

دكتور محمد شكرى سرور

أستاذ مساعد القانون المدنى
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

مسئوليات المنتج

عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة

الطبعة الأولى ١٩٨٣

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربى
١١ جواد حسنى - القاهرة



دكتور محمد شكرى سرور

أستاذ مساعد القانون المدنى
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

مسئولية المنتج

عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة

الطبعة الأولى ١٩٨٣

مكتبة الطبعة والنشر
دار الفكر العربي

١١ جواد حسنى - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ليست تخفى بالتأكيد — أهمية البحث في مسؤولية المنتج عن الأضرار
التي تسببها منتجاته الصناعية الخطرة •

فمع تطور المدنية ، أصبح اعتماد الناس على المنتجات المصنوعة
Les produits fabriqués ، أمرا أساسيا • ولم يكن من شأن الأخطار
الجسيمة التي تتهددهم منها ، في أرواحهم أساسا ، وفي أموالهم أحيانا ،
أن تقلل من اقبالهم المتزايد عليها • بالعكس ، يكشف استمرار التطور ،
عن التزايد المستمر في الاعتماد على هذه المنتجات ، حتى أن ما ينظر اليه
منها في بداية انتاجه على أنه مجرد كماليات ، لا يلبث مع الوقت حتى
يصبح من قبيل الضروريات التي لا غنى عنها • بحيث يمكن القول بأن
هذه المنتجات — وان كانت قد يسرت وتيسر على الناس حياتهم ، وحققت
وتحقق لهم الكثير من أسباب المتعة والرغاهية، هذا حقيقى ، الا أنها، في
نفس الوقت ، قد زادت وتزيد من فرص المخاطر التي تتهدد الحياة
البشرية • خاصة ، وقد واكب التطور الصناعى ، تطورا مثيرا في أساليب
الدعاية والاعلان عن هذه المنتجات ، بحيث أن مطاردة هذه الدعاية
للمستهلكين والمستعملين ، تكاد تنسيهم مضارها المحتملة •

بل ان المشروعات الصناعية قد لا تتردد — أحيانا — في اللجوء الى
الدعاية المضللة التي تنطوى على مغالطات علمية ، لا يههما — في هذا

الشأن - الا تحقيق أقصى حد من الأرباح على حساب من تخدمهم هذه
الدعاية (١) •

من جهة أخرى ، أدى تطور وسائل النقل في العصر الحديث ، الى
انفتاح الأسواق الخارجية أمام المنتجين ، الذين لم يترددوا في بعض
الاحيان - في أن يصرفوا في الأسواق الأجنبية ، منتجات قد لا يعرف
المقبلون عليها أن قانون بلد المنتج يحظر طرح أمثالها في السوق
المحلي (٢) •

ورغم المشاكل الخاصة التي يمكن أن تطرحها المسؤولية عن الأضرار
الناشئة بسبب هذه المنتجات ، فليس في نصوص المجموعة المدنية المصرية
ولا الفرنسية ، ما يواجه هذا التطبيق بنصوص مستقلة • من هنا كان
اختيارنا لمشكلة مسؤولية المنتجين المدنية ، موضوعا لهذه الدراسة ، التي
سنحاول من خلالها بحث هذه المشكلة في إطار القواعد العامة للمسؤولية
حتى اذا ما تكثف عجز هذه القواعد عن مواجهة خصوصياتها ، أصبح
لزما محاولة تأصيل معالجة مستقلة لها •

(١) فدعاية شركات صناعة الألبان المجففة ، على سبيل المثال ، ترتكز
على أن منتجاتها هي البديل الكامل للبن الأم ، حين أنه من الثابت لدى منظمة
الصحة العالمية ، أن ملايين الأطفال ، خاصة في دول العالم الثالث ، يموتون
كل عام ، قبل السنة الاولى من أعمارهم ، نتيجة الاعتماد في تغذيتهم على
هذه الألبان الصناعية •

راجع جريدة الاتحاد ، التي تصدر في دولة الامارات العربية المتحدة ،
عدد ٣١ مايو ١٩٨١ ص ١١ • وقد ضغطت الشركات الأمريكية على حكومتها
لرفض الموافقة على نظام للقيم ، كانت هيئات الصحة العالمية قد طالبت
شركات الألبان أن تلتزم به في مجال الاعلان عن منتجاتها ، وذلك بمقولة أن
هذا الالتزام يفرض قيودا على حرية الكلمة ، مشار اليه في نفس الموضع •
(٢) راجع فيما أثبتته بعض الصحف الفرنسية في هذا الشأن ، ما
أشار اليه :

OVERSTAKE (J.F) : La responsabilité du fabricant de produits
dangereux. Rev. trlm. de dr. civ. 1972-p. 490 et notes 18, 19.

على أن يلاحظ أن ما يستأهل هذه المعالجة الخاصة ، يقتصر في الواقع على مسؤولية المنتجين الصناعيين ، وعن الأضرار الناشئة بسبب منتجاتهم الخطرة • ومن ثم فإنه يخرج من إطار هذه الدراسة ، كل ما لا يعتبر من نتائج النشاط الصناعي ، كالمنتجات الزراعية أو الحيوانية، التي تقدم للمستهلك بحالتها الطبيعية • وبوجه عام ، كل ما لا يخضع من المنتجات لتغير في حالته الطبيعية عن طريق عمل يدوي أو آلي •

وببقى أن تسويق المنتجات الصناعية في خارج بلد الانتاج ، يمكن أن يثير مشكلة تحديد القانون الواجب التطبيق على مسؤولية المنتج عن الأضرار التي قد تنقع في هذا البلد ، والمحاكم المختصة بالفصل في هذه المسؤولية • وهي مسائل مغرية بالبحث ، نتركها للمتخصصين في فرع القانون الدولي الخاص •

تمهيد

مفهوم خطورة المنتجات في خصوص مسؤولية المنتج الصناعي :

١ - يتعين - ابتداء - تحديد المفهوم الخاص للخطورة ، في الأشياء التي يمكن أن تثير مسؤولية المنتج ، حتى لا يختلط نطاق هذه المسؤولية بنطاق مسؤولية حارس الأشياء الخطرة .

وينطلق هذا التصديد من اختلاف أساس المسؤولية في كل من الفرضين . فمسؤولية الحارس يقف وراءها فقدانها لما كان يجب أن يظل له من سيطرة فعلية على الشيء في الرقابة عليه أو في استعماله والعناية به حتى لا يؤدي إلى الأضرار بالغير . ومن ثم يكون من المفهوم أن يقتصر نطاق هذه المسؤولية على الأشياء التي تستوجب درجة من اليقظة شديدة من جانب الحارس للاحتفاظ بسيطرته عليها . وهي - في نظر المشرع المصري - الآلات الميكانيكية بصفة خاصة ، وبوجه عام كل ما تتطلب حراسته من الأشياء عناية خاصة . م/١٧٨ مدني مصري .

أما مسؤولية المنتج فيقف وراءها ، أما خطأ في الصناعة يؤدي إلى طرح منتجات معيبة في الأسواق تسبب ضرراً للمستهلكين أو المستعملين أو عدم توخي الحيطة والحذر في لفت انتباه هؤلاء إلى مخاطر ملازمة للمنتجات بطبيعتها ، رغم تصنيعها غير مشوبة بأي عيب .

٢ - وهكذا فإن مفهوم الأشياء الخطرة التي يمكن أن يسأل المنتج عن الأضرار التي قد تسببها ، يتحدد في :

أولاً - الأشياء الخطرة بطبيعتها ، ويقصد بها ، في هذا الخصوص :

أما الأشياء التي يمكن الخطر في طبيعتها ذاتها ، بحيث لا يمكن أن تنتج الا كذلك حتى تفي بالغرض المقصود منها (كمواد الحفظ السامة مثلاً) ، أو الأشياء التي تحمل في طياتها أو بين عناصرها مسببات الخطر

الذى قد لا يلبث أن يلزمها بعد خروجها من تحت يد المنتج ، اذا ما اتصلت مكوناتها ببعض العوامل الخارجية التى يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على خواصها ، وتتفاعل مع عناصرها (كالمشروبات الغازية التى يمكن أن تخمر تحت تأثير حرارة الجو بما يحيلها الى مواد قابلة للانفجار) . *

ثانيا - الأشياء غير الخطرة بطبيعتها ، والتى تصبح كذلك بسبب صنعها مشوبة بعيب خفى (كجهاز تليفزيون ، مشوب بعيب فنى يؤدي الى انفجار شاشته فى وجه المتفرجين .. الخ) . *

٣ - وفى ضوء التحديد السابق ، يختلف نطاق مسؤولية المنتج عن نطاق مسؤولية الحارس . *

فهذا الأخير يكون مسئولا عن أضرار الأشياء الخطرة التى تفلت من سيطرته ، دون ما أهمية لما اذا كانت فى ذاتها معيبة أو غير معيبة (٣) . واذا كانت الأشياء الخطرة بذاتها يبدو أنها تدخل فى نطاق كل من المسؤوليتين ، الا أن تناولها - مع ذلك - فى كل منهما يتم من منظور مختلف . *

ففيما يتعلق بمسؤولية المنتج ، ينظر الى هذه الأشياء من زاوية احتياطات تقديمها للمستهلكين أو المستعملين ، للبحث فيما اذا كان المنتج قد اتخذ من هذه الاحتياطات ما يلزم لوقايتهم من خطرهما أو تخذيرهم منه ، ومن ثم فإنها تواجه بحالتها تحت يد هؤلاء ، أو فى عبارة أخرى بعد خروجها من تحت سيطرة المنتج . حين ينظر اليها - على العكس - من زاوية هذه السيطرة للبحث فى مدى امكان اعمال مسؤولية الحارس . *

(٣) وقد استقر القضاء الفرنسى - تقريبا - فى هذا الاتجاه ، منذ حكم الدوائر المجمعة لمحكمة النقض فى قضية Jand - heur الشهيرة راجع : cass. ch. réu. 13,2,1930 D. 1930-1-57 et note RIPERT: et en même sens: civ. 16,7,1969 D. 1970-som-p. 31, civ. 20,11,1968 D. 1969-som-p. 50; civ.11,12,1968 D. 1969-som-p. 50;

ولازيد من التفصيل فى موقف القضاء الفرنسى فى هذا الخصوص ، راجع : CH. BLAEOET : Le cas fortuit et le vice caché en jurisprudence Gaz. pql. 1966-1-doct-p. 135.

وهكذا يجب أن يظل الخط الفاصل بين المنتج والحارس نصب
الأعين دائما ، والا اختلطت مسئولية كل منهما بالأخرى .

صحيح أنه في الفترة السابقة على تصريف المنتجات ، يكون المنتج
حارسا لما ينتجه ، ويمكن أن تثور مسئوليته بهذه الصفة إذا ما فقد
السيطرة عليه . كأن يحدث انفجار في المواد التي قام بتخزينها في مستودع
ملحق بمصنعه قبل أن يطرحها في الأسواق . أما بعد بيع هذه المنتجات
فإن صفة الحراسة تنتفي عنه . وإن جازت مساءلته عن أضرار وقعت
للغير بسببها ، فلن يكون ذلك إلا في حدود ما يمكن أن ينسب إليه من خطأ
كمنتج لا كحارس .

٤ - وفيما عدا الأشياء الخطرة بطبيعتها أو بسبب عيب فيها على
التحديد السابق ، لا يتصور أن تثور مسئولية المنتج بصفته كذلك^(٤) .
بما يمكن أن يستخلص منه أن صفة الخطورة في هذا المجال تستند من
المنتجات نفسها . حين أن من المسلم به أن الحارس يمكن أن يسأل عن
الأضرار الناشئة عن أشياء كانت تستوجب منه عناية خاصة في رقابتها
والسيطرة عليها ، لا في ذاتها ، وإنما لمجرد الظروف الخارجية التي كانت
موجودة فيها أو محيطة بها^(٥) (١) .

(٤) كما هو الحال مثلا ، حين لا يكون مرجع الخطر للشئ نفسه ، وإنما
للطريقة التي استخدم بها . راجع في هذا المعنى :

OVERSTAKE: P. 487 No. 4 :

(٥) وقد رأت محكمة النقض الفرنسية - حديثا - في الكرة وهي في
يد اللاعب ، شيئا خطرا يخضع لحراسة هذا الأخير . أنظر :

civ. 21,2,1979 D. 1979 I.r. -p. 346

(6) V. par ex : VOIRIN (P) : La notion de chose dangereuse.
D-H. 1929-chro-p. 2; SAVATIER (R); Les accidents de
picyclette et l'art. 1384 c. civ. D-H. 1929-chro- p. 68; note
D. 1927 p. 171 No. 3; et contr; RIPERT (G): note D. 1929
p. 98 No. 4.

ويتفرع على ما تقدم ، ألا يكون لخطورة الشيء في خصوص مسؤولية المنتج ما يحرص الفقه الفرنسي على تأكيده من صفة النسبية في خطورة الأشياء التي يمكن أن تثير مسؤولية الحارس^(٧). ففيما يتعلق بمسؤولية المنتج ، يكفي لتحديد ما إذا كانت السلعة خطرة أو غير خطرة ، النظر إليها في ذاتها ، حين لا تظهر - بالمقابلة - صفة الخطورة في الشيء الذي يمكن أن يثير مسؤولية الحارس إلا بمقارنته بشيء آخر ، أقل منه خطورة^(٨) (٩) .

المقصود بالأضرار التي تدخل في إطار هذه الدراسة :

٥ - ويقصد بالأضرار التي يمكن أن تستثير مسؤولية المنتج بصفته كذلك ، تلك الأضرار التي تحدث بسبب المنتجات المصنوعة (١٠) سواء

= وفي مصر : جميل الشرقاوى ، النظرية العامة للالتزام (المصادر غير الارادية) ، ط / ١٩٧٤ ص / ٧٩ ١ . انور سلطان ، مصادر الالتزام ١٩٦٢ بند ٥٦٧ ، أحمد حشمت أبو ستيت ، مصادر الالتزام ط ١٩٥٤ بند ٥٥٣ ، عبدالحى حجازى مصادر الالتزام ١٩٥٥ بند ٧٩٥ ، عبد اللودود يحيى الموجز في النظرية العامة للالتزامات ١٩٨٠ بند ١٩٨ ، محمود جمال الدين زكى ، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات ١٩٧٨ بند ٣١٥ ، بدر جاسم ، المسؤولية عن استعمال الأشياء الخطرة . رسالة القاهرة ١٩٧٧ ص ٤٨ ، ٤٩ ، وقارن : محمد ليبب شنب ، مصادر الالتزام ٧٦ - ١٩٧٧ بند ٧٧ .

(7) V. par ex: VOIRIN (P) : D-H. 1929-chr-p.3 et 4; MAGNIN - (p) La responsabilité des accidents causés par les ascenseurs... Rev. trim. 1930 p. 17.

(8) V. VOIRIN, chro. précitée p. 3; SAVATIER, chro, 1929-
p. 68; RIPERT, note 1927 précitée p. 99 No. 4.

(٩) وراجع في وجه آخر لصفة النسبية ، في هذا المجال ، من الناحية
الزمنية :

VOIRIN, Précitée p. 3 et 4; MALINVAUD (ph) : La responsabilité civile du vendeur à raison des vices de la chose.
J.c.p. 1968-1-doctr-2153 No. 7.

(10) " Les préjudices Causés par la chose"

لحققت هذه الأضرار بالأشخاص أو بالأموال ، وسواء كان الضرور تربطه علاقة عقدية مباشرة مع المنتج أم كان من الغير بالنسبة له • أما ما يقال له « الضرر التجارى » ⁽¹¹⁾ فإنه يفرج من اطار هذه الدراسة ، حيث لا يواجه فيه المنتج بصفته كذلك ، وإنما فقط بحسابه مجرد بائع ، حين تخضع مسؤوليته في هذا النطاق للقواعد العامة في ضمان العيوب الخفية • اذ من البديهي أن يكون المنتج ، شأنه شأن أى بائع ، مسؤولاً في مواجهة المشتري بالضمان ، اذا لم يتوافر في المنتجات المباعة ، وقت التسليم ، الصفات التي كفل له وجودها فيها • أو اذا كان بهذه المنتجات عيب ينقص من قيمتها أو من نفعها بحسب الغاية المقصودة والمستفادة مما هو مبين في العقد ، أو مما هو ظاهر من طبيعة هذه المنتجات أو الغرض الذي أعدت له كما أنه لا يمنع أن يكون — بالاتفاق — ملتزماً بضمان صلاحية المنتجات المبيعة للعمل لمدة معلومة •

منتج السلعة ، وصانع الأجزاء أو العناصر (المنتجات المركبة) :

٦ — والمنتج الصناعى الذى نعرض لمسئوليته ، في هذه الدراسة ، عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة ، هو المنتج النهائى للسلعة ، بحالتها التي طرحت بها للاستعمال أو الاستهلاك ، حتى ولو لم يكن — بالفرض — قد صنع كل أجزائها •

وبيان ذلك ، أنه في ظل التقدم الصناعى الحالى ، قد تكون بعض الأجزاء الداخلة في تركيب السلعة الخطرة التي طرحها مشروع صناعى في الأسواق ، من انتاج مشروع صناعى آخر • ومثاله — في مصر — أجزاء محرك السيارة « نصر » ، هي ، في الواقع من انتاج مصانع « غيات » الإيطالية •

في مثل هذا الفرض ، المنتج الذى يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو — بداهة — المنتج النهائى للسلعة ، بالحالة التي وصلت بها الى

(11) " Le prejudice commercial " .

راجع في مضمون هذا النوع من الضرر :

MAZEAUD (H) : La responsabilite civile de vendeur-Fabricant.
Rev, trim, 1955. p. 611 Nò. 2.

يد المستهلك أو المستعمل • فهو في الحقيقة المنتج الذى يعرفه المضرور ،
والذى اشتترى السلعة أو استعملها أو استهلكها على أنها من صنعه •
ببساطة لأنها تحمل الماركة التجارية الخاصة به • هذا من جهة
المضرور ، أما من جهة هذا المنتج النهائى فهو المسئول — بداهة — عن
وضع هذه الأجزاء ، التى لم يصنعها ، في تركيب السلعة التى ارتضى أن
يقدمها في النهاية على أنها من انتاجه (١٢) •

وقد قضى في هذا الشأن ، بأن سائق السيارة الذى أصيب في حادث
يرجع الى عيب فنى في جهاز الفرامل ، يمكنه أن يرجع بتعويض الضرر
الذى أصابه على صانع هذه السيارة ، الذى له — بدوره — بعد ذلك أن
يرجع على صانع هذا الجزء المعيب (١٣) •

خطة البحث

في ضوء ما تقدم ، يمكن أن نقسم الدراسة — في هذا البحث على
بأين ، على النحو التالى :

الباب الاول :

مسئولية المنتج في ضوء القواعد العامة •

الباب الثانى :

التأصيل النظرى لمسئولية خاصة بالمنتج الصناعى •

(12) V : en ce sens : OVERSTAKE, p. 488, 489 No. 6.

(13) V : Tr. grand. Inst. de Bernay : 18,3, 1964 D. 1964-som-p.80.

الباب الأول

مسئولية المنتج ، في ضوء القواعد العامة

تقسيم :

إذا ما أصاب أحد الأشخاص ضرر ، في شخصه أو في ماله ، بسبب أحد المنتجات الصناعية الخطرة ، فإن ما يمكن تصوره من القواعد التي تحكم الرجوع بتعويضه على المنتج ، سوف يتردد بين قواعد المسؤولية عن الخطأ الثابت ، حالة تجرد المنتج من صفة الحارس ، وبافتراض أن المنتجات التي سببت الضرر خطيرة بطبيعتها ، أو قواعد ضمان العيوب ، بافتراض أن مرجع الخطورة لعييب خفي في السلعة ، وحالة امكان النظر الى المنتج — من وجه — بحسبانه بائعا • ومن ثم نوزع الدراسة في هذا الباب ، على فصلين ، على النحو التالي :

الفصل الأول

مسئولية المنتج عن الاضرار الناشئة من منتجات خطرة بطبيعتها

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا الفصل على مبحثين ، على النحو التالى :

المبحث الاول

طبيعة مسؤولية المنتج في هذا الفرض ، وضرورة اثبات الخطا

اولا : طبيعة مسؤولية المنتج :

٧ — حين تكون المنتجات المصنوعة خطرة بطبيعتها ، يكون على المنتج أن يتخذ كل ما يمكن من الاحتياطات التي من شأنها الصلولة دون تحقق الخطر الكامن في هذه المنتجات . فاذا ما ثبت عليه تقصير ، في هذه الناحية ، كان مسئولا عن تعويض ما يحدث للمستهلك أو المستعمل من أضرار .

فاذا كان هذا الأخير من الغير في العلاقة بالمنتج ، فإن رجوعه بالتعويض يكون ، ولا شك ، على أساس من المسؤولية التقصيرية . أما أن كان يربطه به عقد بيع ، فإن هذا الرجوع يتأسس — في نظر الفقه والقضاء — على أساس من المسؤولية العقدية (١) . ويجزم البعض —

(1) V par ex: OVERSTAKE, p. 489 No. 8; MALINVAUD, l.c.p 1968 1-doc-2153 No. 10; et V: aussi : civ. 15,5, 1979 D. 1979-I. r-p. 440; civ. 22,11, 1978 D. 1979-I-r-p. 350 et note LARROUMET; civ. 9, 12 1975 D. 1978-j-p 205; civ. 31,1,1973 D. 1973-I-r-p. 55 civ. 15,11, 1972 D. 1973-son p. 51; Rouen 14,2, 1979 D. 1979-j-r-p. 350 et note LARROUMET.

أكثر من ذلك — بأن المشتري المضور لا يمكنه أن يتخلى عن صفته
كمتعاقدا ليرجع على المنتج بالمسؤولية التقصيرية (٢) .

ونحن نعتقد — على العكس — أن الطبيعة العقدية لمسؤولية المنتج
في الفرض الأخير ، مشكوك فيها . فالالتزام المنتج باتخاذ كل ما هو
ضروري من الاحتياطات للحيلولة دون تحقق الخطر الكامن في هذه
المنتجات ، ليس — بدقة — التزاما ناتجا من عقد البيع الذي ربط بين
المنتج وهذا المضور بالذات . وإنما هو — بالأولى — التزام سابق على
إبرام هذا العقد pré-contractuelle ، يجب — فـى أغلب
مظاهره — أن يفى به المنتج قبل طرح المنتجات في الأسواق ، متبصرا
مستعملها أو مستهلكيها المحتملين في عمومهم . وقد يكون من التكلف أن
نربط — مع البعض — بين هذا الالتزام ، والتزام المنتج بتسليم السلعة
للمشتري المضور (٣) .

ومن ثم فقد لا يكون من الصعب القول ، في هذا الفرض بمسؤولية
المنتج التقصيرية ، وقد قصر فيما كان يجب عليه أن يتخذه من حيطة لعدم
الاضرار بالغير . وقد أوشك هنري مازو أن ينتهي الى هذه النتيجة ،
لولا ما أبداه من تردد ازاء ما لاحظناه من عدم وجود أحكام في القضاء تؤيد
هذا الاتجاه (٤) .

ثانيا : ضرورة اثبات خطأ المنتج :

٨ — غير أنه ، مع القول بالطبيعة العقدية لمسؤولية المنتج عن
الأضرار التي تسببها ، للمشتري ، منتجاته الخطرة بطبيعتها ، يظل اثبات
الخطأ في جانبه أمرا واجبا على المضور . فلم يكن القائلون بهذه الطبيعة
ليستطيعوا أن يروا في التزام المنتج باتخاذ كل ما هو ضروري من
احتياطات ، لوقاية المشتري (المضور) من خطر هذه المنتجات ، أكثر

(2) MALINVAUD, J.c.p (1968) No. 10 précité.

(3) V : LARROUMET : note D. 1979-I.r. p. 350.

(4) V : MAZEAUD (H) : Rev, trim. 1955 p. 621 No. 27.

من مجرد: التزام بوسيلة (٥) . بما يتعين معه على هذا الأخير أن يقيم الدليل على أن المنتج لم يبذل القدر من العناية الواجب عليه في هذا الخصوص .

وهكذا ، فسواء كان الضرور قد تعاقد مع المنتج أو كان من الغير بالنسبة له ، فإن رجوعه بالمسئولية العقدية أو المسئولية التقصيرية يلزمه في كلا الأحوال بإقامة الدليل خطأ في جانبه .

٩ - وليست تخفى - بالتأكيد - صعوبة اثبات هذا الخطأ . ومن ثم يكون من المفهوم ، أن يتبنى القضاء الفرنسى فكرة تجزئة الحراسة على الشيء الواحد (٦) ، في محاولة لاستبقاء جزء من هذه الحراسة لمنتج الشيء الخطر ، وذلك تمكينا للضرور من اعمال مسئوليته دون حاجة الى اثبات خطأ في جانبه . هذا الجزء هو ما يتعلق بالسلعة الخطرة في تكوينها نفسه ، فهذا الأخير يبقى تحت حراسة المنتج دائما بالرغم من انتقال ملكية السلعة .

وتطبيقا لهذه الفكرة ، قضت محكمة استئناف بواتييه ، في دعوى تتعلق بانفجار زجاجة عصير ليمون بين يدي طفل مما أدى الى اصابة عينه بأضرار خطيرة ، بأن منتج العصير ، يفترض غيبه أنه لا يزال يحتفظ بحراسة هذا الأخير بالرغم من انتقال ملكية الزجاجة . فهو وحده ، من بين المالكين المتعاقبين لها ، من كان بإمكانه ممارسة سلطة الرقابة عليها فيما

(5) V : en cesens : OVERSTAKE p. 491 No. 13; MAZAUD, Rev. trim. 1955 p. 621 No. 29.

(٦) الى حراسة لتكوينه ، وحراسة لاستعماله :

“ Garde de la structure et Garde du comportement ”

كانت تحتويه من عناصر لها فعالية خاصة^(٧) • وقد استقر القضاء الفرنسي على هذه الفكرة الى وقت قريب^(٨) •

١٠ — غير أن هذا الاتجاه القضائي ، الذي صادف قبولا لدى بعض الشراح^(٩) ، انما هو أقرب — في اعتقادنا — الى أن يكون انشاء لنوع

(7) Poitiers 23,12,1969 G.P. 1970 p. 13 et note DE PUYBUSQUE

وقد جاء في حكم حديث محكمة استئناف ليون :

" L'industriel, qui a fabriqué et mis dans le commerce une bouteille remplie d'une boisson gazeuse qui recèle une force d'expansion susceptible de se manifester dangereusement et qui a seul le pouvoir de la contrôler, conserve la garde de sa structure, malgré les ventes successives dont elle a été l'objet, et doit être présumé responsable des conséquences dommageables de l'explosion de cette bouteille. Lyon 29,9,1976 D. 1977-I.r-p. 439 et note LARROUMET.

(8) V. par ex: civ. 12,11,1975 D. 1976-I.r-p. 28; j.c.p. 1976-2-18479 et note VINEY; G.P. 1976-1-174 et note B-HENO; civ 5,6,1971 D. 1971-som-p. 191.

(9) V. par ex: Du PUYBUSQUE, note, G.P. 1970 p. 17; RODIERE (R) : notes D. 1957-261; D. 1960-609; ESMEIN : note, j.c.p. 1960-2-11824; SAVATIER, note j.c.p. 1956-2-9095; TUNC (A) : Garde du comportement et garde de la structure dans la responsabilité du fait des choses inanimées. j.c.p. 1957-1-1384; TUNC (A) : La détermination du gardien des choses inanimées. j.c.p. 1960-1-1592; GOLDMAN : De la détermination du gardien responsable du fait des choses inanimées. Thèse Lyon, 1946 spé. No. 116 et 117; TUNC :

- Cumul de la responsabilité du fait des choses et la responsabilité de droit commun. Rev. trim. 1964 p. 555 à 556 No.17.
- Détermination du gardien. Garde de la structure et garde du comportement. Rev. trim. 1964 p. 558 à 561 No. 19.
- Responsabilité professionnelle et garantie des vices. Rev. trim. 1961 p. 116-118 No. 20 .

من المسؤولية المفترضة يخص منتج الأشياء الخطرة ، أولى منه تفسيراً معقولاً لفكرة الحراسة • اتجاه يكاد يكون من شأنه ، أن تبقى صفة الحارس ملازمة للمنتج لا تنفك عنه أبداً مهما بعدت صلته بما أنتجه^(١٠)

وليس يكفي في تبريره ، القول — مع محكمة النقض الفرنسية^(١١)، بأن حائز المنتجات الخطرة بطبيعتها ، لا يستطيع مراقبتها في كل عناصرها الداخلية وأسرارها الفنية ، لأن المنتج — بدوره — قد عقد عملاً مكثاً هذه الرقابة ، بخروج هذه المنتجات من حوزته ووقوعها في التداول •

١١ — ويبدو أن القضاء قد بدأ يتخلى — في الآونة الأخيرة — عن فكرة تجزئة الحراسة^(١٢) ^(١٣)حتى في صدد الأضرار الناشئة عن المنتجات ذات الفعالية الخاصة Le dynamisme propre تلك التي كانت تشكل

— Encore les explosions de bouteilles de gaz comprimé. Rev. trim 1961 p. 125-127 No. 32.

et rappro : CARBONNIER (i) : Droit civil, T. 4., 1969, p. 382 No. 107; MAZEAUD (H,L,J) par CHABAS : Leçons de droit civil, T. 2, 6 ed 1978 p. 520 No. 509.

وفي مصر : عبد المنعم فرج الصدة : المصادر غير الارادية للالتزام ط/ ١٩٦٠
بنفد ١٤٠

(10) En ce sens : RODIERE : note D. 1957 - p. 262 No. 2, coll 2.

(11) V. par ex : civ. 10, 6, 1960 D. 1960 - 609 et note RODIERE.

(١٢) أنظر في أمثلة لأحكام لم تطبق هذه الفكرة :

Civ. 21,11,1978. D. 1979-i.r-348 et obs. LARROUMET; Civ.

18, 1,1978 J.c.p. 1978-4-95. Rev. trim. 1976 et obs DORRY : civ.

23,6, 1971 D. 1971-som-p. 191; Aix, en province 25,5,1977; Borde-

aux 5,1,1978 D. 1979-i.r-p.61 et obs.LARROUMET : Rennes 25,6,

1975 G.p. 1976-1-80 et note HENO.

وقد اشترطت محكمة النقض في أحد أحكامها ، للقول ببقاء الشخص حارساً لتكوين الشيء رغم انتقال حراسة استعماله ، أن يكون قد احتفظ بمكنة اكتشاف عيوب هذا الشيء ، أنظر :

Civ. 5,6,1971. Rev. trim. 1972 p. 140; et en même sens :

LARROUMET, obs. D. 1978-i.r-p. 202.

وراجع في نقد هذه الفكرة :

(13) DURRY : Qui est gardien d'une bouteille, remplie de liquide

الميدان الطبيعى لفكرة حراسة التكوين ، التى احتفظ بها القضاء لمنتج هذا النوع من المواد بصفة خاصة •

غفى دعوى تتعلق بطبيب ، أصيب بضرر من جراء استعمال أحد الأمصال ، رفضت محكمة النقض الفرنسية ، أن ترى فى منتج هذا المصل ، حارسا له • ولم تقر ما خلص اليه قضاة الاستئناف ، من أن الطبيب لم يكن يملك من سلطة على هذا المصل فى ادارته ورقابته ، بالنظر الى ما له من فعالية خاصة (١٤) •

كما رفضت محكمة استئناف امان ، بكل وضوح أن ترى فى منتج المشروبات الغازية ، مايزال يحتفظ بحراسة الزجاجاة ، التى كانت قد

— gazèfiè et qui explose? Rev. trim. 1976 spec. p. 788; VINEY, note j.c.p. 1976-2-18479;

DURRY (G) : Le lien entre la garde d'un récipient et le contrôle de son état. Rev. trim. 1974. p. 817; STARK : Droit civil (obligations), 1972, spéc. No. 463, 466; MARTY et RAYNAUD : Droit civil. T. 2(1er v), (les obligations), 1962, p. 459. DURRY(G) :

— Qui est gardien d'une ampoule de médicament défectueuse qui a explosé : 135-137 No. 6. Rev. trim. 1973.

— La réaffirmation par la 2èm ch. civ. de la em ch. civ. de la garde de structure et garde du comportement. Rev. trim. 1972 p. 139-140 No. 5.

— Garde de structure et garde du compartement : Rev. trim 1971 p. 151-153 No. 13.

— Garde de structure et garde du comportement. Rev. trim. 1970 p. 361-363 No. 9.

وفى مصر : محمد لبيب شنب ، المسئولية عن الأشياء • ط / ١٩٥٧ ، بند / ٧٤ ، عبد الحى حجازى ، النظرية العامة للالتزام (المصادر غير الارادية) ، ط / ١٩٥٨ ، بند / ٨٥٠ ، أحمد شوقى عبد الرحمن ، مسئولية المتبوع باعتباره حارسا ، ١٩٧٦ ، بند ١٠٦

(14) clv. 7, 12, 1977 D. 1978-j-r-p. 202 et obs. LARROUBET.

انفجرت لدى تقديم زبون أحد محلات السوبر ماركت لدفع ثمنها بخزينة
المحل . مستندة في ذلك ، الى أن المنتج قد فقد - على أثر البيع - كل
امكانية مراقبة حالة هذه الزجاجاة بعد تسليمها للمحل (١٤م) .

ونخلص - مما تقدم - الى أنه ، في ظل النصوص التشريعية
القائمة ، في كل من فرنسا ومصر ، يظل اثبات الخطأ في جانب منتج الأشياء
الخطرة ، أمراً واجباً على المضرور ، في كل الأحوال . فما هي مظاهر هذا
الخطأ ؟

(١٤) وقد جاء في هذا الحكم :

“ Le fabricant de boissons gazeuses s'étant dépouillé par
la vente et la livraison consenties au commerçant détaillant de
.....et de toute possibilité d'en contrôler l'état postérieu
rement à la livraison au détaillant, c'est ce dernier qui doit être
tenu pour gardien d'une bouteille ”. Amiens 10,3,1975
D. 1975 - som - p. 108.

المبحث الثاني

مظاهر خطأ المنتج

تقسيم :

ان ما يجب أن يكون نصب عينى المنتج — فى فرض المنتجات الخطرة بطبيعتها — هو الحيلولة بكل السبل الممكنة دون أن يتحقق ما يكمن فيها من خطر بما يؤدي الى الاضرار بالغير • ومن ثم فان ما يمكن تصور أن ينسب اليه من أخطاء ، يتلخص فى :

أما تقصير من جانبه فى تمكين المستعمل أو المستهلك من وقاية نفسه خطر هذه المنتجات ، وهو ما يمكن أن نسميه الاخلال بواجب الاخبار (أو الاعلام) • أو عدم كفاية الاحتياطات المادية التى اتخذها . فى شأن هذه المنتجات ، سواء فى مرحلة تجهيزها للتسويق أو عند تسليمها • ونعرض لكل من مظهرى الخطأ هذين فى مطلب مستقل •

المطلب الأول

شود الالتزام بالأخبار ، وطبيعته :

• مسئولية المنتج بسبب الأخلال بواجب الأخبار (أو الاعلام) (١٥) •

١٢ - ان أول ما يتصور من البيانات التي يجب على المنتج أن يخبر بها مستعمل هذا النوع من المنتجات ، هو طريقة الاستعمال نفسها ، حتى يتمكن المستعمل من الانتفاع بها على أكمل وجه ، وحتى يتوقى - من ناحية أخرى - مخاطر استعمال خاطيء يمكن أن يؤدي الى الاضرار به (١٦) • ويقع على المنتج - بطبيعة الحال - عبء اثبات قيامه بهذا الواجب ، والا كان مسؤولا عما يمكن أن يحدث للمستعمل من ضرر نتيجة هذا الاستعمال الخاطيء (١٧) •

على أن الاخبار ، من هذه الزاوية ، يقتصر - بداهة - على الطريقة الصحيحة لاستعمال المنتجات وفق الغرض المخصصة له

(١٥) راجع في الالتزام بالاعلام (أو الاخبار) في العقود بصفة

عامة :

DE JUGLART (Michel) : L'obligation de renseignements dans les contrats. Rev. trim. 1945 p. 1 - 22.

وراجع في مد هذا الالتزام الى البائع المحترف أيضا :

com. 4,12, 1978 D. 1979 - ior-p. 136.

(١٦) وقد قضى - في هذا الشأن بأن منتج المواد المقاومة للظفيليات النباتية ، يكون مخطئا خطأ جسيما ، بعدم توضيحه بالضبط مختلف أنواع الشتلالت التي لا يناسبها هذا النوع من المواد :

V : civ. 22, 11, 1978 D 1979 - i.r - p. 120,

(17) En ce sens : civ. 9, 12, 1975 D. 1978 - J - 205 et note, R-SAVATIER; D 1976 - i. r - p. 51.

ولزيد من التفاصيل في مسئولية المنتج بسبب مخالفة هذا الالتزام،

راجع

BOURGEAIS (N-T) et REVEL : La responsabilité du fabricant en cas de violation de l'obligation de renseigner le consommateur sur les dangers de la chose vendue. J.c.p. 1975 - 1 2679.

بطبيعتها • ولا يكون المنتج — من ثم — مسئولا ، اذا ما تجاهل المستعمل ، الغرض المبين في طريقة الاستعمال ، واستعمل السلعة في غرض آخر **خاص** ، مما أدى الى الاضرار به^(١٨) •

١٣ — على أن هذا الوجه من وجوه الاخبار ، على أهميته ، لا يقدم وحده حماية كافية لمستعملي أو مستهلكي هذه المنتجات ، اذا ما كان الخطر منها يمكن أن يتحقق حتى ولو استعملت في ذاتها استعمالا صحيحا وفق طبيعتها • فمن يشتري عبوة مبيد حشري ، مثلا ، يستطيع الحصول على أفضل النتائج باتباع طريقة استعمالها الصحيحة على نحو ما بينه المنتج • لكنه ربما يجهل أن وضعها بجوار مصدر حراري ، يمكن أن يؤدي الى انفجارها نتيجة تمدد الغاز المضغوط فيها •

لذلك يجب على المنتج — من ناحية ثانية — أن يبرز للمستعمل الاحتياطات التي يجب عليه أن يتخذها في حيازته لهذه المنتجات وفي استعمالها • وان يحذره بكل وضوح من مخاطر عدم اتخاذ هذه الاحتياطات •

وقد قضى — في هذا الشأن — بمسئولية منتج الغراء الذي اكتفى بأن كتب على العبوة ، أن السلعة « قابلة للاشتعال » دون أن يبرر ضرورة تهوية المكان الذي سوف تستعمل فيه^(١٩) •

(١٨) أنظر ، فيما يراه البعض ، من التزام البائع ، بالمبادرة الى الاستفهام من المشتري ، عن النتائج التي ينتظرها من استعمال السلعة ، حين لا يكون من المتخصصين ، وتكون السلعة التي يرغب في استعمالها خطرة تستوجب حذرا معينا في الاستعمال •

LARROUMET, obs. sous civ. 22, 11, 1978 D. 1979 - I - p. 350.
(19) Civ. 31, 1, 1973 D. 1973 - I - r - p. 55; et v : aussi : civ. 9, 12, 1975 D. 1978 - J - p. 205 précité; civ. 15, 5, 1979 D. 1979 - I - r - p. 440; Paris 13, 12, 1954 Rev. trim 1955 p. 305 et obs. MAZEAUD (H. et L).

١٤ - وحين يربط بين المنتج والمضروب عقد بيع ، يرى القضاء في واجب الاخبار (بوجهيه) ، التزاما عقديا ، يثير الاخلال به مسؤولية المنتج العقدية (٢٠) . وتفرعه بعض الأحكام على الالتزام بالسلامة الذى يفرض - لصالح المشتري - على عاتق البائع المحترف (٢١) .

ومثل هذا التحليل قد يكون مفهوما فيما يخص التزام المنتج ببيان طريقة استعمال المنتجات ، حيث يمكن تفريعه على التزامه - كبائع - بتسليم الشيء المبيع (٢٢) . ذلك التسليم الذى يكون « بوضع المبيع تحت تصرف المشتري ، بحيث يتمكن من الانتفاع به دون عائق » وبما « يتفق مع طبيعة الشيء المبيع » م / ٤٣٥ مدنى مصرى .

أما فيما يتعلق بواجب التحذير ، على تحديده السابق ، (٢٣) فإنه يصعب ، فى تقديرنا أن تستوعبه النصوص التى تنظم حدود التزام البائع بالتسليم . وقد لا نغالى اذا قلنا بأنه ، من منظور تجارى بحث ، قد يتعارض حتى مع عملية البيع ذاتها ، لما قد يودى اليه تركيز المنتج (البائع) على ابراز مخاطر المنتجات وتحذير المستعملين منها ، الى الاحجام عن شرائها . حين أنه بالمقابلة ، ومن نفس المنظور التجارى ، يحرص المنتج على توضيح طريقة استعمال المنتجات لتشجيع الإقبال على شرائها .

(20) v. par ex : civ. 13, 1, 1973 précité; civ. 15, 5, 1979 précité; Rouen 14, 2, 1979 D. 1979 - i. r - 350 et obs. critique LARROUMET.

(وكان الحكم قد افترض وجود هذا العقد ضمننا)

(21) V. par ex : Bordeaux, 5, 1, 1978 D. 1979 - i. r - p. 61 (procès/2); Douai 4, 6, 1954, Rev. trim. 1955 p. 110 et obs. critique MAZEAUD (H, etL); D. 1954 - J - 708.

(٢٢) يقترب من هذا المعنى

LARROUMET, obs. D. 1979 - i. r - p. 350

(٢٣) سابقا بند / ١٣

وليس يعنى ذلك أننا ننكر على المشتري المباشر من المنتج ، الحق في أن يكون انتباهه مستلظفا الى ما ينبغى عليه أن يتخذ من الاحتياطات في حيازته للشيء ، أو في استعماله ، والا كان وضعه أسوأ من وضع المضرور من الأغيار وهو قول غير مقبول ، وإنما نقصد فقط أنه فيما يخص واجب التحذير قد يكون أكثر دقة ، القول بالمسؤولية التقصيرية جزاء للاخلال به^(٢٤) .

١٥ - ويبقى في هذا الخصوص ، أن الالتزام بالاخبار ، في كل من وجهيه إنما هو مجرد التزام بوسيلة^(٢٥) ، فالمنتج لا يضمن - بداهة - للمستهلك عدم تحقق الخطر .

أوصاف التحذير الذى يخلى مسؤولية المنتج :

١٦ - وحتى يؤتى التحذير ثماره ، في لفت انتباه المستعمل الى المخاطر التى تحيق به في حيازته للشيء وفي استعماله ، وإلى وسائل تجنبها ، ينبغى أن يكون تحذيرا واضحا ، ومفهوما ، وظاهرا ، ولصيقا بالمنتجات . وتلك أوصاف يمكن للقاضى أن يسترشد بها في تقدير مدى كفاية ما بذله المنتج من عناية في القيام بهذا الواجب .

١٧ - ويقصد بالتحذير الوافى ، ذلك الذى يلفت انتباه المستعمل

الى كل وجوه المخاطر التى يمكن أن تلحق به أو بأمواله ، في استعماله للشيء أو في حيازته له . والذى يبين له الوسائل الكفيلة بتجنبها^(٢٦) .

(24) V - En ce sens : MAZEAUD (H. et L) : Responsabilité du vendeur du fait de la chose vendue (absence d'instructions données à l'acheteur, Rev. trim 1955 p. 110; et rappr : LARROUMET OBS. D. 1979 - i. p. 350.

(25) En ce sens : RODIERE (R) : Les accidents d'ascenseurs. D. 1956 - chr - p. 13 No 3; Douai 4. 6, 1954 précité;

وفي نفس المعنى ، في صدد الالتزام بإعطاء المشورة .

R-SAVATIER : Les contrats de conseil professionnel en droit privé. D. 1972 - chro - p. 140 No 9.

وراجع في الفرق بين المشورة (conseil) والتنبيه (avis) والإعلام (renseignement) نفس المؤلف ص ١٤٠ بند / ١٠ (٢٦) راجع في تطبيق لمسؤولية المنتج ، نتيجة التقصير في بيان هذه الوسائل .

civ. 15, 5, 1979 D. 1979 - i. r - 440.

فلا يصح أن ينساق المنتج وراء الاعتبارات التجارية البحتة ،
ليظهر بعض المخاطر ويخفى البعض الآخر خشية تخوف العملاء
من استعمال منتجاته ، ولا يكفي أن يوضح للمستعمل احتياطا يجب
عليه أن يراعيه عند الاستعمال دون أن يبين له الخطر الذي يمكن أن
يلحق به إذا أغفل هذا الاحتياط (٢٧) ، تاركا للمستعمل استنتاج
هذا الخطر ، فقد لا يستطيع أن يخمنه خصوصا إذا كانت المنتجات
من الأشياء التي يشيع استعمالها لدى عامة الناس ، بما يؤدي إلى
تهاونه في اتخاذ الاحتياط المذكور .

فممتج المبيدات الحشرية السامة ، مثلا ، لا يكون قد أوفى
بواجب التحذير كما ينبغي ، إذا كتب على العبوات ضرورة استخدام
قناع عند عملية الرش ، دون أن يذكر مخاطر الاختناق التي يمكن أن
تصيب القائم بالرش في الأماكن المغلقة إذا لم يستعمل هذا القناع .
ويرتبط بهذه الفكرة ، في خصوص المنتجات الدوائية عدم كفاية أن
يكتب المنتج تحذيرا عاما ، بعدم استخدام هذه المنتجات إلا بأمر
الطبيب ، دون أن يبرز الخواص الخطرة لها ككونها سامة أو حارقة
.....الخ .

وإذا كانت المنتجات مما يجب أن يستخدم خلال مدة معينة والا
فقدت صلاحيتها وأمكن أن ترتب ضررا بمستهملها ، يجب على المنتج
أن يبين بوضوح مدة هذه الصلاحية . وفي المنتجات الدوائية التي
يمكن أن تصيب بالضرر إذا استخدمت منها جرعات كبيرة أو استخدمت
لمدد طويلة ، يجب على المنتج أن يبين في تحذيره حدود استعمال
هذه المنتجات (٢٨) .

ولا يكون التحذير وافيا ، إلا إذا تبصر المنتج المخاطر التي
يمكن أن تنجم عن مجرد حيازة الشيء ، وأبرزها للمستعمل ، وأوضح
له طريقة الوقاية منها . كما لو كان الشيء ، مثلا ، يمكن أن ينفجر

(27) V. par ex : civ. 15, 11, 1972 D. 1973 - som - p. 51; civ
31, 1, 1973 précité.

(٢٨) انظر في مسئولية معمل أدوية : لقصور في التحذير ، من هذه
الناحية .

Roune 14, 2, 1979 D. 1979 - i. r - p. 350 et obs.
LARROUMET.

تحت تأثير الحرارة ، أو كان من الأشياء السريعة الالتهاب ، حين يجب أن يتضمن التحذير ضرورة حفظه بعيدا عن المصدر — الحرارى (٢٩) .

وفي المنتجات المعبأة في عيوات مغلقة ، اذ كانت المخاطر التي يمكن أن تتجم عنها ، تختلف في فترة ما قبل استعمالها ، عنها عند فتحها لأول مرة ، عنها بعد فتحها واستعمالها لبعض الوقت ، يجب على المنتج أن يبرز هذه المخاطر جميعها تباعا ، وأن يبين وسائل تجنبها (٣٠) .

واذا كانت المنتجات مما يلائم أنواعا محددة من الأشياء دون أنواع أخرى أو مما يصلح في أجواء معينة دون أجواء أخرى ، وجب بيان كل ذلك (٣١) .

صحيح أن تقدير مدى كفاية التحذير ، سوف يختلف بحسب ما اذا كانت المنتجات بطبيعتها مما لا يستخدمه الا متخصصون ، أو كانت مما يعد لاستخدام العامة (٣٢) . لكنه ينبغي — في تقديرنا — أن يكون المنتج حريصا بوجه عام فلا يظهر بخلا في هذه الناحية ، خاصة اذا كانت المنتجات مما يستعملها متخصصون وغير متخصصين في نفس الوقت ، كمحاليل صبغة الشعر ، مثلا ، بعض السيدات يستعملنها بأنفسهن، والاخرى بوساطة الكوافير ، مع أنها تنطوى على خطر حرق الشعر .

١٨ — ويقصد بالتحذير المفهوم : ذلك الذى يصوغ المخاطر ، ووسائل الوقاية منها ؛ في عبارات سهلة ، تخلو من المصطلحات الفنية المعقدة التى قد لا يحسن المستعمل فهمها .

(29) V. par ex : civ. 31, 1, 1973 précité.

(30) En ce sens : OVERSTAKE. p. 494 No 19.

(31) V. par ex : civ 22, 11, 1978 D. 1979 - I. r - p. 120.

(32) En ce sens : GROSS, cité par OVERSTAKE p. 493 mote

ويديهي أن سهولة أو صعوبة فهم التحذير ، هي بدورها مسألة نسبية تختلف بحسب صفة المستعمل وطبيعة المنتجات ، وما إذا كانت مما يعد لاستعمال متخصصين فقط ، أو مما يمكن أن يستعمله عامة الناس .

وقد يكون من المناسب أن يشفع المنتج بالتحذير المكتوب ، رسما مبسطا يرمز للخطر الذي يمكن أن ينجم عن منتجاته ، خاصة إذا كانت مما يحتمل أن تقع بين يدي من لا يعرفون القراءة .

وإذا كانت المنتجات مما يتعدى استعمالها بلد المنتج فقد يكون من المناسب أيضا أن يكتب التحذير بعدة لغات أساسية ، الى جانب لغة بلد الانتاج ولغة البلد الذي ستصدر السلعة اليه . وكلها - على أية حال - أمور مما يستقل بتقديرها قاضى الموضوع وفق ظروف كل حالة على حدة .

هذا وبغلا عن وضوح التحذير في عبارته ، يجب كذلك ألا يكون ملتبسا في موضوعه . ونعني بذلك وجوب أن تكون عبارته واضحة الدلالة في معنى التحذير من خطر يمكن أن يلحق بالمستعمل ، وألا يكون من الممكن فهمها على أنها مجرد بيان أو توصية بالطريقة المثلى لاستعمال السلعة حتى تظل محتفظة بفعاليتها . فعبارة « يحفظ في مكان بارد » ، الموضوعه مثلا على زجاجة عصير فواكه ، قد يأخذها المستعمل على أنها مجرد توصية للابقاء على العصير محتفظا بخواصه الطبيعية . حين أن المنتج يقصد منها تجنب تخمره بفعل الحرارة بما يحتمل معه انفجار الزجاجة (٣٣) .

١٩ - ويقصد بالتحذير الظاهر : ذلك الذي يجذب على الفور انتباه المستعمل ، حتى ليتمكن القول بأنه يصطدم بنظره من الموهلة الأولى .

وإذا كان للمنتج أن يختار من الوسائل ما يرى أنه يظهر تحذيره للمستعمل فان معيار تقدير ظهور التحذير هو ، أن تتميز البيانات

(33) En ce sens : OVERSTAKE, p. 495 No 21.

التحذيرية بما يجعلها تنفصل بذاتها عن مجموع البيانات الأخرى ،
وبصفة خاصة عن البيانات المتعلقة بطريقة استعمال المنتجات • وفي
هذا الشأن ، قد يختار المنتج استعمال لون مختلف في الطباعة ، أو نمط
من هذه الأخيرة مختلف ، أو حجم منها أكبر • الخ •

٢٠ - ويبقى أن التحذير ، حتى يفي بالغرض منه وهو لفت
الانتباه الى المخاطر المرتبطة باستعمال الشيء أو بحيازته ، يجب أن
يتصل بعلم الشخص قبل استعمال المنتجات ، وهو ما لا يتأتى الا اذا
كان لصيقا بهذه الأخيرة. لا ينفك عنها •

ولا مشكلة في الأمر اذا كانت المنتجات نفسها ذات قوام يسمح
بطبع التحذير عليها هي ذاتها • أما اذا كانت من المنتجات السائلة
أو اللينة مما يستوجب تعبئتها في عبوات ، فانه ينبغي أن يوضع
التحذير على العبوة المباشرة ، كالزجاجة أو الأنبوبة • فإذا كانت هذه
أو تلك توضع بدورها في تغليف آخر ، فانه يحسن - عندئذ - أن
يكرر التحذير على هذا التغليف الخارجي • ولكن ذلك لا يغنى عن
وضعه على العبوة المباشرة •

بل يوصى البعض ، في صدد المنتجات المعبأة في زجاجات ، بحفر
التحذير على جدار الزجاجة نفسها ما أمكن ، وذلك خشية سقوط
البطاقة التي يلصقها المنتج على جسمها ، حاملة عبارات التحذير (٣٤) •

وليس يكفي ، أن تتضمن التحذير ورقة مثنية توضع داخل العبوة
المحتوية على الزجاجة أو الأنبوبة المعبأة بها السلعة (٣٥) ، كما يحدث
عادة في المنتجات الدوائية ، وذلك لاحتمال عدم ملاحظة المستعمل
لها فضلا عن أن هذا الأخير يكون ، في الواقع بحاجة الى تنبيه مستمر
كلما قصد استعمال الشيء ، حين يخشى أن يفقد هذه الورقة بعد أول

أحدى التوصيات المقحمة الى المجلس الأوروبي
(34) Conseil le "1" Europe.

في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٧١ ، أشار اليها :
OVERSTAKE. p. 494, note, 31.

(35) OVERSTAKE. p. 494 No. 20.

استعمال • ومن باب أولى ، لا يكفي في التحذير ادراجه في أوراق منفصلة كلية عن المنتجات أو عبواتها • حتى ولو كانت هذه الأوراق تسلم للمستعمل •

وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض الفرنسية ، بمسئولية منتج بيد الأعشاب ، الذي تسبب استعماله في اصابة بعض المزروعات بأضرار ، ولم تقبل منه ، في سبيل التحمل من المسئولية ، أن يتمسك بما يزعم من التزامات قد فرضها على العميل في المستندات المصاحبة لتسليم هذا البئيد(٣٦) •

وينبغي ألا يركن المنتج في مهمة التحذير هذه الى الغير • فلا يكفي ، مثلا ، أن يوجه منتج أدوية خطرة ، التحذيرات بشأنها ، الى موزعي منتجاته من الصيادلة ، ولو وجهها لهم بطريق التعليمات المكتوبة ونبه عليهم فيها بوجوب تبليغ هذه التحذيرات للعملاء • صحيح أن الموزع الذي يغفل تنفيذ هذه التعليمات ومن ثم لا يوصل التحذير للعميل ، ربما يكون مهملًا ، لكن تقصيره في هذا الشأن لا يقارن بالاهمال الجسيم من جانب المنتج ، الذي كان يجب عليه أن يتوقع احتمال هذا الاغفال(٣٧) •

وقد قضى في هذا الشأن ، بإمكان اخراج بائع التجزئة ، من دعوى الضمان المرفوعة من جانب المضرور من اشتعال ، ناتج عن تسرب غازات من منتجات غراء كان المنتج قد اكتفى بأن يكتب على الغلاف الذي يحتويه عبارة « قابل للاشتعال » ولم يبرز ضرورة تهوية المكان الذي تستعمل فيه • وذلك تأسيسا على أنه ، ليس من الضروري أن يكون هذا البائع يعلم مخاطر هذه المنتجات أزيد مما هو مذكور على غلافها(٣٨) •

• • •

٢١ — وبديهي ، أن التحذير بمواصفاته سابقة الإشارة ،

(37) En ce sens : OVERSTAKE, p. 494 No 20 et note 32.

(38) civ. 31, 1, 1973 D. 1973 - I. r - 55.

يفترض أن المنتج يطرح العبوات المكتوب عليها هذا التحذير محتوية على السلعة الخطرة التي يتعلق بها .

أما إذا كان يبيع العبوات فارغة ، فإن التزامه ينحصر في أن يبين للمشتري ما كانت تحتوى عليه - من قبل - هذه العبوات من مواد . ولا يكون مسئولا - بداهة - بعد ذلك ، إذا ما أعيدت تعبئة هذه العبوات بمواد مختلفة الخواص ، بحيث أصبح ما بداخلها مختلفا تماما عن البيانات التي تحملها . فهذه المغايرة لا تكون من فعل المنتج ، ولا يكون من ثم مسئولا عن الأضرار التي يمكن أن تحدث منها .

وقد قضى في هذا الشأن ، بأن منتج مبيدات الأعشاب ، الذى يبيع بعض الأكياس (التى كانت تحتوى عليها) فارغة ، يكون قد أدى ما عليه من واجب التحذير إذا كان قد حرص على لفت انتباه مشتريها الى خطر المواد الفعالة التى كانت تحتوى عليها هذه الأكياس ، وعلى تضمين فواتير البيع هذا البيان . ومن ثم فإنه لا يكون مسئولا عما أدى اليه إعادة تعبئتها بالأسمدة ، من هلاك لبعض المحصولات الزراعية (٣٩) .

(39) civ 21, 7, 1970 D. 1970 - som - 204.

المطلب الثانى

مسئولية المنتج بسبب عدم كفاية الاحتياطات المادية

نقسم :

وقيام المنتج بواجب الاخبار أو التحذير على النحو سالف الذكر ، لا يعفيه من أن يتخذ - فضلا عن ذلك - كل ما تقتضيه طبيعة هذا النوع من المنتجات ، من احتياطات مادية : سواء عند تجهيزها للتسويق (بتعبئتها وتغليفها) أو عند تسليمها للمستهلكين أو المستعملين ، بما يحول دون تعرضهم للخطر الكامن فيها + وتقصيره فى اتخاذ هذه الاحتياطات ، يمكن أن يعرضه للمسئولية فى مواجهة المضررين .

أولا : فى مرحلة تجهيز المنتجات للتسويق (التعبئة والتغليف) :

٢٢ - حين لا تكون المنتجات المصنوعة مما تنطوى على خطورة بالنسبة للمستهلك أو المستعمل ، يكون الهدف من تجهيزها للتسويق ، هو تقديمها فى قالب أو مظهر جمالى يشجع الاقبال عليها .

أما حين تكون هذه المنتجات خطرة بطبيعتها ، فان المقصد الأساسى من تجهيزها للتسويق ، بتعبئتها أو تغليفها ، يكون ، أو يجب أن يكون ، هو الحيولة دون تحقق الخطر الكامن فيها بمايؤدى الى الاضرار بالمستهلك أو المستعمل . حين يتعين على المنتج - عندئذ - أن ينحى هذه الاعتبارات الجمالية جانبا ، وأن يختار من أشكال التجهيز ووسائله ، ما يشكل عوائق مادية تقى المستهلك أو المستعمل خطر هذه المنتجات بشكل كاف .

٢٣ - ويسهل على المضرور - ولا شك - اثبات خطأ المنتج ، فى هذه المرحلة اذا كان التجهيز معيبا فنيا ، بما لا يمكن أن يفتن اليه المستعمل العادى .

ونقص بالتجهيز المعبى فنيا ، ذلك الذى لا يتناسب وطبيعة أو خواص المنتجات نفسها . كاختيار حاويات لهذه الأخيرة ، من مواد يمكن أن تتفاعل مع العناصر المكونة لها بما يؤدى الى فسادها ، ومن ثم الى خطورة استعمالها أو اختيار هذه الحاويات من سمك ، أو درجة متانة لا تتحمل ضغط المنتجات المعبأة فيها . الخ . فكل هذه أمور فنية ، يفوض المستهلكون الأمر فيها للخبرة الفنية للمنتجين ، بما لا يسمح بالقول بوجود تقصير من جانبهم فى الملاحظة أو الفحص قبل استعمال المنتجات ، يجعل منهم مشتركين بخطئهم فيما يمكن أن يحدث لهم من ضرر بسبب سوء هذا التجهيز .

بل انه فى بعض الحالات ، قد تسعف المضرور قواعد ضمان العيوب الخفيفة اذا كانت له صفة المشتري من المنتج ، وكان من شأن التجهيز المعيب أن يؤثر — مع الوقت — على صلاحية المنتجات نفسها ، بما يشكل عيبا خفيا ومؤثرا فيها . فمن المسلم به فى مجال عقد البيع — أنه لا يلزم أن يكون العيب قد اكتمل ظهوره وقت العقد أو وقت افراز الشئ المبيع ، وانما يكفى أن يوجد « أصله أو نقطة بدايته فى هذا الوقت » (٤٠) .

٢٤ — انما قد تصعب — بالمقابلة — مهمة المضرور فى التوصل الى اعمال مسئولية المنتج كاملة عما أصابه من ضرر ، اذا لم يكن التجهيز معيبا فنيا على التحديد السابق ، حتى ولو كان لا يحقق الامان الكافى للمستهمل أو المستهلك .

كأن يوضع — على سبيل المثال — سائل قابل للاضرار بالبشرة أو الجلد ، فى عبوة بلاستيكية لينة القوام ، تستوجب قدرا من الرفق فى الضغط عليها عند الامساك بها ، حتى لا يندفع السائل من فوهتها .

(٤٠) خميس خضر ، العقود المدنية الكبيرة (البيع والتأمين) ط ١/١٩٧٩ ص ٣٧٠ بند ١٥٠ : وفى نفس المعنى : سليمان مرقس ، العقود المسماة (عقد البيع) ط ٤ ، ١٩٨٠ بند ٢١٥ ، جميل الشرقاوى ، شرح العقود المدنية (البيع والمقايضة) ١٩٧٥ بند ٧٢ ، منصور مصطفى منصور ، مذكرات فى القانون المدنى (العقود المسماة) ٥٦ — ١٩٥٧ بند ٨٩ .

فقد يثير المنتج ، في هذا الفرض — اشتراك الضرر بخطئه فيما حدث له من ضرر ، لاهمال في الملاحظة أو عدم تحوط في الاستعمال • خاصة وقد حذره — بالفرض من خطورة ما تحتويه هذه العبوات من مواد (٤١) وسيكون الأمر في النهاية ، على أية حال ، رهن السلطة التقديرية للقاضي ، الذي سيقدر درجة الخطأ في جانب كل من الطرفين ، ليقضى بالمسؤولية كاملة على المنتج أو يعفيه من جزء منها • وفي المثال ، سابق الإشارة ، رأت محكمة النقض الفرنسية في المنتج ، مخطئاً خطأ جسيماً ، بعدم دراسته للكَم المناسب تعبئته من السائل بما كان يستوجب ترك فراغ في العبوة بنسبة ٢٠٪ على الأقل (٤٢) •

٢٥ — والفرض في كل ما تقدم ، أن صانع العبوات هو نفس منتج المواد والذي تولى من ثم — عملية التعبئة • ويأخذ حكم هذا الفرض — كذلك — ما لو كان هذا الصانع مشروعاً آخر ، يقوم بتصنيع هذه العبوات لحساب منتج المواد الخطرة بناء على مواصفات يحددها له هذا الأخير ، وبالمطابقة تماماً لهذه المواصفات حين لا يكون هذا الصانع مسئولاً ، في النهاية ، عما يمكن أن يحدث من ضرر للمستهلك أو المستعمل ، ولو ثبت أن العبوات لم تكن ملائمة فنياً لطبيعة أو خواص المنتجات التي وضعت فيها • فأمر تقدير هذه الملائمة من عدمها ، يخص في الواقع منتج المواد الخطرة • ومن باب أولى لو كان مرجع الضرر خطأً فنياً في نفس عملية التعبئة التي تولّاها هذا الأخير (٤٣) •

٢٦ — أما إن كانت العبوات من صنع مشروع مستقل ، أو كان هذا المشروع هو الذي تولى عملية التعبئة ، فإن منتج المواد لا يكون مسئولاً في مواجهة الضرر ، طالما ثبت أن الضرر لم يكن مرجعه للمنتجات

(٤١) راجع في هذا المعنى :

OVERSTAKE, p. 497 No 29.

(42) civ. 13, 11, 1962 D. 1963 - som - 30.

(43) En ce sens ; DE BUYBUSQUE. note G. P. 1970 p. 17.

نفسها^(٤٤)، وإنما لعب في صناعة العبوة أو خطأ غنى في عملية التعبئة^(٤٥) ٢٧ - لكن التساؤل يبقى ، عن الحكم فيما لو استحال تحديد سبب الضرر ، وما إذا كان يرجع إلى المنتجات نفسها أو العيب في العبوة التي صنعها مشروع مستقل •

الملاحظ في هذا الشأن ، أن القضاء يلقى بالمسؤولية على منتج المواد وحده ومثاله ما انتهت إليه محكمة النقض الفرنسية ، في دعوى تتعلق بانفجار زجاجة عصير ليمون لم يمكن تحديد سببه ، من عدم إمكان رجوع منتج العصير ، بما قضى عليه به من تعويض على صانع الزجاجة^(٤٦) • ويصعب ، في الواقع ، فهم مثل هذا القضاء ، دون الأخذ بما ابتكر مما أسمى حراسة تكوين الشيء • فما دام سبب الضرر غير معروف، فهذا يعني أن خطأ لم يثبت على وجه التحديد في جانب منتج العصير أو صانع الزجاجة • ولا يبقى لامكان القول بمسألة أى منهما عما وقع من ضرر لمستعمل الزجاجة ، إلا افتراض هذا الخطأ في جانبه • فإذا جاز الأخذ بهذا الافتراض ، فإن الأكثر منطقية ، أن نختار من بين هذين الشخصين منتج العصير بحسبانه المشروع الذي تولى العملية الأساسية^(٤٧) •

ولقد كان حكم استئناف بواتيه ، أكثر وضوحا في هذا الشأن ، حين حمل منتج عصير الليمون ، المسؤولية عن الضرر الذي أصاب عين أحد

(٤٤) راجع في مسؤولية منتج الغاز وحده ، عن الأضرار الناجمة من انفجار العبوة التي كانت تحتويه ، لما ثبت من أن التآكل الداخلي لجدران هذه العبوة كان مرجعه تلوث غير عادي في هذا الغاز :

Civ 24, 11, 1954 J.c.p 1955-2- 8565 et note H.B

ur professionnel au vendeur de mauvaise foi pour la garantie

(45) En ce sens ; CORNU (G) : De l'assimilation du vendeur des vices cachés. Rev. trim, 1967 p. 408 No 2.

(46) civ. 28, 11, 1966 D. 1967 - J - 99.

(٤٧) أنظر ، في مسؤولية حارس الاستعمال وليس حارس التكوين •

حينما يكون سبب الضرر غير معروف :

LARROUMET. obs sous civ. 7, 12, 1977 D. 1978 - I. r - 202

et 203.

الأخيرة — هو الاقدر على ممارسة سلطة الرقابة عليها ، ومن ثم « يجب الاطفال ، على أثر انفجار زجاجة العصير ، طالما لم يثبت وجود عيب في صنع الزجاجة وذلك بحسبان هذا المنتج — من بين المالكين المتعاقبين لهذه أن يفترض فيه ، أنه قد احتفظ بحراسة هذه الزجاجة بالرغم من انتقال الملكية » (٤٨)

ثانيا : في مرحلة تسليم المنتجات :

٢٨ — وقد يحترف المنتج بيع منتجاته مباشرة للعملاء * وعندئذ ، فإنه ينبغي عليه ، بحسبانه بائعا ، أن يقوم بتسليم هذه المنتجات على النحو الذي يتفق وطبيعتها (م / ٣٥ مدنى مصرى) سواء كان هذا التسليم يتم لديه أم كان يتولى توصيل منتجاته الى زبائنه من المستهلكين أو المستعملين *

ولما كانت هذه المنتجات — بالفرض — من النوع الخطر بطبيعته، وجب عليه أن يتخذ كل ما هو ضرورى من الاحتياطات ، التى تكفل تسليمها على نحو « يجعل من الاستحيل حدوث ضرر للشخص الذى يتسلمها » (٤٩)

فاذا كانت هذه المنتجات — على سبيل المثال — مما يمكن أن ينفجر بفعل الحرارة على أثر تمدد عناصرها ، كان من الواجب على المنتج أن يخضعها لقدر من التبريد ، قبل تسليمها ، يكفل عدم تحقق هذا الخطر الى أن يتولى المستعمل حفظها بمعرفته فى درجة البرودة التى تلائمها *

٢٩ — ويبدو من قضاء محكمة النقض الفرنسية ، أنها تستلزم من المنتج أن يستفسر من المشتري ، قبل تسليم المنتجات اليه ، عن الجهة التى يقصد استخدامها فيها * فقد قضت فى حكم حديث لها ، بأن على المنتج ، اذا كانت الظروف البيئية للجهة التى ستستعمل فيها المنتجات

(48) Poitiers 23, 12, 1969 G.P. 1970. p. 13 et note DE PUYBUSQUE.

(49) OVERSTAKE. p. 498 No 32.

من شأنها أن تخلق مشاكل هامة بالنسبة للمشتري ، أن يتمتع أساسا عن
البيع ، والا كان مخطئا خطأ جسيما (٥٠) .

ويتصل بهذه الفكرة ، وجوب أن يمتنع المنتج كذلك ، عن تسليم
السلعة الخطرة ، اذا كان يظهر من حالة من يتقدم لتسلمها أنه لن يحسن
ادراك الخطر الذي يتهدهده منها ، كمنجون أو سكران أو صغير .. الخ .
ولا يجديه في سبيل التحلل من المسؤولية ، أن يتذرع بأنه كان قد لفت
انتباه المستلم ، بشكل خاص ، الى الخطر الكامن في السلعة (٥١) . فالفرض
أن هذا الأخير لن يحسن فهم تحذيراته .

٣٠ - أما ان كان المنتج لا يبيع منتجاته مباشرة للمستهلكين أو
المستعملين وانما يتوسط بينه وبينهم تجار التجزئة ، فان الاحتياطات
المادية سابقة الإشارة ينبغي - بداهة - أن يقوم بها هؤلاء التجار (٥٢) .
ولا يتصور أن تثور مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تقع للمستهلكين
أو المستعملين ، نتيجة عدم اتخاذ هذه الاحتياطات الا اذا كان تجار
التجزئة معذورين في جهلهم بما كان ينبغي عليهم أن يتخذوه في هذا
الشأن . حين يكون هو ، أي المنتج ، الذي أخل من الأصل ، بواجبه
في الاخبار أو التحذير (٥٣) .

٣١ - ويبقى ان المنتج ، في سبيل توصيل المنتجات لزيائنه ، قد
يعهد بنقلها الى مشروع نقل مستقل . وقد تقع حوادث بسبب هذه
المنتجات خلال عملية النقل أو عند تسليمها ، تؤدي الى الأضرار
بالغير .

وبديهى ألا يكون هناك من مشكلة ، اذا أمكن تحديد سبب الحادث،
وما اذا كان يرجع للمنتجات نفسها أم خطأ في عملية النقل .

لكن الصعوبة يمكن أن تثور في الفرض الذي يبقى فيه سبب
الحادث غير معروف .

(50) V. civ. 22, 11, 1978 D. 1979 - I. r - 120.

(51) En ce sens : OVERSTAKE. p. 499 No 33.

(52) V. en ce sens par ex : civ. 20, 10, 1960 G. p 1964 - 2 - 420;

civ. 22 et 23, 6, 1971, cités par OVERSTAKE p. 499 note 40.

(53) V. OVERSTAKE. p. 499 No 32.

والتحليل الدقيق يستوجب الانتهاء في مثل هذا الفرض إلى مسؤولية الناقل عن هذه الأضرار ، بحسبانه حارسا للمنتجات الخطرة ، خلال عملية النقل . ذلك أن مسؤوليته المفترضة ، بهذه الصفة ، لا يمكن أن تنتفى إلا باثبات السبب الأجنبي ، والفرض أن سبب الحادث غير معروف .

لكن محكمة النقض الفرنسية تتجه ، في هذا الفرض ، إلى تحميل المنتج مسؤولية تعويض هذا الأضرار .

ففي دعوى شهيرة كانت تتعلق بانفجار إحدى اسطوانات الغاز المضغوط . في آخر مراحل نقلها ، ولدى تسليمها للمرسل إليه ، رفضت محكمة استئناف بواتييه رجوع الضرر بالتعويض على الشركة منتجة الغاز بحسبانها حارسة للأسطوانة . وقد أسست هذا الرفض على أن « من له الحراسة المادية على الشيء غير الحي هو وحده الذي يمكن أن يكون مسئولا عنه » (٥٤) والفرض أن الشركة منتجة الغاز لم تعد تحتفظ بالحراسة بهذا المفهوم .

وحين طعن في هذا الحكم ، قضت محكمة النقض بأن قضاة الموضوع « كان يجب عليهم ، بدلا من أن يكتفوا بتحديد مفهوم الحراسة بأنها الحيازة المادية فحسب ، أن يبحثوا ، في ضوء وقائع الدعوى ، ومع أخذ الطبيعة الخاصة للأشياء المنقولة في الاعتبار ، ما إذا كان الحائز ، الذي كانت الحراسة لتنتقل إليه ، كان ، وكان بإمكانه أن يلاحظه وأن يراقبه في كل عناصره » (٥٥) . ثم استطردت فحددت ضوابط انتقال الحراسة ، حين قررت أن مالك الشيء « لا تنتهي مسؤوليته عنه ، إلا إذا أثبت أن الذي عهد إليه به ، كان قد تلقى في نفس الوقت مع الشيء كل ما يمكنه من انتقاء الضرر الذي يمكن أن يسببه » (٥٦) .

وفي الاحالة ، أيدت محكمة استئناف أنجير (٥٧) مرة أخرى ، وجهة

(٥٤) مذكور ضمن حيثيات حكم :

Civ. 5, 1, 1956 D. 1957 - p. 261.

(55). (56) Civ. 5, 1, 1956 précité.

(٥٧) مشار إليه ضمن حيثيات حكم :

Civ. 10, 6, 1960 D. 1960 - p. 609.

نظر قضاة استئناف بواتيه • فألغت محكمة النقض حكم الاحالة بدوره، مستندة الى نفس أسس قضائها السابق • لتؤكد من جديد ، أن حائز الاسطوانة كان مستجيلا عليه عملا مراقبة المادة المتفجرة الموجودة داخل الاسطوانة في كل عناصرها • بما يعنى أنه لم يكن قد تلقى معها كل ما يمكنه من انتقاء ضررها (٥٨) •

ونكرر في هذا الموضع ، أن هذا الاتجاه ، الذى يستند الى ما يقال له حراسة عناصر الشيء أو تكوينه الداخلى ، هو أقرب ما يكون الى انشاء نوع من المسؤولية المفترضة على عاتق المنتجين ، أولى منه نفسيرا معقولا لفكرة الحراسة •

فواجب المنتج تجاه الناقل يقتصر ، في اعتقادنا ، على لفت انتباهه الى الطبيعة الخاصة للأشياء التى يعهد اليه بنقلها • وليس يصح ، في سبيل الالقاء بالمسؤولية عليه، القول بأن الناقل لم يكن قد تلقى مع الشيء كل ما يمكنه من انتقاء الضرر الذى يمكن أن يسببه • فبعد قيام المنتج بالواجب سابق الاشارة، ماذا كان عساه أن يفعل ؟ انه ، في اعتقادنا ، لم يكن — بعد ذلك — بأكثر من الناقل قدرة على انتقاء هذا الضرر • ان لم يكن من المفروض ، على العكس ، في مشروع النقل الذى يحترف هذه العملية ، أن يكون أكثر من غيره معرفة بكل مقتضياتها الفنية •

ويدعو للدهشة بحق ، ان تنتهى محكمة النقض الى هذه النتيجة ، وهى بصدد وضع الضوابط التى يجوز بعد ثبوت توافرها القول بأن الحراسة قد انتقلت من مالك الشيء الى غيره • فالفرض ، في هذه الدعوى أن المنتج لم يعد مالكا مادام أن الملكية تكون قد انتقلت للمشتري من لحظة افراز هذه الاسطوانة بحسبانها من المنقولات المعينة بالنوع •

(٥٨) راجع فيما أثاره هذان الحكمان من حيرة المطبقين :

RODIERE (R) : note D. 1957 - p. 261 - 264;

SAVATIER (R) : note J.c.p. 1956 - 2 - 9095; civ, 10,6, 1960.

Précité.

RODIERE (R) : note D. 1960 - p. 609 et 610.

لكن يبدو — كما يرى البعض — أن المحكمة كانت تتنبأ من بين
المالكين المتعاقبين للأسطوانة ، من ترى فيه ملاءمة وقدرة على الوفاء
بالتعويض^(٥٩) أو أنها ترى في المنتج حارسا جاهزا ، يمكن عند الاقتضاء
العثور عليه لتحمله بالمسؤولية (١٠) *

(59) V. ORDIERE. note D. 1960 p. 610 N. 2 (1).

(٦٠) وفي هذا المعنى يقول روديه :

“En cas de discussion, il ya un gardien tout trouvé : le fabricant de l'objet”. RODIERE. note D. 1957 p. 263 No 5.

الفصل الثاني

مسئولية المنتج عن الأضرار الناشئة من منتجات خطرة

بسبب عيب فيها

تمهيد :

تحديد المنتجات التي تدخل في هذا الفرض ، والأضرار التي يسأل عنها المنتج :

٣٢ - المنتجات التي نعرض لها في هذا الموضع هي أساساً منتجات ليست خطرة بطبيعتها ، وإنما تجد مرجع خطورتها في عيب غنى فيها .

ويقبل المستهلكون أو المستعملون على شراء أمثال هذه المنتجات، مفترضين بداهة سلامتها من الناحية الفنية . وهو افتراض مبرر في حقيقة الأمر . فهم لا يتعاملون مع المنتج هنا كبائع عادي ، وإنما كشخص متخصص ، مفروض فيه - فضلاً عن المامه والتزامه بأصول الفن الصناعي وقواعده ، أنه يظهر أقصى ما لديه من مهارة ، في سبيل إخراج منتجاته على أكمل وجه .

كما يدخل في هذا الإطار كذلك ، ما يكون من المنتجات خطراً بطبيعته لكنه يصبح أكثر خطورة ، على أثر ما ينطوي عليه من عيب . ذلك أن وفاة المنتج بواجبه في الإخبار أو التحذير من الخطر الذي يرجع الى طبيعة هذه المنتجات لن يخلو بالضرورة كل مسؤوليته عن الأضرار التي يمكن أن تحدث منها . فالفرض أن ما تنطوي عليه هذه المنتجات من العيوب التي تزيد من خطورتها ، لا علم للمستعمل أساساً به . ومن ثم فإن اتباعه لتحذيرات المنتج لن يقيه ، مع ذلك ، احتمال تحقق الخطر الذي يرجع الى هذه العيوب .

٣٣ - أما الأضرار التي نعرض لها في هذا الموضع ، والتي يسأل

عنها المنتج بصفته كذلك ، أو بحسابه بائعا محترفا ، فهي الأضرار الناشئة بسبب المنتجات ، وبمعيار ادق ، الأضرار التي تجدد سببها في العيب الفني الذي يشوبها والتي تصيب المستهلكين أو المستعملين في شخصهم أو في أموالهم . ويدخل في هذه الأخيرة ما يمكن أن يصير المشتري مسئولا به من تعويض على اثر ما أصاب الغير من ضرر بسبب الشيء الخطر الذي اشتراه .

المظاهر الأساسية لخطأ المنتج ، وحدود مسؤوليته : تقسيم :

٣٤ - وبديهي أن من أول الواجبات التي يتعين على المنتج مراعاتها في هذا الصدد ، بحسابه شخصا متخصصا ، حتى يتدارك طرح منتجات معيبة في الأسواق مما يمكن أن يضر بالمستهلكين أو المستعملين ، أن يلتزم الضوابط الفنية المعروفة في مجال الانتاج الذي يباشره ، وأن يخضع منتجاته للفحص الفني الدقيق طيلة مراحل تصنيعها ، وأن يجري تجربتها ما أمكن ، قبل أن تصل الى أيدي المستهلكين . (١) وأي تقصير من جانبه في هذه الواجبات يمكن أن يعرضه للمسؤولية .

هذا وتختلف حدود هذه المسؤولية ، بحسب ما اذا كان المنتج قد أجرى فحص وتجربة منتجاته بمعرفة ، أي بواسطة نفس المشروع الذي باشر عملية الانتاج ، أو كانت منتجاته قد خضعت لأشرف ورقابة هيئة خارجية .

ونعالج كلا من هذين الفرعين في بحث مستقل :

(١) ويعبر البعض عن هذا المعنى ، بالقول بأن المنتج يتعين عليه في هذا الصدد أن « يتحاشى وقوع ضرر لا يجب أصلا أن يوجد » .

المبحث الأول

مسئولية المنتج الذى لم تخضع منتجاته لرقابة هيئة خارجية

تقسيم :

الأضرار التى تنشأ بسبب العيب الفنى فى المنتجات الصناعية ، يمكن أن تلحق بمشتري تعاقد على السلعة مباشرة مع المنتج بما يثير مسؤولية هذا الأخير العقدية ، ويمكن أن تصيب أجد الأغيار بما يمكن أن يثير مسؤولية المنتج التقصيرية • ونخصص لكل من المسئوليتين مطلباً مستقلاً •

المطلب الأول

المسئولية العقدية للمنتج

أولاً : فى فرض العيب الظاهر :

٣٥ — إذا تحقق الخطر الكامن فى السلعة المباعة فغضاب المشتري بضرر ، وكان العيب ، سبب هذا الخطر ، بالفرض ظاهراً ، بحيث كان بإمكان المضرور أن يكتشفه لو أنه فحص هذه المبلعة بعناية الرجل المعتاد وبما يتفق وطبيعتها ، فإنه لا يستطيع أن يستند فى رجوعه على المنتج بتعويض هذا الضرر الى أساس من قواعد ضمان العيوب فى عقد البيع ، فمن المسلم به ، فى هذا الشأن ، أن البائع لا يضمن العيوب الظاهرة (٢) •

(٢) ويظهر من بعض أحكام محكمة النقض الفرنسية أنها تظهر تشديداً فى هذا الشأن مع المشتري المحترف « اذ ترى فيه شخصاً يفترض فيه أن يفتن إلى عيوب لا تظهر للرجل العادى - راجع فى هذا المعنى : civ. 30, 10, 1978 D. 1979 - i.r. - 136; com. 6, 11, 1978 D. 1979 - i. r - 72; civ. 19, 4, 1972 D. 1972 - som - 192,

٣٦ - غير أن ذلك لا يمنع - في نظر البعض من امكان اعمال مسئولية المنتج اذا استطاع المضرور أن يقيم الدليل على خطأ في جانبه (٣) .

وهذا الرأي يمكن - في تقديرنا - أن يجد سندَه في نفس الأساس الذي يتمتع بموجبه على المشتري أن يرجع على البائع بضمان العيب الظاهر ، لما يفترض فيه عندئذ من أنه قد قبل الشيء على ما هو عليه ، أو كما عبرت المادة / ١٦٤٢ مدنى فرنسى ، من أنه « قد أمكنه أن يقتنع به » (٤) ويذهي أن هذا التحليل ، ان كان يصدق على الضرر التجارى ، لا يسهل أن يصدق على الأضرار التى تسببها المنتجات الخطرة ، خاصة اذا كانت هذه الأضرار تلحق بالمشتري في شخصه . اذ ليس يسوغ افتراض أنه قبلها أو اقتنع بها ، سيما اذا كان لم يكتشفها بالفعل وانما كان بإمكانه فقط أن يكتشفها .

هذا وليس يقصد بالخطأ الذى يجب على المضرور اثباته في هذا الفرض هو تقصير المنتج في واجب الاخبار أو التحذير ، فذلك يتعلق بالمنتجات الخطرة بطبيعتها ، وانما يقصد به - ومرجع الخطورة في هذا الوضع الى ما يشوب المنتجات من عيوب - الخطأ في عملية تصنيع المنتجات ذاتها .

غير أنه لا بد من التسليم بأن مهمة المضرور في هذا الشأن لن تكون بالأمر السهل ، بالنظر الى أنه هو نفسه يعتبر مخطئاً بعدم اكتشافه عيباً (٥) كان بإمكانه أن يكتشفه ، لو أنه فحص البائع بقدر من العناية ، وهى عناية الرجل المعتاد .

(3) V. OVERSTAKE, p. 501 No 39; MAZEAUD (H.L) et TUNC : Traité théorique et pratique de la responsabilité civile. 6 éd T. 1 No 1406 p. 504.

(4) "a pu se convaincre lui - meme"; et v. en ce sens : civ. 29, 4, 1972, D. 1972 - som - 192.

(5) En ce sens : OVERSTAKE, p. 501 No 39.

ثانيا : في فرض العيب الخفى :

المفهوم الخاص لبعض شروط العيب الموجب للضمان ، في خصوص مسئولية المنتج :

٣٧ — أما اذا كان العيب خفيا على التحديد السابق ، واغترافنا جدلا أن القواعد العامة في ضمان العيوب في مجال البيوع ، يمكن أن تحكم تعويض الأضرار التي تسببها المنتجات الخطرة للمستهلك أو المستعمل ، في شخصه أو في أمواله ، فإن بعض شروط العيب الموجب للضمان سوف تأخذ ، في خصوص مسئولية البائع المنتج ، مفهوما مختلفا . وبصفة خاصة ، من حيث شرط قدم العيب ، وضرورة كونه مؤثرا .

٣٨ — ففيمما يتعلق بقدم العيب ، بديهى ألا يكون المنتج مسئولا عن العيوب التي تلحق المنتجات وتجد منشأها بعد تسليمها للمستهلك أو المستعمل^(٦)، اللهم الا اذا كان العيب الذي طرأ على السلعة تحت يد هذا الأخير يرجع الى عدم اتخاذه لاحتياطات معينة ، كان من شأنها أن تقيها من التلف ، حين يكون بإمكانه ، اذا أصابه ضرر من هذا العيب ، أن يرجع على المنتج ، لا وفقا لقواعد الضمان في عقد البيع ، وانما بموجب القواعد العامة في المسئولية ، بحسبان المنتج قد قصر في واجب الاخبار أو التحذير . وهو التقصير الذى يتعين على المضرور أن يقيم الدليل عليه .

أما فيما يتعلق بالعيوب التي تجد منشأها في وقت سابق ، فانه بالنظر الى أن المنتجات الخطرة التي نحن بصدد معالجتها ، تتمثل في منقولات معينة معينة بالانوع ، فإن الخلاف الفقهي حول مدلول قدم العيب سوف

(6) V. civ. 12, 1, 1977, D. 1977 - i. r - 176; et en ce sens : SAVATIER (R) : note sous civ. 4, 2, 1963-J. c. p. 1963 - 2 - 13159 No 1. COII, 2.

ينحصر نطاقه في الفترة ما بين افراز هذه المنتجات (٧) وتسليمها (٨) للمستهلك أو المستعمل .

وعلا ، فانه يندر في خصوص مسؤولية المنتج ، أن يجد عيب ما في المنتجات منشأ سببه في تلك الفترة المحصورة . وانما الغالب أن يكون هذا العيب معاصرا لعملية التصنيع نفسها ، بحيث يمكن القول بأن المنتجات قد صنعت معيبة .

غير أنه ، حتى بافتراض نشوء العيب في هذه الفترة ، فاننا نميل في هذا الخصوص ، الى امكان الرجوع على المنتج بضمانه . فالمستهلك يتعاقد هنا على منتجات جديدة ، ومن ثم فانه يكون على حق أن يتوقع استمرار سلامتها الكاملة في الفترة ما بين افرازها لحسابه وتسلمه لها . بحيث يمكن — ان جاز هذا التعبير — القول بأن هناك شرطا ضمينا في أمثال هذه العقود بصلاحية المنتجات خلال هذه الفترة . اللهم الا اذا كانت هذه المنتجات مما يمكن أن يفسد بطبيعته مع الوقت ، وكان المنتج — بالفرض — قد أوفى في هذا الخصوص بواجبه في الاخبار أو التحذير على الوجه الأكمل .

٣٩ — أما من حيث ضرورة كون العيب مؤثرا ، فان الأمر في هذا الخصوص يتجاوز مجرد العيوب التي يكون من شأنها أن تنقص من قيمة

(٧) راجع في معنى أن قدم العيب ، يعني أن يكون موجودا وقت التسليم: محمد كامل مرسى ، العقود المسماة ، ج ٦ ، ١٩٥٣ بند ١٨٤ ، أنور سلطان العقود المسماة ط/٢ ، ١٩٥٢ بند ٢٧٠ ، عبد المنعم البدرأوى ، الوجيز في عقد البيع ١٩٧٠ بند ٢٣٨ ، محمد لبيب شنب ومجدى صبحى خليل ، شرح أحكام عقد البيع ص ٢٦٢ — ٢٦٤ ، سمير تنافو ، عقد البيع ١٩٧٣ ، بند ٧٥ عبدالرسول عبدالرضا ، الالتزام بضمان العيوب الخفيفة ، رسالة القاهرة ١٩٧٤ بند ٨٢ (مع ملاحظة أنه ينظر للتسليم في هذا الموضع بمفهوم يختلف عن مفهوم التسليم الناقل لتبعة الهلاك) .

(٨) راجع في معنى أن قدم العيب ، يعني ضرورة وجوده وقت العقد في المبيع المعين بالذات ، ووقت الافراز في المبيع المعين بالنوع ، منصور مصطفى منصور ، المرجع السابق بند ٨٩ ، جميل الشرقاوى ، شرح العقود المدنية بند ٧٢ ، سليمان مرقس ، المرجع السابق ، بند ٢١٥ .

المنتجات أو نفعها بحسب الغاية المقصودة منها والمستفادة مما هو مبين في العقد ، أو مما هو ظاهر من طبيعة الشيء أو الغرض الذى أعد له (م / ٤٤٧ مدنى مصرى) فهذا التحديد ينسحب على الضرر التجارى الذى يضمنه المنتج بصفته بائعا عاديا .

انما يقصد بالعيب المؤثر فى خصوص مسؤولية المنتج بصفته كذلك ، ذلك الذى يكون من شأنه أن يجعل مما يصنعه شيئا خطرا على خلاف طبيعته ، أو يزيد مما يمكن أن يكون لهذا الشيء ، من خطورة فى ذاته .

حدود ما تكفله دعوى الضمان من حقوق للمستهلك أو المستعمل :

(١) فى القانون المصرى :

٤٠ — لكن ، هل يمكن فعلا أن تحكم القواعد المنظمة لضمان العيوب الخفية فى مجال الببوع ، مسؤولية المنتجين عما يمكن أن تسببه منتجاتهم الصناعية الخطرة من أضرار للمستهلكين أو المستعملين ؟

ربما يثور فى الذهن شك فى هذا الشأن ، فحدود الحقوق التى تكفلها دعوى الضمان للمشتري ، فى أسوأ فروض العيب (٩) لا تتعدى تقريبا تعويض الأضرار التجارية (١٠) .

صحيح أن المادة / ٤٤٣ مدنى ، تنعم فى فقرتها الخامسة ، فتجلب للمشتري أن يطالب البائع بتعويضه « عما لحقه من خسارة أو فاته من كسب » . لكن بغض النظر عن التعبيرات « خسارة » و « كسب » التى هى أقرب الى الضرر التجارى منها الى الضرر الذى نحن بصدد معالجته ، فإن من المعروف أن المدين ، فى المسؤولية العقدية ، لا يسأل الا عن الضرر

(٩) وهو العيب الجسيم الذى تبلغ خسارة المشتري منه قدرا ، لو علمه لما أتم العقد (م / ٤٤٤ مدنى) .

(١٠) راجع المواد : ٤٥٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣ مدنى مصرى .

ويفتخلص بعض الشراح الفرنسيين نفس النتيجة من النصوص المقابلة فى القانون الفرنسى ، :

V. par ex : MALINVAUD, J.c.p. 1968 - 2 - 2153 Np. 3, 4, 5,; et rappr : MAZEAUD (H) : Rev. trim, 1955 p. 612 No 6.

المتوقع فقط ، اللهم الا اذا كان قد ارتكب، في تنفيذه لالتزامه غشا أو خطأ جسيما . ومعاملة المنتج كمجرد بائع لا يسهل معها تصور أنه يتوقع هذه الأضرار ، على الأقل في مداما . حين أن توقع هذا المدى عند إبرام العقد، شرط أساسي لامكان مسؤولية عنها .

وهكذا لا يبقى الا مواجهة المنتج باعتباره منتجا ، أى شخصا متخصصا ، لنفترض في مخطئا خطأ جسيما بانتاجه شيئا معيبا . خطأ لا يعفيه من مسؤوليته عنه ، ثبوت جهله فعلا بوجود العيب . ولعل تجربة القضاء الفرنسي — بحق — تجربة رائدة في هذا الاتجاه .

(ب) في القانون الفرنسي :

٤١ — على العكس من القانون المصري الذي يجعل البائع ضامنا للعيب الخفى في الشيء المباع « ولو لم يكن عالما بوجوده » (م/٤٤٧) تقوم نصوص المجموعة المدنية الفرنسية ، في هذا الشأن ، على تفرقة أساسية ، بين البائع الذي كان يعرف عيوب الشيء المباع ، فتجعله مسؤولا ، فضلا عن رد الثمن ، بكل التعويضات للمشتري (م/١٦٤٥) ، وذلك الذي كان يجلبها ، فلا تجعله مسؤولا بسوى رد الثمن وما يكون المشتري قد أنفقته من مصاريف بسبب البيع (م/١٦٤٦) . (١١) .

وبديهى أن هذه النصوص التي وضعت منذ ما يزيد على قرن ونصف من الزمان ، لم يكن من شأنها أن تسعف في تقرير حماية فعالة للمضرويين من مستهلكى أو مستعملى المنتجات الصناعية الخطرة التي غرضها منطلق العصر الحديث ، لذلك فإن هذه الحماية قد تولاهها القضاء الفرنسي بإعجاب حتى شيد ما يمكن أن نصفه بنظرية مستقلة في مسؤولية المنتج ، وأن بدا — ظاهريا — أنه يسند هذه المسؤولية إلى أساس من نفس النصوص سابقة الإشارة .

٤٢ — وقد كانت أهم العقوبات أمام تقرير هذه المسؤولية ، أن

(١١) وقد انتقدت محكمة النقض الفرنسية ، حكم الاستئناف الذى استجاب لطلب التعويض عن الأضرار الناشئة بسبب عيب خفى في السيارة . ثلثي أشتريت مستعملة دون أن يبرز علم البائع بهذا العيب ، أنظر : civ, 4, 1, 1979 D. 1979-i-r-200

الضرور من أمثال هذه المنتجات قد لا يفلح في إثبات علم المنتج بما كان يشوب منتجاته من عيوب . ولما كان يصعب افتراض أن يكون هذا الأخير — حتى منظورا إليه كبائع محترف — قد قصد بيع منتجات معيبة للمستهلكين أو المستعملين ، فقد بدأ القضاء أولا ، متجها صوب التفسير الموسع للمادة / ١٦٤٦ . ورأت محكمة النقض أنه « من منتهى العدل » أن يفهم من تعبير المصاريف المذكور في هذه المادة ، ما يقضى على المشتري بدفعه من تعويضات للغير عن الأضرار التي سببها له الشيء المغيب (١٢) . بل رأت فيه بعض محاكم الاستئناف ، مما يمكن أن يعطى «كليا ضرر» (١٣)

غير أن محكمة النقض ما لبثت أن عدلت عن هذا الاتجاه (١٤) الذي تعرض لانتقاد الفقه (١٥) لما ينطوى عليه من تجاهل للمعنى الواضح لهذا التعبير ، لتجد ضالتها المنشودة في المادة / ١٦٤٥ .

١٠٤

فالمنتج ، بحكم كونه هو الذي صنع المنتجات التي طرحها للبيع ، لا يجوز أن يعامل معاملة البائع العادي ، وإنما يفترض فيه ، أنه يعلم بما

-
- (12) Req. 21,10,1925 D. 1926-1-9 et note JOSSERAND; et en même sens: civ. 15,3,1948 D. 1948-j-346.
- (13) "L'Intégralité du dommage". Nime 25,4,1960 D. 1960-725 et note SAVATIER.
- (14) V. par ex: civ. 4,2,1963 j.c.p. 1963-2-13159 et note R-SAVATIER civ. 19,1,1965 D. 1965-389; civ. 10,2,1959 Rev. trim. 1959 p.339 et obs. CARBONNIER (J); et p. 542 et obs MAZEAUD (H,etL).
- (15) V. par exi CORNU (G) : Des cas où le vendeur est tenu, au titre de la garantie, des dommages résultant d'un vice caché de la chose vendue. Rev. trim. 1965 p. 665; MALINVAUD, j.c.p. 1968-1-2153 No. 23; MAZEAUD(H), Rev. trim. 1955 précité, p. 614 et 615 No. 12; JOSSERAND, 9note D. 1926-1-9 précitée; TUNC(A) : Responsabilité professionnelle et garantie des vices. Rev. trim. 1961 p. 116 No. 20; R-SAVATIER. j.c.p. e963-2-13159 précité No. 2; OVERSTAKE, p. 502 No. 41.

يشوبها من عيوب (١٦) ومن ثم فلا يعفيه من المسؤولية ، حتى أن يقيم الدليل على أن ما خفى عليه إنما كان من العيوب التي لا يمكن اكتشافها (١٧) .

٤٣ - وقد رأى الفقه في هذا الافتراض ، معنى تقرير قرينة لمصلحة المضرور ، على سوء نية المنتج (١٨) . وانتهى البعض الى ضرورة القول بعدم قابليتها لاثبات العكس ، ان كان يراد منها حماية فعالة

(16) V. par ex. civ. 19,1,1965 Rev. trim. 1965 p. 665 et obs. CORNU; civ. 28,11,1966 D. 1967-99; civ. 24,11,1954 j.c.p. 1955-8565.

وقد طبق جانب من الفقه هذا الافتراض على كل بائع محترف انظر مثلاً: ROLLAND(H) : Observations sur la vente des véhicules précités; ESMEIN note j.c.p. 1959-2-11063. d'occasion. D. 1959-chr-161; JOSSERAND note, D. 1926-1-9

(17) V. com. 27,4,1971 D. 1971-som-145; et en ce sens: com. 15,11, 1971 D. 1972-j-211.

وتجيز - على العكس - محكمة النقض البلجيكية للبائع المحترف أن يحض قرينة العلم بالعيوب باتمامة الدليل على أن العيب الذي خفى عليه كان من العيوب التي لا يمكن اكتشافها : انظر مثلاً : Cass. Belg. 6,10,1961 Rev. trim. 1963-p. 202 et obs. RENARD(C) 13,11,1959 Rev. trim 1961 p. 117 et obs TUNC(A).

(١٨) انظر في تأييد هذه القرينة :

JESTAZ : note D. 1969 p 634; et rappr : MALINVAUD. précité, No. 25.

وراجع في نقدهما :

MAZEAUD. Rev. trim. 1955 No. 15.

وانظر في تأييد تطبيقها على المنتج بالرغم من انتقاد تطبيقها على البائع المحترف ، لما فيها - عنده - من معنى الالتزام بالعصمة من الخطأ : CORNU(G): Quelles indemnités l'acheteur peut-il obtenir du vendeur de bonne foi, au titre de la gtrantie des vices cachés Rev. trim 1963 p. 565.

للمضربين (١٩) رغم أن القرينة القضائية لابد — بحكم طبيعتها — أن تكون قرينة بسيطة *

غير أنه لما كان من الصعب تصور افتراض سوء نية المنتج ، بالمخالفة للمبادئ العامة التي تجعل حسن النية هو الأصل ، فقد رجعت محكمة النقض في الآونة الأخيرة ، عن صيغة افتراض علم المنتج بالعيوب ورأت في هذا الأخير مسئولا أو ملتزما بأن يعرف عيوب الشيء الذي ينتجه (٢٠) ومثل هذه الصيغة الجديدة تتجاوز مجرد قرينة علم بالعيوب مستفادة من الصفة التخصصية للمنتج * أنها تفرض عليه — في الواقع — التزاما بنتيجة ، هو أن يعرف العيوب التي يمكن أن تشوب منتجاته ، وأن يعمل

(19) V. ROLLAND(H): D. 1959-chro-161;

وقد جاء في حكم لاستئناف روان :

" Le fabricant ne peut se dire de bonne foi lorsqu'il livre un objet atteint d'un défaut de fabrication, ses connaissances professionnelles et les moyens de contrôle dont il dispose l'empêchant de prétendre qu'il ignorait ce vice ". Rouen 14, 1, 1972 D. 1972-som-128.

وعكس ذلك :

MAZEAUD(H): Rv. trim. 1955 précité No. 15; MALINVAUD, précité, No. 92, CORNU, Rtv. trim 1967 précité p. 407.

(20) V. par ex : com. 27,4,1971 D. 1971-som-144; com. 20,7,1973 D. 1973-I.r-204; com. 29,1,1974 D. 1974-I-268;

وفيما يتعلق بكل بائع محترف :

civ. 4,1,1979 D. 1979-I.r-200; civ. 21,11,1972 D. 1973-som-52 procès 3; civ. 23.10,1974 D. 1975-I-424;

وقد استخدمت بعض الأحكام تعبيرات افتراض العلم بالعيوب وعدم إمكان الجهل بها ، والالتزام بالعلم بالعيوب ، في آن واحد (فيما يتعلق بالبائع المحترف) أنظر : Paris 20,10,1978 D. 1979 -- I.r-124 et obs. : GIVERDON; civ. 27,3,1969 D. 1969-633 et note JESTAZ; civ. 22,1,1974 D. 1974-288; civ. 4,6,1975 D. 1975-I.r-213.

على تلافيتها (٢١) بعبارة أخرى ، تفرض عليه التراما بالسلامة تجاه
مستهلكي أو مستعملي منتجاته (٢٢) ، (٣) •

٤٤ - ورغم تجاوز هذا التحليل للمعنى الحرفي للمادتين ١٦٤٥
١٦٤٦ مدني فرنسي ، فقد لاقى ترحيب غالبية الشراح ، حيث كان من
الصعب - في الواقع - تصور أن يتحلل المنتج من مسؤوليته عن الأضرار
التي تصيب المستهلك أو المستعمل بسبب منتجاته المعيبة ، لمجرد ثبوت
جهلة الفعل بوجوب هذه العيوب (٢٤) • وسيكون - ولاشك - من
المفارقات غير المقبولة في هذا القانون ، أن يتوفر للمشتري من الحماية
أقل مما يتوفر للمستأجر الذي تكفل له المادة ١٧٢١ مدني فرنسي ، أن
يرجع بضمان العيوب على المؤجر ولو كان هذا الأخير لا يعلم بها عند
إبرام العقد (٢٥) ، بل ومما يتوفر للغير الذي تخوله المادة/ ١٣٨٤ - ١
أن يرجع بالتعويض على حارس الشيء الخطر ، ولو كان ينطوي على
عيب (٢٦) لا يعلمه الحارس (٢٧) •

(12) En ce sens : MALINVAUD, précité No. 33 et 38.

(22) V. OVERSTAKES, p. 505 No. 47; MALINVAUD, No. 33.

وانظر ، في تطبيق لهذا الالتزام على البائع المحترف :

Bordeaux, 5,1,1978 D. 1979-I.r-61 et obs. LARROUMET.

(٢٣) وقد استخلص البعض من ذلك أنه لم يعد يهم ما إذا كان المنتج
قد ارتكب خطأ أم لم يرتكب فهو في كل الأحوال قد قبل مخاطر مهنته : راجع :
MALINVAUD, No. 33.

(٢٤) فهذا الجهل « الذي لا يفيد شخصا آخر غيره ، لا يمكن عقلا أن
يعفيه من المسؤولية » •

SAVATIER, note j.c.p. 1963-2-13159 No. 3.

(25) V. En ce sens : MALINVAUD, No. 19; OVERSTAKE p. 501
note 44; SAVATIER j.c.p. 1963-2-13159 No. 2

(٢٦) راجع سابقا بند / ٣ وهامش / ١ وراجع في عودة محكمة النقض
الفرنسية إلى اشتراط وجود عيب في الشيء ، حتى يمكن تطبيق المادة / ١٣٨٤ -
١ (في مجال الادوية) :

civ. 25,5,1971; Rev. trim. 1972 p. 134 et obs. critique DURRY;
D. 1972-534 et note PENNEAU;

(27) V. TUNC(A): Rev. trim. 1961 précité p. 118 No. 20; SAVATIER,
note D. 1960-725.

هـ — لكن عدالة هذا الحل ، لم تمنع جانباً آخر من الشراح ، من إبداء تشكيكهم في صحته من الوجهة القانونية — حيث لا يوجد حقيقة — في نصوص القانون الفرنسى المنظمة لضمان العيوب في عقد البيع ، ما يميز التمييز في هذا الضمان بين بائع منتج وبائع غير منتج (٢٨) أن لم يكن — على العكس — من شأن تنظيمه المحكم فيها أن « يستبعد الاستطراد في ابتكار التزام عام بالسلامة يجعل عبثاً ما وضعه القانون من قيود على التزام البائع بالضمان » (٢٩) •

وهكذا يرفض جانب من الفقه الفرنسى ، فهم اتجاه محكمة النقض في معنى إمكان أعمال مسئولية المنتج دون أن يثبت في جانبه خطأ في الصناعة من شأنه أن يعيب منتجاته (٣٠) بل يشكك البعض في نفس الأساس الذى انطلق منه هذا الاتجاه ، ويرى من قبيل « التكلفة » أو المخادعة ، النظر الى البائع المحترف « ولو كان منتجاً » على أنه « يعرف بالضرورة عيوب الشيء الذى يصنعه » فهو « ليس فقط يمكن أن يجهلها ، وإنما هناك العديد من الحالات التى لا يتضمن جهله بها أى خطأ من جانبه » (٣١).

خاتمة الطلب (التسويق غير المباشر) :

٤٦ — كان الفرض ، في كل ما تقدم ، أن المنتج قد باع السلعة المعيبة مباشرة للمضروب •

(28) V. en ce sens: MAZEAUD(H). Rev. trim. 1955 précité p. 617 No. 16; MALINVAUD, No. 13.

(29) RODIÉRE, D. 1956-chr-13 No. 3.

(30) V. MAZEAUD, Rev. trim. 1955 précité. p. 617 No. 16.

(31) " Il est artificiel de considerer qu'un vendeur professionnel, fut-il fabricant, connaît necessairement les vices de la chose qu'il vend: non seulement il peut les ignorer, mais il est de nombreux cas où son ignorance n'implique aucune faute de sa part".

TUNC(A): Rev. trim. 1961.p. 116 No. 20.

ومع اعتراف البعض بهذا التكلفة ، الا أنه يراه تكلفاً يستحق التأييد ، أنظر : LARROUMET, obs. D. 1978-I-r-409.

أما إذا كان هذا الأخير قد اشتراها من تاجر تجزئة أو من مشتر سابق، فإن من المسلم به أن بإمكانه ، فضلا عن الرجوع بالضمان على بائعه المباشر ، الذى ربما ليختصم بدوره بائعه هو المباشر وهكذا وصولا الى المنتج فى نهاية الأمر — أن يرجع بدعوى الضمان هذه مباشرة على المنتج (٣٢) وقد يختصم فى هذه الدعوى المباشرة جميع البائعين الوسطاء .

ويفسر الفقه هذه الدعوى المباشرة ، بحسبانها حقا ينتقل بالتتابع مع الشيء المبيع ، من المشتري الأول الى من يليه ، وصولا الى المشتري الأخير بحسبانه من ملحقات هذا الشيء (٣٣) ، (٣٤) .

(32) V. MALINVAUD, No. 11; CORNU(G), Rev. trim. 1963 p. 566; PLANIOL et RIPERT (par J-HAMEL), Traité théorique et pratique de droit civil.T. 10 No. 138; AUBRY et RAU (par ESMEIN), Droit civil T. 5 No. 355 bis; cam 14.3. 1977 D. 1977-i. r-284; civ. 4,2,1963 j.c.p. 1963-2-13159 et note SAVATIER.

(33) V. en ce sens: MALINVAUD, No. 11; CORNU, Rev. trim. 1963 p. 566; R-SAVATIER. note j.c.p. 1963-2-13159 No. 1. (٣٤) ويرأها البعض ، من ثم ، دعوى مسئولية عقدية ، أنظر : MALINVAUD, No. 11; et en même sens; civ.4,2,1963 j.c.p. 1963-2-13159 et note SAVATIER; Nimes 25,4,1960 D. 1960 - 725 et note SAVATIER.

وعكس ذلك ، وأن رجوع المشتري الأخير على المنتج يستند الى دعوى مسئولية تقصيرية :

TUNC(A): Nature délictuelle de l'action intentée contre le fabricant par un sous-acquereur. Rev. trim. 1962 p. 314 et 315; paris 14,12,1961 j.c.p. 1962-2-12547 et note SAVATIER.

وازيد من التفاصيل حول الطبيعة القانونية لمسئولية البائع عن العيوب الخفية فى الشيء المبيع راجع :

¹ R-FUBINI : la nature juridique de la responsabilité du vendeur pour les vices cachés. Rev. rim 1903 p. 279 à 333.

وحول الطبيعة القانونية للالتزام بضمان العيوب الخفية ، عيد الرسول عيد الرضا ، رسالة القاهرة ١٩٧٤ سابقة الإشارة ، البنود من ٢٤٩ - ٢٦٧ صفحة ٤١٩ - ٤٥٥ .

٤٧ — وبديهي أن ما يمكن أن يرجع الضرر بضمانه مباشرة على المنتج هو العيب المتعلق بصناعة السلعة ، دون العيوب التي يمكن أن تكون قد طرأت عليها بعد بيعها سليمة لمشتريها الأول (٣٥) ومن أمثلتها البارزة العيوب الناجمة عن سوء استعمال هذه السلعة .

٤٨ — وفي حالة تصريف المنتجات من طريق وكلاء تجاريين ، لا يكون للضرر من رجوع الا على المنتج . فالفرض أن هؤلاء الوكلاء ينوبون عن هذا الأخير في البيع الذي يتم باسمه ولحسابه (٣٦) .

(35) V. civ. 12,1,1977 D. 1977-I.r-176; et v. aussi: MALINVAUD, No. 11 et note 26, SAVATIER, note j.c.p. 1963-2-13159 No. 1.
(٣٦) أنظر محمود سمير الشرقاوي : الوجيز في العقود التجارية والإفلاس ص/٦٩ بند ٦٩ ط/١ ١٩٧٤ بند ٦٩ ، ٧١

وراجع فيما يثيره توزيع المنتجات من قبل Les concessionnaires من اشكالات حول مدى امكان رجوع المشتري (الضرر) مباشرة بالضمان على المنتج .

LEVY(G) : Recherches sur quelques aspects de la garantie des vices cachés dans la vente des véhicules neufs et d'occasion. Rev trim. 1970 spéc p. 46-49.

المطلب الثانى

المسئولية التقصيرية للمنتج

ضرورة اثبات خطأ المنتج ، الخطأ العادى والخطأ الفنى :

٤٩ - حين يكون الضرور من السلعة الخطرة بسبب عيب فيها هو أحد الأغيار (٣٧)، فإن رجوعه بالتعويض على نتجها ، يستوجب اقامة الدليل على خطأ فى جانبه ، مادام الفرض أن هذا المنتج ، على أثر بيع هذه السلعة قد زالت عنه ، كما سبق أن ذكرنا ، صفة الحارس عليها .

وبوجه عام، لن تكون مهمة الضرور فى هذا الشأن بالأمر السهل (٣٨). وان كان مدى صعوبة اثبات هذا الخطأ سوف يختلف تبعاً لطبيعة هذا الأخير .

(أ) الخطأ العادى :

٥٠ - فإذا كان ما يدعيه الضرور ، مما يمكن أن نسميه بالخطأ العادى ، ونقصد به ذلك الخطأ الذى يمكن أن يؤخذ على المنتج منظوراً إليه كشخص عادى ، أو بعبارة أخرى تقصيره فى اتخاذ الحيطة الواجبة لتجنب الأضرار بالغير ، فقد لا يضادف الضرور كبير صعوبة فى اثباته .

فالمنتج - على سبيل المثال - يكون مخطئاً ولا شك ، إذا أهمل التحقق من سلامة المواد الأولية التى تدخل فى صناعة منتجاته (٣٩) ومن باب

(٣٧) بمعنى شخص ليست له صفة المشتري المباشر من المنتج ، ولا صفة المشتري الاخير فى سلسلة بيع متعاقبة على هذه السلعة .

(38) V. CARBONNIER(J): Droit civil. T. 4, 1969 p. 396 No. 110.

(39) V. par ex: Req. 19,10,1937 G. p. 1937-2-803.

وراجع مع ذلك، فى تساؤل البعض (فى معنى التشكك) ، حول ما إذا كان الخباز يتعين عليه ، كلما تسلم أحد أجولة الدقيق ، أن يجرى عليها من الفحص ، ما يكتفى للتحقق من صفات هذا الاخير :

TUNC : Rev. trim. 1961 précité p. 117 No. 20.

أولى، ولو أدخلها فيها بالفعل مع علمه بعدم سلامتها (٤٠) أو إذا سارع إلى طرح هذه المنتجات للتسويق قبل إجراء الكشف عليها، أو على عينه منها، أو تجربتها للتحقق من صلاحيتها (٤١) .. الخ .

وهكذا رفضت، على سبيل المثال، محكمة النقض الفرنسية في أحد أحكامها الحديثة نسبياً، وجهة نظر قضاة الموضوع الذين كانوا قد اشتروا لآلة الخبز الحكم بتعويض للمضروب في حادث سيارة، ناتج عن عيب في نظام الفرامل، أن يقيم الدليل على « إهمال فني خاص » (٤٢) في جانب منتج هذه السيارة . ورأت في وضع نظام فرامل معيب بهذه الأخيرة ما يشكل بذاته خطأ يستوجب مسئولية منتجها عنه (٤٣) .

ومرجع عدم صعوبة إثبات الخطأ في أمثال هذه الفروض، أن المنتج — في الواقع — قد قصر في أبسط واجبات الحيطة، التي ما كانت لتفوت على مجرد شخص عادي .

ب - الخطأ الفني :

٥١ — أما إذا كان ما ينسب إلى المنتج، مما يمكن أن تسميه بالخطأ الفني، وهو الخطأ الذي يرتبط بفن العملية الانتاجية نفسها، فإن مهمة المضروب في اثباته لا شك ستكون أصعب بكثير . بل قد يشق على الباحث وضع معيار محدد لهذا النوع الخاص من الأخطاء . وإن كان ذلك لا يقعد بنا عن إبداء الرأي حول بعض مظاهره .

٥٢ — فالمنتج يكون مخطئاً — بالتأكيد — إذا باشر عملية الانتاج دون اللام كاف بأصولها الفنية . وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض

(40) V. par ex: Req 23,10,1940 G.P. 1940-2-163.

(41) V. cass-crim. 18,11,1959 cité par OVERSTAKE p. 507 note 71.

(42) " Negligence professionnelle particulière".

(34) Civ. 18,7,1972 D. 1973-some-p. 39 et 40.

الفرنسية بمسئولية المنتج ، اذا كانت العيوب الخفية في منتجاته » ترجع
أنى قصور في درايته الفنية (٤٤) •

٥٣ — كما يكون مخطئا كذلك ، اذا لم يلتزم الأصول العلمية
والضوابط الفنية المعروفة في مجال الانتاج الصناعى الذى يباشره • كمنتج
المساعد الكهربائىة — مثلا الذى لا يزود منتجاته بوسائل الوقاية والأمان
المعروفة سلفا في مجال هذا النوع من الانتاج • وتطبيقا لذلك ، رأت محكمة
استئناف باريس ، في عدم تزويد المصعد بما يكفل احكام غلق الباب
الخارجى للمجرى الذى يتحرك فيه طيلة ما بقيت الكابينة في حالة الحركة ،
خطا جسيما من جانب المنتج (٤٥) • ويمكن أن نقبس على هذا المفرض ،
عدم تركيب ما يكفل امتصاص القدر الممكن من صدمة ارتباط الكابينة
بالارض اذا ما تعرض المصعد للسقوط • أو عدم تركيب حواجز معدنية
على جانبى الدراجات البخارية ، يكون من شأنها أن تعزل ما بين ساقى
راكبها وثقل هذه الآلة اذا ما سقط بها على الارض • الخ • ولا يجدى
المنتج ، في سبيل التحلل من المسئولية ، فى أمثال هذه الفروض أن يتذرع
بأنه كان قد وضع تحذيرا على منتجاته ، بخلوها من وسائل الأمان هذه ،
فالتحذير الذى يمكن أن يعفيه من المسئولية ، هو الذى يتعلق بمنتجات
خطرة بطبيعتها في معنى أنه ما كان يستطيع أن يقدمها للمستخدمين الا على
هذا النحو • لكنه لا يسوغ له ، ، من طريق هذا التحذير ، أن يلقي على
عاتق هؤلاء المستخدمين بعبء الاحتياط من مخاطر كان بإمكانه أصلا
أن يجنبهم اياها (٤٦) •

٥٤ — وبديهي أنه يتعين على المنتج ، كلما كشف التطور العلمى عن
ابتكار وسائل جديدة للوقاية والأمان من خطر المنتجات التى يقوم
بضاعتها ، وثبت بالتجربة أن تقدم بالفعل ضمانات أكبر ، أن يطور
منتجاته بما يتفق وهذه الاكتشافات الجديدة (٤٧) •

(44) " Sont dus au manque do connaissance techniques" Civ.30,
1,1952, cité ptr MAZEAUD, Rev. trim. 1955 p. 616 No. 14.

(45) Paris 23,1,1924 D. 1924-2-84.

(46) V. En ce sens : OVERSTAKE, p. 508 note 73.

(٤٧) راجع في عدم تقصير منتج المساعد الكهربائىة الذى لم يكن قد
زودها بوسائل الأمان التى لم تكتشف الا بعد أن قام بتسليمها :
MAGNIN, Rev. trim, 1930 précité p. 6.

فإذا كان القضاء على سبيل المثال ، يرى في مجرد الحارس للمصعد مخطئا اذا لم يزوده بوسائل الأمان التي استحدثت وكانت معروفة ومعمولا بها يوم أن وقع الحادث ، حتى ولو لم تكن قد اكتشفت بعد عند تركيبه^(٤٨) ، فأولى أن تقتضى هذا التطوير ممن يقوم بصنع أمثال هذه المنتجات .

هذا ولا يقلل من خطأ المنتج ، الذى لم يتم بتطبيق هذه الوسائل على أحد منتجاته الذى أصاب الغير بضرر ، أن يتذرع بأنه كان يمتثل في هذا الشأن لرغبة مشتريه ، الذى قصد الحصول عليه بئمن أرخص . مادام أنه بالفرض كان يعرف أهمية هذه الوسائل لسلامة مستعملى هذا الشيء^(٤٩) .

٥٥ — غير أنه ما تقدم ليس يعنى أن يعتبر المنتج مخطئا بالضرورة لمجرد استمراره في استخدام الوسائل التقليدية في الصناعة رغم اكتشاف وسائل أحدث منها ، مادام الفرض أن مضار الوسيلة القديمة لم تتكشف الا عندما وقع الحادث ، ولم تكن التجربة ، في نفس الوقت ، قد أثبتت بعد بشكل كاف فعالية الوسيلة الأحدث في توفير أمان أكبر ، لأنه اذا كان عيب استخدام الوسيلة القديمة لم يتكشف بالفرض الا بعد استعمال المنتجات التى صنعت بها فترة طويلة من الزمن ، فمن يدرى — على حد تعبير البعض — « ألا يكون الامر كذلك أيضا بعد فترة من استعمال المنتجات التى دنت بالوسيلة الحديثة »^(٥٠) .

فقط

٥٦ — ويبقى ، في هذا الصدد ، أن صعوبة حقيقية في استخلاص خطأ في جانب المنتج يمكن أن تثور ، في الفرض الذى يبتكر فيه نوعا جديدا

(٤٨) راجع الأحكام المشار اليها في :

MAGNIN, Rev trim. 1930 précité p. 5 note 4.

(49) V. En ce sens : MAGNIN, précité p. 6 note 1.

(50) OVERSTAKE, p. 508 No. 54.

من المنتجات مستخدما في تصنيعه أفضل الأساليب العلمية ، ولا يطرحه للتسويق الا بعد اجراء التجارب الكافية عليه ، ثم يتبين بعد فترة من استعماله ، أنه يجعل محلا لحوادث .

صحيح أن المنتج سيكون مخطئا اذا استمر في تطبيق ابتكاره ، وبنفس المواصفات ، بعد ما ثبت من كثرة حوادثه ، لكن ما مدى مسؤولية عن الحادث الذى وقع لأول مرة ؟

انه بدون افتراض خطأ هذا المنتج ، قد يكون من المشكوك فيه كثيرا فيما نعتقد ، امكان تحميله مسؤولية هذا الحادث، بالتطبيق المحض للقواعد العامة في المسؤولية .

المبحث الثانى

مسئولية المنتج الذى خضعت منتجاته لرقابة هيئة خارجية

٥٧ - قد تخضع المنتجات الصناعية لرقابة هيئة خارجية ، وعندئذ يجدر البحث فى مدى ما يمكن أن يكون للقرار الذى تصدره هذه الهيئة بصلاحيه هذه المنتجات من أثر على مسئولية المنتج ، اذا تبين بالرغم منه أنها كانت معيبة مما أدى الى الاضرار بالغير .

اولا : دور هيئات الرقابة :

- الرقابة الاجبارية ، والرقابة الاختيارية :

٥٨ - فى بعض مجالات الانتاج ، يكون المنتج ملزما باخضاع منتجاته لرقابة هيئة خارجية قبل تسويقها . ويكون ذلك - بصفة خاصة - فى مجال صناعة الأدوية أو المستحضرات الطبية ، التى تخضع لاشراف ورقابة وزارة الصحة . فاذا ما ثبتت صلاحية هذه المنتجات ، أعطيت للمنتج شهادة بذلك ومن ثم اذن بتسويقها .

ويحرص المنتج على ابراز ما يفيد هذه الصلاحية على حاويات منتجاته . وفى مجال المستحضرات الطبية تستفاد هذه الصلاحية عادة من تلك العبارة المألوفة « مسجل بوزارة الصحة تحت رقم كذا » .

والمنتج فى هذا الحرص ، ليس يمثل فحسب لتعليمات جهة الرقابة وانما ينطلق أيضا من اعتبارات تجارية . اذ من شأن ابراز التقدير الرسمى بصلاحيه هذه المنتجات أن يبعث على قدر من الاطمئنان أكبر فى نفس المستهلك أو المستعمل .

٥٩ - غير أن الغالب ألا يكون المنتج ملزما باخضاع منتجاته لهذا النوع من الرقابة ، وانما يعمد اليها البعض من المنتجين باختياره ، حتى يسبغ على منتجاته ما يمكن أن نسميه بالثقة الرسمية .

وهدفه هنا ليس الا هدفا تجاريا بحثا • ذلك أن تميز منتجاته
بهذه الضمانة يسمح بزيادة الاقبال عليها •

وعملا ، يتم تعرف العملاء على ما حازته هذه المنتجات
من ثقة جهة الرقابة عن طريق ختمها أو ختم أغلفتها بعلامة
معينة • ومثاله في مصر ، ما تمنحه وزارة الصناعة لبعض المنتجات
مما نسميه بعلامة الجودة •

٦٠ - وفي بعض البلاد المتقدمة ، توجد نقابات أو اتحادات
لحماية مصالح المستهلكين • وتقوم هذه الاتحادات - في
أطار اهتمامها بهذه المصالح ، ومن طريق معاهد علمية تابعة لها ،
وبصرف النظر عن رغبة أو عدم رغبة المنتجين - بفحص المنتجات
الصناعية الجديدة ، بهدف لفت نظر المستهلكين أو المستعملين
المحتملين ، لمزايا وعيوب هذه المنتجات • وتصدر نشرات أو مجلات
بما تتوصل اليه من نتائج • كما تكون دائما على استعداد للاجابة
عن أى استفسار في هذا الشأن^(٥١) •

دور هيئات الرقابة :

٦١ - وسواء كانت الرقابة اجبارية أم اختيارية ، لا تقوم
جهة الرقابة - بداهة - بفحص جميع ما يصنعه المنتجون • ولا تباشر
في هذا الشأن رقابتها على نحو متواصل ، وانما تقوم بفحص
عينات من هذه المنتجات ، وتعطى تقديرها على أساس ما يتوافر
فيها من مواصفات • ثم تفوض الامر بعد ذلك لأمانة المنتجين ،
مفترضة فيهم - بطبيعة الحال - أن يستثمروا في الانتاج بنفس
هذه المواصفات •

(٥١) ومثاله ، في فرنسا « المعهد القومي للاستهلاك »
(L'Institut national de la consommation)

الذي يعمل لحساب « اتحادات المستهلكين »
(Les unions de consommateurs) . انظر

OVERSTAKE. p. 511 No. 64,

صحيح أن بإمكان هذه الهيئات أن تجعل المنتجين في حالة حذر دائم عن طريق قيامها بتفتيش مفاجئ على المشروعات الصناعية ، واختبار عينات جديدة من المنتجات ، وعند الاقتضاء سحب ما سبق أن أعطته من ثقة غيرها • لكن ذلك قليلا ما يحدث من الناحية العملية •

ثانيا - أثر قرار هيئة الرقابة على مسؤولية المنتج :

٦٢ - على أنه ، أيا ما كان قرار هيئة الرقابة ، فانه لن يؤثر كثيرا - في حقيقة الأمر - على مدى مسؤولية المنتج عن الأضرار التي يمكن أن تسببها منتجاته المعيبة ، كما سيبين من الفرضين التاليين :

٦٣ - نفى فرض أول : قد يقوم المنتج بتصنيع منتجاته بمواصفات مخالفة لما كان يتوفر بالعينات التي أعطى قرار الصلاحية على أساس منها • وعندئذ يكون للمضروب - بلا أدنى شك - أن يرجع عليه بتعويض ما أصابه من ضرر من هذه المنتجات - ولن يعيه اثبات خطئه في هذا الفرض ، فقرائن الحال المستفادة من تغييره لمواصفات الانتاج تنطق في معنى هذا الخطأ •

كما يتصور أن يكون للمضروب ، في نفس الفرض ، أن يرجع بالمسؤولية كذلك على جهة الرقابة ، وليس من شأن الاعتبارات العملية التي يستحيل معها على هذه الجهة أن تفحص جميع ما يصنعه المنتج وبشكل متواصل ، أن تنفي عنها الخطأ في مواجهة المضروبين الذين يكونون على حق في الاعتقاد بأن كل ما يصل الى أيديهم من هذه المنتجات ، قد ضمنت صلاحيته هذه الجهة • فقط ، قد تعترض المضروب ، في هذا الشأن ، صعوبة اثبات علاقة السببية بين قرار جهة الرقابة وما أصابه من ضرر ، أو بعبارة أخرى ، إقامة الدليل على أنه لولا هذا القرار ما كان قد استعمل هذه المنتجات • وفي هذا الخصوص قد لا تصادفه صعوبة كبيرة في مجال المنتجات الدوائية حيث تكون الرقابة اجبارية • في حين أنه من المشكوك فيه أن يفلح في النهوض بهذا العبء في مجال الرقابة الاختيارية ، لأن ما تسمى بعلامة الجودة لا تستأثر بها منتجات مشروع صناعي واحد ، وأما يمكن أن تحوز عليها منتجات من نفس النوع لأكثر

من مشروع • بما يعنى أنه كانت أمام المستهلك أو المستعمل فرصة للاختيار والمقارنة ، بحيث لا يسهل القول بأن قرار هيئة الرقابة هو الذى جعله يستعمل تلك المنتجات بالذات التى أصابه الضرر منها (٥٢) •

٦٤ — وفى فرض ثان : قد يستمر المنتج فى مباشرة الانتاج بنفس المواصفات التى صدر على أساس منها قرار هيئة الرقابة • ثم تبين — على أثر ما أصاب المستهلك أو المستعمل من ضرر ، أن المنتجات بهذه المواصفات لم تكن جديرة بهذا القرار •

وفى هذا الفرض ، يكون خطأ جهة الرقابة أظهر منه فى سابقه ، هذا حقيقى لكنه لا ينفى — بداهة — كل خطأ فى جانب المنتج • والقول بغير ذلك سوف يحرم المضرور من ضمانة هامة من ضمانات حصوله على التعويض ، وهى الرجوع به على منتج السلعة المعيبة (٥٣) فتنقلب وبالا عليه بهذا الشكل ، رقابة ، الفرض فيها أنها تتقرر — ابتداء — لمصلحته •

(52) En ce sens: OVERSTAKE, p. 513 No. 67; et **contr:** DURRY:

La responsabilité d'un syndicat à l'égard des tiers victimes de l'utilisation du label syndical, Rev. trim 1971 p. 640.

(53) En ce sens : OVERSTAKE p. 512; No. 67.

الباب الثاني

التأصيل النظري لمسئولية خاصة بالمنتج الصناعي

تقسيم :

٦٥ - يقتضى التأصيل النظري لمسئولية خاصة بالمنتج الصناعي ، أن نعرض للمعطيات التي يمكن أن تبرر هذه المسئولية ، وما يتصور أن يكون عليه نظامها القانوني ، من حيث طبيعتها وحدودها • على أن نقدم لكل ذلك بنظرة نقدية لمسئولية المنتج وفقا للقواعد العامة •

ومن ثم نوزع الدراسة في هذا الباب على ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفضل الأول

نظرة نقدية لمسئولية المنتج وفقا للقواعد العامة

الحرص على حماية المضرورين ، وما يشوب الحلول القضائية من تكلف ،
الحالة :

٦٦ - أشرنا في مواضع سابقة الى محاولات القضاء الفرنسى لتأمين حماية معقولة للمضرورين من المنتجات الصناعية الخطرة ، ازاء ما أظهره التطبيق العملي من قصور القواعد العامة عن كفالة هذه الحماية . أو ما كان يستوجبه اعمال مسئولية المنتج من اثبات خطأ في جانبه قد يصعب على المضرور النهوض به في الكثير من الأحيان .

ومثل هذه المحاولات ، ان كانت تستحق الاعجاب حقيقة ، الا انها تكاد تنتهى في الواقع الى خلق نوع جديد من المسئولية خاص بالمنتجين ، لا سند له من القواعد العامة في المسئولية ، اذا عملت هذه القواعد بمفهومها الدقيق .

٦٧ - فالمنتج يظل في نظر هذا القضاء ، محتفظا دائما تقريبا ، بحراسة منتجاته الخطرة ، بالرغم من انتقال ملكيتها ، بل ومهما تعاقبت البيوع عليها لأنه وحده الذى يبقى قادرا على مراقبتها في كل عناصرها وتكوينها . ومن ثم جعل للمضرور أن يرجع عليه بالمسئولية المفترضة بحسبانه حارسا ولو بقى سبب الحادث غير معروف (١).

٦٨ - واذا كان قد عهد بالمنتجات الى ناقل مستقل ووقع الحادث الذى أضر بالغير أثناء عملية النقل ، ويبقى غير معروف السبب على وجه التحديد كان للمضرور أيضا أن يرجع عليه بالمسئولية . اذ يبقى ، في نظر القضاء ، حارسا للمنتجات أثناء عملية النقل ، مادام الناقل لم

(١). راجع سابقا ، بند / ٩

يكن قد تلقى مع المنتجات ما يمكنه من أن يدرأ بنفسه ما يمكن أن تسببه من أضرار (٢) *

٦٩ — وإذا كان تجهيز المنتجات للتسويق ، بتعبئتها أو تغليفها يتم بواسطة مشروع مستقل ، ولم يعرف ما اذا كان سبب الحادث هو عيب في المنتجات نفسها أو عيب في هذا التجهيز ، كان هو المسئول — كذلك — عن هذا الحادث بحسبانه الحارس لما تحتويه هذه العبوات (٣)

٧٠ — وإذا كانت تربطه بالمضورر علاقة تعاقدية ، وكان مرجع خطورة منتجاته لعيب خفى فيها ، كان للمشتري المضورر أن يرجع عليه بضمان الأضرار التي لحقت به من هذا العيب حتى ولو ثبت أنه كان يجهل بالفعل وجوده • فهو — في نظر القضاء الفرنسى ، وبالرغم من ضراحة النصوص — مفروض فيه كباثع محترف ، العلم بما يمكن أن يشوب ما يبيعه من عيوب بل وكهنتج للشيء ، ملتزم بنتيجة في مواجهة المشتري ، هي أن يعرف ما يمكن أن يلحق منتجاته من عيوب وأن يعمل على تلافيها • أو بعبارة أخرى ، ملتزم بالسلامة تجاه مستهلكى أو مستعملى منتجاته (٤) *

وقد سبق أن أشرنا الى ما يبيديه الفقه الفرنسى من شك حول صحة هذه الحلول من الوجهة القانونية ، وان سلموا بعدالتها فنحيل الى هذا الموضع (٥) *

الاختلاف غير المبرر في معاملة المضوررين تبعاً لاختلاف الظروف التي يقع فيها الضرر :

٧١ — وفضلا عما تقدم يؤدى اعمال القواعد العامة في المسئولية ، الى اختلاف غير مقبول في معاملة المضوررين ، لمجرد اختلاف في الظروف التي يقع فيها الضرر •

(٢) راجع سابقا ، بند / ٣١

(٣) راجع سابقا بند / ٢٧

(٤) راجع سابقا بند / ٤٣

(٥) راجع سابقا بند / ٤٥

٧٢ — فإذا افترضنا — أولا — أن الضرر تربطه بالمنتج علاقة عقدية ، فإن معاملته وفقا للقواعد العامة في المسؤولية العقدية ، سوف تختلف بحسب ما اذا كانت المنتجات خطرة بسبب عيب فيها ، أو كانت خطرة في ذاتها ، اذ سيكون وضعه في الفرض الثاني أسوأ منه في الفرض الأول ، لا لسبب الا لجرد أن المصادفة تسعفه في الفرض الأول بوجود عيب خفى في السلعة .

ذلك أنه ، عندما يكون مرجع الضرر الى عدم لفت انتباه المشتري بشكل كاف ، حول ما تنطوى عليه السلعة التي اشتراها من خطورة ، سيكون عليه اذا تبين أنها من النوع الخطر بطبيعته (١) ، أن يقيم الدليل على تقصير من جانب المنتج في واجب التحذير . حين أنه يمكن أن يرجع بالضمنان على المنتج دون أن يكون عليه عبء اقامة هذا الدليل ، اذ تبين أن خطر هذه السلعة كان سببه عيبا خفيا فيها . مع أنه بالنسبة لهذا الضرر ، قلما يختلف الأمر في الفرضين . فهو في كل منهما كان يعتقد — على خلاف الحقيقة — أن السلعة التي يشتريها لا تحمل بالنسبة له أى خطر (٢) .

أكثر من ذلك ، فإن النوع الواحد من الأضرار يمكن ، في بعض الأحيان أن يحدث بسبب اخلال من جانب المنتج بواجب التحذير ، وفي أحيان أخرى بسبب عيب في صناعة السلعة نفسها . كالضرر الناتج — مثلا — من اشتعال مواد قابلة للاشتعال . قد يكون سببه عيبا في الانتاج ، حين تكون هذه المواد قد احتوت على عناصر من هذا النوع الخطر ، ما كان يجب أساسا أن تحتوى عليها ، وقد يكون سببه اخلال المنتج بواجب التحذير ، حين تكون هذه المواد خطرة بطبيعتها ، ولم يلفت المنتج ، مع ذلك ، نظر مشتريها ، بشكل كاف الى هذه الخطورة (٣) .

٧٣ — أما اذا افترضنا أن الضرر كان غيرا في علاقته بالمنتج فإن مصيره سيكون أسوأ من مصير الضرر المتعاقد . مادام

(٦) أى أنه ليس هناك ما يشوبها من عيوب

(7)(8) En ce sens: OVERSTAKE. p. 514 No. 70.

سيكون عليه في كل الأحوال ، أن يقيم الدليل على خطأ في جانب المنتج طبقا للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية ، حتى ولو كان مرجع الضرر الى عيب غنى في المنتجات . حين أنه لو تصادف وكان متعاقدا ، للأسعفته ، في هذا الفرض ، قواعد ضمان العيوب (١٩) .

بيد أن الغالب — عملا — أن يكون المضرور من الغير في العلاقة بالمنتج ، ومن ثم تقتصر القواعد العامة عن تقديم حماية سهلة للقطاع العريض من مستهلكي أو مستعملي المنتجات الصناعية الخطرة .

ضرورة المعالجة الخاصة لمسئولية المنتج :

٧٤ — وهكذا يبدو مما تقدم ، ضرورة المعالجة التشريعية الخاصة لمسئولية المنتجين الصناعيين عن الأضرار التي تسببها منتجاتهم الصناعية الخطرة — معالجة تتناسق فيها الحلول ولا تختلف — من ثم — معها مراكز المضرورين .

فيكفي في الواقع أن يحدث للمستهلكين أو المستعملين ضرر من هذه المنتجات ليكون لهم ، بنفس الشروط ، وفي نفس الحدود ، أن يرجعوا بتعويضها على المنتج ، دون ما أهمية لسبب خطورة هذه المنتجات ، ولا لطبيعة العلاقة بين المنتج والمضرور (٢٠) .

(9) En ce sens : OVERSTAKE, p. 515 No. 72.

(١٠) وتمثل القوانين الانجلو سكسونية اتجاها رائدا في هذا المجال — ففي الولايات المتحدة الأمريكية انتهى التطور القضائي الى امكان اعمال مسئولية المنتج لمجرد وقوع الضرر من منتجاته للمستهلك أو المستعمل ، أشار اليه

OVERSTAKE, p. 515 et 516 No. 74, 75 et note 92.

— وفي القانون الانجليزي ، يلتزم البائع المنتج بتعويض الضرر الذي يصيب المشتري بسبب عيب في الشيء المباع دون حاجة لاثبات خطأ في جانبه أشار اليه

TUNC (A) : Rev. trim. 1961 précité, p. 118 No. 20.

٧٥ - ونعتقد أن واضعى المجموعة المدنية المصرية ، بتقريرهم مبدا مسئولية البائع عن العيوب الخفية فى الشيء المباع حتى ولو كان يجهلها ، انما كانوا ينطلقون من فكر أكثر تقدما منه فى المجموعة المدنية الفرنسية . فكر يستشعر وجوب حماية فئة من المضرورين لم يكن بإمكانهم وقت أن تلتوا أحد الأشياء من بائعه ، أن يفتنوا إلى ما يمكن أن يلحقهم من ضرر بسبب ما خفى عليهم من عيوبه . ومثل هذا الفكر ، الذى ربما لم يكن يتبصر فى خصوص البيع الا للأضرار التجارية فحسب ، سيكون أقرب ولا شك الى تقبل مسئولية مفترضة ، فى جانب من لا يقتصر دورهم على مجرد نقل ملكية أشياء لآخرين ، وانما يقومون بصنع منتجات ، أملى التطور ان ينظر إليها الناس بحسبانها من الضروريات التى لا غنى لهم عنها بالرغم مما يمكن أن تنطوى عليه من مخاطر بالغة بالنسبة لهم .

= وقد كرس نفس الحل اتفاقية لاهاي فى ١ يولية ١٩٦٤ حول البيع الدولى للمنقولات المادية . راجع فى هذا الشأن :

PH-KAHN : la convention de la Haye du 1er Juillet
1964 portant loi uniforme sur la vente International des
objets mobiliers corporels.
Rev., trim, dr, com., 1964, p. 711 ets.

- ويصل القضاء الكندى الى نفس النتيجة أيضا ، بالاستعانة بفكرة :

(la res ipsa loquitur) أى الشيء الذى يفصح عن نفسه

راجع عرضا لتفاصيل هذه الفكرة فى :

OVERSTAKE, p. 509 No. 55 et 56.

الفصل الثانى

المعطيات التى تبرز مسؤولية خاصة بالمنتج الصناعى

٧٦ - واخضاع المنتجين لنوع خاص من المسؤولية ، يكون الاعتبار الأساسى فيها هو صالح المبرورين من مستهلكى أو مستعملى المنتجات الخطرة ، يمكن أن تسنده - فى الواقع - عدة معطيات ، من أهمها :

أولا : الدور المؤثر الذى تلعبه الدعاية للمنتجات :

٧٧ - فلا يمكن ، ابتداء ، تجاهل الدور المؤثر الذى تلعبه الدعاية فى جذب العملاء إلى منتجات مشروع صناعى معين ، يحرص على أن يؤكد لهم ، من خلال دعايته التى يتفنن فيها ويطاردهم بها ، أن منتجاته هذه أفضل ما صنع من هذا النوع .

صحيح أن المفروض فى كل مشتر أن يعرف ، أن البائع فى سبيله إلى ترويج ما يبيعه ، يلجأ إلى شىء من الكذب ، وهو ما يعرف - لهذا السبب - بالكذب المألوف فى التعامل (١١) . وصحيح أيضا أن التسامح فى شأن هذا الكذب يمكن أن يكون مفهوما - ولو فى مجال الانتاج ، طالما أنه ينصب فقط على الصفة التجارية للمنتجات ، بمعنى على هدى جودتها أو صلاحيتها لتحقيق الهدف الذى أنتجت من أجله .

انما يكون العميل على حق دائما ، أن ينتظر ألا تكون هذه المنتجات مصدر خطر على الاطلاق بالنسبة لشخصه ولا بالنسبة لأمواله (١٢) ومتى كان ذلك فإذا كانت الدعاية لهذه

(١١) والذى لا يرقى من ثم إلى مستوى التدليس

(12) En ce sens : OVERSTAKE, p. 517 No. 78.

المنتجات قد خلقت لديه ثقة من هذه الناحية لا تستحقها هذه المنتجات ، يكون من المفهوم والعادل ، تحمل المنتج مسؤولية ما ينشأ عنها من أضرار^(١٣) .

ثانيا - إمكان لجوء المنتج الى نظام التأمين لتغطية مسؤوليته :

٧٨ - من جهة أخرى ، يستطيع المنتج ، عن طريق نظام التأمين ، ان يلقي بعبء المسؤولية عن الأضرار التي يمكن أن تصيب بعض مستهلكي أو مستعملي منتجاته ، على شركات التأمين . بل وقد لا يفوته ، في هذا الشأن ، أن يحمل المستهلكين أنفسهم - بطريق غير مباشر - أقساط هذا التأمين ، من طريق رفع ثمن المنتجات بما يستوعب هذه الأقساط .

ويعرف العمل في فرنسا ، بالفعل ، وثائق تأمين نموذجية ، تغطي مسؤولية المنتجين المدنية عن الأضرار التي يمكن أن تصيب الغير من منتجاتهم مهما بلغ عدد ضحايا المنتجات . ويكاد يدخل في اطار الضمان ، كل ما يمكن تصوره من أسباب هذه المسؤولية^(١٤) .

حين أنه من غير المتصور - بالمقابلة - أن يلجأ الفرد الى التأمين ضد ما يمكن أن يحدث له من أضرار المنتجات الخطرة التي يعترم استعمالها ، كلما اشترى أو حاز أحد هذه المنتجات . وبالفعل لا يعرف وثائق تأمين نموذجية في هذا الخصوص : لأن الخطر المراد تغطيته هنا لا يستجيب حقيقة للأسس الفنية للتأمين .

هذا ولا يصح الاعتقاد - في هذا الشأن - بأنه مع نظام

(١٣) وقد أشارت محكمة النقض الفرنسية في بعض أحكامها الى الدعاية غير المطابقة للحقيقة في معرض تأكيدها على اخلال المنتج بواجب الحاطة للعميل بما يجب عليه اتخاذه من الاحتياطات لتدارك ما يمكن أن ينجم عن المنتجات المعلن عنها من أضرار : أنظر مثلا :

civ. 15, 5, 1979 D. 1979 - i.r : 440.

(١٤) راجع - مثلا - وثيقة شركة - Concorde ، مشار إليها

في

MALINVAUD, note 115.

التأمين قد يتهاون المنتجون في اتخاذ الاحتياطات الواجبة لوقاية عملائهم من خطر ما ينتجونه من سلع + فالمنتج يحرص قبل كل شيء على سمعته التجارية ، التي تدفعه - بلا شك - الى توخي أقصى درجات الحيطة لتأمين سلامة مستهلكي أو مستعملي منتجاته بصرف النظر عن يتحمل في النهاية مسؤولية الأضرار الناشئة عنها^(١٥) .

ثالثا : مخاطر الانتاج ، وفكرة الغرم بالغنم :

٧٩ - ويبقى أن أبسط المبادئ الخلقية ، تستوجب القول بتحمل المنتج مخاطر انتاجه الذي تسبب به في زيادة المخاطر في الحياة الاجتماعية محققا من ورائه الربح الطائل .

ولا يخل بعدالة انفراد المنتج بتحمل هذه المسؤولية ، أن تكون منتجاته قد وصلت الى المضورين من طريق بائعين وسطاء . حين يبدو من المشكوك في عدالته أن نحمل هؤلاء الآخرين ولو مؤقتا ، تبعة أضرار ناشئة عن منتجات ، لم يكن لهم دور في شأنها سوى مجرد توزيعها^(١٦) .

(15) En ce sens : OVERSTAKE, p. 525 No. 97

(16) En ce sens : OVERSTAKE, p. 517 No. 78.

بل ويرى في هذا الشأن - أن البائعين الوسطاء - يتحملون هم أنفسهم ما يمكن أن يوصف بالضرر التجاري ، عندما يبيعون منتجات قابلة للأضرار بالغير ، ومن ثم ينتهي الى أن « البائع يظهر في النهاية كحليف للمستهلك في مواجهة المنتج ، أكثر مما يظهر كخصم له » .

الفصل الثالث

النظام القانوني للمسئولية الخاصة بالنتج

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا الفصل على مبحثين : نعرض في أولهما للطبيعة القانونية لهذه المسؤولية ، لنخصص لحدودها المبحث الثاني :

المبحث الأول

الطبيعة القانونية لمسئولية المنتج

٨٠ - أسلفنا القول بضرورة التسوية في المعاملة بين مختلف المضرورين من المنتجات الصناعية الخطرة ، بصرف النظر عن طبيعة علاقتهم بالمنتج ، وعن سبب خطورة المنتجات (١٧) ونؤكد - في هذا الموضع - على ضرورة أن يقوم البناء القانوني لهذه المسؤولية على اعفاء هؤلاء المضرورين من اثبات خطأ في جانب هذا المنتج ، قد لا يمكنهم في الكثير من الأحيان أن ينهضوا به .

٨١ - ولما كان غقه المسؤولية المدنية لا يعرف سوى تقسيم ثنائي لهذه المسؤولية ، وكان من شأن التزام هذا التقسيم عند معالجة المسؤولية الخاصة بالمنتج الصناعي ، أن يؤدي الى تفرقة في المعاملة لا مفر منها ، بين المضرور المتعاقد والمضرور غير المتعاقد ، بدا من الضروري التفاضل عنه ، والقول في كل الأحوال : اما بمسئولية المنتج عقديا ، أو بمسئوليته تقصيريا ، في مواجهة مختلف المضرورين . ليكون هذا التوحيد ، عندئذ ، من أبرز مظاهر الذاتية الخاصة لهذه المسؤولية .

التصور العقدي لمسئولية المنتج ، عرض وتحليل :

(١) من منظور عملي :

٨٢ - وقد يصعب - لأول وهلة - تصور اختيار الطبيعة المعقدية ، تنظيما موحدا لمسئولية المنتج . حين أنه ، من منظور عملي بحث ، يكون هذا النوع من المسؤولية ، على العكس ، هو الأقرب الى أن يعكس حقيقة ما تجرى عليه الأمور في العلاقة بين المنتجين

والمستهلكين ، تلك العلاقة التي يلعب فيها المنتجون دورا ، يتضاءل كثيرا الى جانبه دور تجار التجزئة وان بدا أن هؤلاء الآخرين هم أطراف العلاقة بالمستهلكين •

فالمنتج وليس تاجر التجزئة ، هو — واقعا — الطرف الذى يحض المستهلك على شراء منتجاته ، وذلك عن طريق الدعاية الضخمة التى يحاول بها كسب ثقة العملاء •

ويجد هذا التأثير الدافع مظهره العملى ، فيما يلاحظ من حرص المستهلك على أن ينتقى من بين ما يعرضه تاجر التجزئة ، نوعا معينا من المنتجات ، لمنتج معين دون أن تعنيه كثيرا شخصية بائعه • حين أن كل ما يهم هذا الأخير ، على العكس هو أن يزيد رقم مبيعاته من مختلف المنتجات •

وعليه ، فإن المنتج يؤدى عن طريق الدعاية ، دورا يقترب كثيرا من دور المتعاقد الذى يوجه ايجابا عاما للجمهور (١٨) ايجابا يوجه — فى هذا الخصوص — للمستهلكين المحتملين ، بقصد حث أكبر عدد منهم على شراء منتجاته دون ما كبير أهمية لطريقة حصولهم عليها •

وكون المستهلك يجد نفسه لا يتعاقد على البسطة مباشرة مع منتجا ، يمكن ببساطة أن يفسره عنده ، صعوبة تولى المنتج مهمة توزيع منتجاته بنفسه ، على اتساع رقعة هذا التوزيع •

وهكذا فانه من الناحية العملية تسير الأمور كلها كما لو أن المستهلك يتعاقد مع المنتج ، حين أن صلته المباشرة تكمن مع تاجر التجزئة •

(ب) من منظور قانونى :

٨٣ — على أنه ، أيا ما كانت اعتبارات الواقع العملى سابقة الإشارة ، فانه ما لم يكن يجمع بين المنتج والمستهلك علاقة

(18) V. OVERSTAKE, p. 518; No. 84.

تعاقدية بمفهومها القانوني الدقيق ، لا يسهل اسباغ طبيعة عقدية على هذه المسؤولية .

وسيكون ، ولا شك ، من قبيل التكلف المبالغ فيه ، افتراض أن كل مستهلك حين يشتري سلعة من أى تاجر تجزئة ، إنما يشتريها بحسبان هذا الأخير نائباً عن منتجها^(١٩) .

هذا الى أنه ، حتى مع هذه النية الوهمية ، ستظل طائفة من المضررين خارج نطاق المسؤولية العقدية وهم المستهلكون من الأغيار الذين لم تكن لهم أساساً صفة المشتري للسلعة التى أصابتهم بالضرر^(٢٠) .

ضرورة القول بالمسؤولية التقصيرية للمنتج :

٨٤ - وهكذا لا مفر من اختيار المسؤولية التقصيرية ، تنظيماً موحداً لمسؤولية المنتج ، ولو كانت تربطه بالمضرور علاقة تعاقدية بالمعنى الدقيق . ويبرر هذا الاختيار :

أولاً : أنه اذا كان من الضروري التوضيح بأحدى المسؤوليتين^(٢١) لحساب الأخرى ، فقد تكون التوضيح بالمسؤولية العقدية هى الأقرب الى حقيقة أن المسؤولية التقصيرية هى التنظيم العام للمسؤولية المدنية .

ثانياً : أن القول بالمسؤولية التقصيرية ، حتى فى حالة وجود عقد يربط بين المنتج والمضرور ، هو ما يستقيم باعتقادنا ،

(١٩) راجع كذلك - فى عدم ملاءمة هذا الافتراض لما يهدف اليه المنتج ، عملاً ، من التوزيع الواسع لمنتجاته. 84. No. 519; OVERSTAKE, p. 519; (٢٠) راجع فى حيلة أخرى أكثر تكلفاً لأمكان القول بادخال هذه الطائفة بجورها فى نطاق المسؤولية العقدية : 85. No. 519; OVERSTAKE, p. 519; (٢١) العقدية أو التقصيرية

وما يرتكبه المنتج من أخطاء سابقة على إبرام العقد ، كتقصير في واجب الإخبار أو التحذير ، حين تكون المنتجات خطرة بطبيعتها .
وقد سبق أن أشرنا الى ذلك في موضعه (٢٢) .

ثالثا : أنه ليس في التوضيح بالمسؤولية العقدية ما يتجافى كثيرا ومعطيات الواقع العملى في خصوص مسؤولية المنتجين .

ذلك أنه يندر في الواقع أن تكون هناك علاقة تعاقدية تربط مباشرة بين المضرور والمنتج . وخاصة إذا كان هذا الأخير من الشركات الصناعية الكبيرة التى توزع منتجاتها على نطاق واسع .

من ناحية أخرى ، قد يكون الحرص على استبقاء التفرقة بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية مفهوما ، لو أن استعمال السلعة الخطرة لن يكون الا من قبل مشتريها ، وأنه فقط بسبب هذا الشراء ، يخشى أن يلحق به الضرر مما يكمن فيها من خطر . أما إذا كان هناك احتمال قوى أن يلحق هذا الضرر بمستعمل آخر ، تماما كما يلحق بالمشتري ، فإنه لا يعود هناك مبرر للالتزام هذه التفرقة (٢٣) ، إذ يكون الخطر عندئذ مرتبطا بالسلعة نفسها ، ولن يكون للعقد الذى يربط بين المضرور والمنتج من قيمة جوهرية في حقيقة الأمر .

بل ربما لا نبالغ إذا قلنا أن المصادفات وحدها قد تكون هى التى ربطت بين مضرور معين وبين المنتج بملاقة عقدية . فالمنتجات الصناعية تكون — بطبيعتها — لاستعمال أو استهلاك أفراد متعددين ،

(٢٢) راجع سابقا بند ٧

(٢٣) راجع في نقد التفرقة بوجه عام بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية .

DURRY; la place de la responsabilité délictuelle dans les rapports entre contractants : á propos de la responsabilité de l'expéditeur de marchandises envers le transporteur.

Rev. trim. 1971 p. 635 - 637.

ومن ثم فإنه يندر — عملا — أن يكون المشتري هو المستعمل الوحيد لها . فـ غرب الأسرة ، مثلا ، يشتري المنتجات الغذائية المصنوعة ، لنفسه ولزوجته وأولاده ، وقد يصيب ضيوفه أو جيرانه نصيب منها ، بل قد لا يكون المشتري حتى هو المستعمل الأساسي لما يشتريه . فالزوج ، مثلا ، يشتري الأجهزة المنزلية الصناعية لاستخدام زوجته أساسا .

وفي ضوء ذلك لا يكون من المقبول حقيقة ، إذا ما وقع ضرر، لعدد من مستعملي سلعة معينة ، أن تكون مسؤولية المنتج تجاه بعضهم مسؤولية تقصيرية وتجاه من شاعت المصادفة أن يأخذ دوره المشتري ، مسؤولية عقدية⁽²⁴⁾

رابعا : أن الحرص على استبقاء الخاصية العقدية لهذه المسؤولية كان سيفهم ، لو أنها كانت ستبدو أكثر ميزة للمضور الذي تعاقده مباشرة مع المنتج ، حين أن تطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية ، قد يبدو — على العكس — أفضل من بعض الوجوه ، بالنسبة لهذا المضور . لما هو مسلم به من عدم إمكان الخروج على أحكام هذا النوع الأخير من المسؤولية بالاتفاق . ومن ثم فلن يكون بإمكان المنتج أن يتحلل من مسؤوليته تجاه المضور ، أو حتى أن يخفف منها ، عن طريق شرط مسبق في العقد .

(24) En ce sens : OVERSTAKE; p. 519 - 520; No. 86.

المبحث الثاني

حدود المسؤولية الخاصة بالمنتج

ضوابط المسؤولية ، تعداد :

٨٥ - ويبقى أن حدود المسؤولية الخاصة بالمنتجين ، يمكن تصورها في ضوء الضوابط التالية :

أولا - وجوب التطبيق الموحد لهذه المسؤولية بصرف النظر عن محل الضرر ودون تفرقة بين كبار وصغار المنتجين :

٨٦ - قد يثور في الذهن تصور ، وجوب قصر هذه المسؤولية الخاصة على الأضرار الخطيرة فقط ، واستبقاء ماعداها للتنظيم المقرر بالقواعد العامة ، ونعني بالضرر الخطير - هنا ما يلحق شخص المخروور من أذى بسبب هذه المنتجات دون ما يلحق بأمواله .

غير أنه بشيء من التأمل سوف يتضح عدم ملائمة هذا القصر .
فليس من حسن السياسة التشريعية ، أساسا ، التفرقة في المعاملة بين مضرورين محتملين الفرض فيهم أنهم عرضة لمصدر ضرر واحد .
كما أن هذه التفرقة لن يكون لها من مبرر ، في خصوص مسؤولية المنتجين ، مادام وقوع الضرر من المنتجات الخطرة بشخص المضرور أو بأمواله ، إنما هو أمر يتوقف ، في الواقع على المصادفات المحضنة في الكثير من الأحيان . بل قد يحدث أن يتسبب أحد هذه المنتجات في إصابة المستهلك أو المستعمل ، بالضرر في كل من شخصه وماله في آن واحد^(٢٥) .

(25) Ve en ce sens : OVERSTAKE; p. 523; No. 95.

هذا الى أنه ، من الناحية العملية ، لن يكون هناك من تشدد مع المنتجين ، اذا ما أخضعت مسؤوليتهم عن الأضرار التي تلحق الأموال ، لنفس نظام المسؤولية عن الأضرار التي تلحق الاشخاص ، مادام الثابت ، عملاً أن شركات التأمين تقبل ، بنفس القسط ، تغطيه مسؤولية المنتج عن الأضرار الناشئة بسبب منتجاته الخطرة ، يصرف النظر عن محل هذه الأضرار .

٨٧ - ويقتضى تناسق الحلول ، من ناحية أخرى ، وجوب تطبيق هذه المسؤولية بشكل موحد ، دون تفرقة بين المشروعات الانتاجية الكبيرة ، وبين صغار المنتجين .

وعملاً ، لن يكون هناك كبير خطورة على هؤلاء الأخيرين اذا ما طبقت عليهم هذه المسؤولية الخاصة . فهم عادة يتصدون لانناج سلع استهلاكية ، مخاطرها وحجم الضرر الذي يمكن أن يحدث منها ، أقل بكثير مما يمكن أن يتصدى له المشروع الصناعى الضخم ، وحمايتهم ، اقتصادياً ، على أية حال ، يمكن أن يكفلها أيضاً نظام التأمين من المسؤولية ، تماماً كما يكفلها هذا النظام لكبار المنتجين^(٢٦) .

ثانياً : افتراض خطأ المنتج :

٨٨ - ويتمثل جوهر الحماية الخاصة للمضرويين من المنتجات الصناعية الخطرة في افتراض خطأ منتجها . يستوى في هذا الشأن أن تكون المنتجات خطرة بطبيعتها ، أو بسبب وجود عيب فيها . وان كان افتراض خطأ المنتج لن يكون له نفس الأهمية في الحالتين .

(٢٦) أنظر - مع ذلك - فيما يثيره بعض الشراح الأمريكيين من فرض المنتج الصغير الذى يعمل لحساب أجد المتاجر الكبيرة التى تتولى توزيع منتجاته باسمها التجارى . حيث يرى ، فيما يتهدد هذا المنتج من خطر الخسائر الفادحة ، بالقياس الى قدرته المالية المحدودة ، ما يستوجب تحميل هذا التجار بالمسؤولية عن الأضرار الناجمة عن هذه المنتجات ، وخاصة أنه المسئول عن طرحها للتسويق .

PARSLEY, cité par OVERSTAKE p. 524; No. 96 et noté 103.

٨٩ — ففى الحالة الأولى ، تقل أهميته بالنسبة للمضربين ، حيث يعفيهم من عبء اثبات لا يثقل عليهم — عملا — أن ينهضوا به .

فخطأ المنتج هنا يتمثل فى تقصير فى واجب الاخبار أو التحذير ، أو فنيما كان ينبغي أن يتخذ من الاحتياطات المادية الكافية للوقاية من تحقق الخطر الكامن فى المنتجات وتأمين سلامة المستهلكين أو المستعملين ، وكلها صور من التقصير مما يمكن أن تنطبق به مظاهر مادية ملموسة عند وقوع الحادث .

لكن قلة أهمية هذا الاعفاء ، ليسبب تعنى ، كما اعتقد البعض أن يبقى الضرر ملتزما باثبات « الواقعة المادية التى كانت بأصل الضرر »^(٢٧) ويقصد بها واقعة التحذير غير الكافية أو عدم كفاية الاحتياطات المادية^(٢٨) إذ يخشى أن يكون فى ذلك عودة بشكل غير مباشر الى استلزام اثبات الخطأ فى جانب المنتج ، بما يتناقض والقول بافتراض هذا الخطأ . اللهم الا اذا كان يقصد من هذا التعبير مجرد اثبات ظروف الحادث أو وقائعه المادية . وان كانت الأمثلة التى أعطاها قد لا تحمل على هذا المعنى . هذا الى أن اثبات هذه الواقعة المادية التى يدعيها قد يكون بالغ الصعوبة ، ان لم نقل يستحيل فى بعض الأحيان بالنسبة للمضرب ، وبصفة خاصة اذا كانت السلعة الخطرة قد هلكت تماما مع عبوتها على أثر الحادث ، بحيث لم يبق معها ما يعين على اثبات عدم كفاية التحذير أو قصور الاحتياطات المادية .

٩٠ — انما تظهر الأهمية الحقيقية لافتراض خطأ المنتجين حيث لا تكون المنتجات خطرة بطبيعتها ، وانما لما يحتمل من وجود عيب فيها . إذ يتمثل الافتراض ، هنا ، فى اعفاء المضرب من اقامة الدليل على خطأ فنى من جانب المنتج ، أو بوجه عام على اهمال أو عدم احتياط ، أدى الى وجود العيب . وتلك مهمة شاقة بحق ، فى حدود ما أن المضرب كان يعدم الوسيلة تقريبا لمعرفة ما كان يحدث خلال عملية الانتاج . ومن ثم فلو يتوفر لديه — عملا — أى دليل مباشر على هذا

(27) du fait matériel à l'origine du dommage.

(28) V. OVERSTAKE; p. 520 No. 87.

الخطأ . حين أنه ، بدون هذا الافتراض ، قد يسهل بالمقابلة ، على المنتج اقناع قاضى الموضوع ، ولو من طريق الخبرة ، بأنه كان قد اتخذ كل الاحتياطات الواجبة (٢٩) .

لكن اعفاء المضرور ، فى هذا الفرض ، من اقامة الدليل على خطأ المنتج ليس يعنى اعفاءه من اقامة الدليل على ما يزعمه من وجود عيب فى السلعة أدى الى الاضرار به . والا حملنا المنتج مسؤولية كل الأضرار التى تتصل بمنتجاته ، بصرف النظر عن سببها الحقيقى ، وهو قول غير مقبول (٣٠) . هذا فضلا عن أن الزام المضرور باثبات العيب الذى يدعيه فى هذا الفرض ، هو التكملة المنطقية لما هو ملتزم به من اقامة الدليل على أن السلعة قد تدخلت ايجابيا فى احداث الضرر الذى أصابه . إذ لما كان الفرض هنا أن هذه السلعة ليست من المنتجات الخطرة بطبيعتها ، فانه لا يبقى للقول بتدخلها فى احداث الضرر الا ثبوت عيب فيها (٣١) .

٩١ - ويبقى فى هذا الصدد ، أن المنتج يمكنه أن يدلل على أنه قد أوفى بواجب الاخبار أو التحذير على أكمل وجه ، وأنه قد اتخذ كل الاحتياطات المادية اللازمة لتأمين سلامة المستهلكين ، ليس فى

(29) V. en ce sens : OVERSTAKE; p. 521, No. 88.

(30) V. en ce sens : note innommée sous siv. 18, 7, 1972 D. 1973 - som - 39 et 40; OVERSTAKE p. 521; No. 88 et 89.

(٣١) راجع فى ضرورة اثبات وجود عيب فى السلعة حتى يمكن الرجوع بالتعويض على المنتج :

Bordeaux 5, 1, 1978 D. 1979 i.r. 61 et ob.

LARROUMET; et en même sens : civ. 18, 1, 1978 D. 1978 i.r. 402.

وراجع فى امكان استخلاص توافر العيب من استبعاد كل الأسباب الأخرى المحتملة للحادث :

LAPROUMET : obs. D. 1979 i.r. 348.

معرض نفى الخطأ عن نفسه ، فلن يجديه ذلك في التحمل من المسؤولية ،
وانما في معرض التدليل على وجود سبب أجنبي هو الذى أدى الى
وقوع الضرر بالمستهلك أو المستعمل .

ثالثا : وجوب اثبات السبب الأجنبي ، لا مكان تداعيل المنتج من
المسؤولية (٣٣) :

٩٢ - وتتقضى حماية فعالة للمضربين من المنتجات الصناعية
الخطرة ، ألا يكون مبنى مسؤولية المنتج المفترضة ، مجرد قرينة خطأ
في جانبه . بل يجب أن تبني على قرينة سببية ، بما يتفرع عليه من
عدم امكان أن يتحمل من المسؤولية الا باثبات السبب الأجنبي الذى
أدى الى وقوع الضرر سواء تمثل هذا السبب في خطأ الضرور ، أو
خطأ الغير ، أو القوة القاهرة .

(أ) خطأ الضرور :

٩٣ - لعل أبرز ما قد يثيره المنتج ، في هذا الصدد ، من المظاهر
الدالة على خطأ الضرور : الاستعمال الخاطئ للمنتجات ، أو عدم
التحقق من صلاحيتها قبل الاستعمال :

الاستعمال الخاطئ :

٩٤ - ويقصد به ، في هذا الصدد استعمال السلعة بطريقة غير
عادية ، أو في غير الغرض المخصصة له بطبيعتها . كأن يترك المضرون
أحد الأجهزة الكهربائية يعمل بشكل متواصل فترة طويلة ، بالمخالفة
للتحذير الواضح في هذا الشأن من جانب المنتج ، الأمر الذى
يتربط عليه انفجاره ، ومن ثم حدوث الضرر . أو أن يستعمل المضرون
الكحول المخصص للأغراض الطبية ، في الشرب بغرض التسكر .

(٣٢) راجع بوجه عام في أسباب إعفاء حارس الأشياء غير الحية من
المسؤولية المفترضة في فرنسا :

TUNC (A) : Les causes d'exonération de la responsabilité
de plein droit de l'article 1384, alinéa 1er, du code civil, D.
1975 - chr - ; p. 83 á 90.

الليهم الا اذا كان الضرر قد أخطر المنتج مسبقا بعزمه على استعمال السلعة استعمالا خاصا » (٣٣) حين يكون المنتج مسئولا ، في هذا الفرض ، عن الضرر الذي يمكن أن ينشأ عن هذا النوع من الاستعمال (٣٤) . وهو ما يمكن تبريره على أساس من أن المنتج يفترض فيه عندئذ أنه قد ضمن للمشتري الضرر عدم تعرضه لخطر من هذا الاستعمال الخاص .

٩٥ — على أنه ليس يكفي المنتج ، في سبيل التحال من المسؤولية، أن يثبت أيا من مظاهر الاستعمال الخاطيء سابقة الاشارة ، وانما يتعين عليه أن يقيم الدليل على أن الضرر يجد سببه في هذا النوع من الاستعمال . أو في عبارة أخرى أنه لولاه لما كان الضرر قد وقع (٣٥) .

عدم التحقق من صلاحية المنتجات للاستعمال :

٩٦ — من جهة أخرى ، يكون الضرر مخطئا — بداهة — اذا استعمل السلعة بعد انتهاء التاريخ المحدد لصلاحيتها ، والذي أبان له المنتج عنه بكل وضوح .

٩٧ — أما اذا كان لم يقيم بفحص المنتجات ذاتها ، قبل استعمالها، حتى ولو كانت لديه إمكانية هذا الفحص ، فان اهماله في هذا الشأن — على فرض القول به — لا يمكن أن يقارن بالخطأ الأكثر جسامة من جانب المنتج . بحيث يصعب القول بأن يكون بإمكان هذا الأخير أن يتمسك بهذا الاهمال وحده للتحلل كلية من المسؤولية . بل ينبغي البعض حتى أن يكون الضرر مخطئا أساسا في هذا الفرض ، إذ الحاسم — عنده — ليس ما كان يتوفر للضرر من مكتة هذا الفحص، وانما الحالة التي كان ينبغي أن تطرح عليها المنتجات لاستعمالها

(33) Usage particulier.

(34), (35) En ce sens : OVERSTAKE p. 522; No. 90.

الاستعمال العادى أو الاستعمال الخاص الذى كان المضرور قد قصده وأخطر المنتج به (٣٦) .



٩٨ - لكن ، هل يلزم للقول بإمكان اعفاء المنتج كلية من المسؤولية ، بناء على ثبوت خطأ المضرور ، أن يكون هذا الخطأ بالنسبة له ، من الأمور التى لا يمكن توقعها ويستحيل دفعها ؟ (٣٧)

ان هذا القيد ، الذى يسلم به القضاء وغالبية الفقه ، فى مجال المسؤولية عن حراسة الأشياء الخطرة (٣٨) يمكن أن يكون مفهوما فى هذا المجال ، حيث لا ينبغى أن يفلت الشيء الخطر من سيطرة الحارس ،

(36) V. OVERSTAKE p. 522; No. 90&

(٣٧) أنظر فى مدى امكان استبعاد المسؤولية المفترضة بوجه عام بناء على خطأ المضرور :

ESMEIN : La faute de la victim exclut-elle la présomption de responsabilité. R. G. A. T. 1934; p. 985 ets.

TUNC (A) : Les paradoxes du régime actuel de la responsabilité de plein droit (ou : Derrière l'écran des mots) D. 1976 - chr - p. 13 à 16.

وفى خصوص مسؤولية حارس الأشياء الخطرة ١٠

TUNC (A) : D. 1975 - chr - précité, spéc; p. 86; No. 7.

(38) V. par ex : RADOUANT (J) : Note D. 1936 p. 320; No.

1; CARBONNIER, Droit civil, précité; p. 384; No. 108. MAZEAUD (H. L. et J) par CHABAS : Leçons de droit civil, T. 2, 6 éd. 1978; p. 561; No. 535; et v. aussi : civ. 20, 3, 1978 D. 1978 - i. r - 405 et obs. LARROUMET; civ. 11, 10, 1978 D. 1979 - i. r - 63 et obs. LARROUMET; civ. 20, 12, 1976 D. 1977 - i. r - 249 et obs. LARROUMET; civ. 27, 10, 1975 D. 1976 - i. r - 18; civ. 1, 10, 1976 D. 1976 - J - 46; civ. 20, 10, 1971 D. 1972 - som - 72; et rappr : civ. 6, 7, 1978 D. 1979 - i. r - 63 et obs. LARROUMET; Aix en-province 14, 4, 1977 D. 1978 - i. r 404 et obs. LARROUMET; civ. 24, 5, 1978 D. 1978 - i. r - 405 et obs. LARROUMET.

الذى كان يجب عليه - وقد توقع خطأ المضرور - أن يبذل قدرا من السيطرة أكبر على هذا الشيء . حتى يتفادى الأضرار بالغير .

٩٩ - أما في مجال المسؤولية عن الانتاج ، فلا نستطيع أن نخفى - في قبولنا لأعمال هذا القيد - ما يمكن أن يؤدي إليه من نتائج غير عادلة في بعض الأحيان .

فقد يرى في معظم مظاهر خطأ المضرور ، وبصفة خاصة ما سبق أن أشرنا إليه منها ، مما كان يمكن للمنتج أن يتوقعه . بما يكاد يقضى تقريبا على كل فرص المنتجين في التحمل من المسؤولية . خاصة اذا ما قيسست امكانية التوقع هذه ، بمعيار الشخص البالغ الحذر (٣٩) .

هذا الى أنه ، حتى بافتراض أن المنتج كان بإمكانه أن يتوقع خطأ ما من المضرور ، فقد تكشف الظروف أنه لم يكن بإمكانه أن يفعل أكثر مما فعل . أو بعبارة أخرى ، أنه ما كان بإمكانه أن يدفع هذا الضرر . فماذا كان عساه أن يفعل مثلا اذا ما استمر المضرور في استعمال السلعة بعد انتهاء التاريخ المحدد لصلاحيتها والمبين بكل وضوح على غلافها ، حتى ولو كان - بالفرض - يتوقع مثل هذا الاحتمال .

(ب) خطأ الغير :

١٠٠ - ويستطيع المنتج أن يتحمل من المسؤولية كذلك ، اذا أثبت أن الضرر الذي أصاب المستهلك أو المستعمل ، يرجع الى خطأ من جانب الغير (٤٠) .

(٣٩) في هذا المعنى (في خصوص القوة القاهرة) جميل الشرقاوى المرجع السابق ص ٥٢ م ٢ ، أنور سلطان ، مصادر الالتزام ، بند ٤٦٩ ، وأنظر في قياسها بمعيار الحارس العادى ، محمد لبيب شنب ، المصادر غير الادارية ط بيروت ١٦٩ ص ١٠١ ، عبدالمعزم فرج الصدة ، مصادر الالتزام ١٩٥٨ بند / ٤٦٢ .

(٤٠) وتشتراط محكمة النقض الفرنسية - في خصوص حراسة

الاشياء الخطرة - أن يكون فعل الغير قد جعل من الاستحصال على الحارس تدارك الضرر .

V. par ex : civ. 29, 6, 1977 D. 1978 D. 1978 - i.r. - 30 et obs. LARROUMET.

ومن أبرز تطبيقات هذا الفرض : أن تكون تعبئة المنتجات وتغليفها ، قد تمت من جانب مشروع آخر ، غير المشروع الذي قام بتصنيع هذه المنتجات ذاتها . حين يكون بإمكان المنتج أن يتحمل من المسؤولية إذا أثبت أن الضرر يرجع كلية الى سوء عملية التعبئة أو التغليف . لكن ذلك يفترض — بداهة — استقلالية المشروع القائم بالتعبئة أو التغليف . فمن غير الدقيق ، في اعتقادنا ، أن نعلم — مع البعض — ونقول أن بإمكان المنتج أن يتحمل من المسؤولية إذا أقام الدليل على أن العيب قد لحق بالمنتجات بسبب خطأ « من جانب وسطائه » تاليا على تصنيعها (٤١) فتعبير الوسطاء من العمومية بحيث يمكن أن يشمل تابعي المنتج . هؤلاء الذين يبقى مسئولا — بداهة — عن خطئهم ، ان لم يكن بصفته منتجا ، فعلى الأقل بصفته متبوعا .

كما يمكن أن يكون من تطبيقات هذا الفرض ، ما لو كان العيب المؤدى الى الاضرار بالغير ، قد لحق بالمنتجات خلال عملية نقلها من جانب ناقل مستقل ، واستطاع المنتج أن يقيم الدليل على ذلك .

وربما كن المنتج يستطيع أيضا أن يتحمل من المسؤولية ، اذا استطاع أن يقيم الدليل على أنه كان قد عهد لأحد الأغيار بمهمة فحص المنتجات والتأكد من سلامتها قبل طرحها للتسويق . وأن هذا الأخير — بالرغم مما كان يتوفر له عملا من امكانية هذا الفحص (٤٢) — هو الذى قصر فى القيام بهذا الواجب مما تسبب فى وقوع الضرر بالمستهلك . لولا ما يمكن أن يصطدم به المنتج — فى هذا الفرض — من أنه كان بإمكانه أن يتوقع عدم قيام الغير بمثل هذا الفحص (٤٣) .

(41) V. OVERSTAKE, p. 522; No. 91.

(٤٢) أما اذا كان لا يستطيع — عملا — القيام به ، فان تكليفه بهذا الفحص سيكون أقرب الى أن يكون تكليفا وهميا أكثر منه حقيقيا ، بحيث ينبغي أن يظل المنتج مسئولا فى هذه الحالة .
راجع فى أمثلة عملية لاستحالة فحص المنتجات ماديا من قبل الغير الذى يكلفه المنتج بهذا الفحص :

OVERSTAKE, p. 522; No. 91.

(43) V. En ce sens : OVERSTAKE, p. 522; No. 91.

(ج) القوة القاهرة :

١٠١ - وأخيراً ، يستطيع المنتج أن يتمسك كذلك ، بالصادق المفاجيء أو القوة القاهرة ، للتحلل من مسؤوليته عن الضرر الذي وقع للمستهلك . شريطة أن يكون الحادث - فضلاً عن عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه - حادثاً خارجياً (٤٤) . لا يتصل بالمنتجات نفسها ولا بالمشروع الصناعي (٤٥) حتى يصدق عليه حقيقة ، وصف السبب الأجنبي غير المنسوب للمنتج . وإن كنا نعتقد ، أن فكرة القوة القاهرة كسبب أجنبي يندر ، في الواقع ، أن تجد لها حظاً في التطبيق في خصوص مسؤولية المنتجين . لأن ظروف الضرر التي يمكن أن تستثير تطبيق هذه الفكرة ، سوف تجعل من تدخل المنتجات في حدوثه أمراً عرضياً بحتاً ، بحيث أن المضرور نفسه لن يفكر في الرجوع بتعويضه على المنتج .

(٤٤) ويأخذ الفقه والتضاء بهذا القيد في مجال المسؤولية عن حراسة

الأشياء غير الحية ، راجع ، مثلاً ، في الفقه :

CARBONNIER; Droit civil précité, p. 384; No. 108; RADOU-ANT, note D. 1956 précitée p. 320 No. 1.

وليزيد من التفاصيل في هذا الخصوص راجع :

CH-BLAEOVET, G.p. 1966 précité p. 135; DURRY : La force majeure exonératoire pour le gardien : Rev. trim 1975 p 717 - 719.

وراجع في المفهوم الواسع الذي أصبح يعطى لتخلف شرط الخارجية :

DURRY : Une extension nouvelle du défaut d'extériorité de la force majeure, interdisant au gardien de s'en prévaloir, Rev. trim 1974; p. 422 - 423.

وفي القضاء :

civ. 9, 6, 1977 D. 1978 - i. r - 29 et obs. LARROUMET; t.g. inst. de Melun 16, 11, 1977 D. 1978 - i. r 321 (procès 1/) et obs. LARROUMET; et rapp. : civ. 5, 6, 1971 D. 1971 - som - 191; civ. 16, 7, 1969 D. 1970 - som - 31.

(45) V. En ce sens : OVERSTAKE. p. 522 No. 92.

على أنه ، لا يصح - في اعتقادنا - أن نستخلص عدم امكانية
توقع الحادث ، من مجرد وقوعه لأول مرة والانتفاء من ذلك الى أماكن
اعفاء المنتج من المسؤولية عنه ، بمقولة أنه كان يشكل حالة قوة
قاهرة (٤٦) ، (٤٧) . وخطورة مثل هذا الاستخلاص أنه يكاد يجعل
مسؤولية المنتجين تنحصر في الفرض الذى يستثمرون فيه في صناعة
منتجات ، بنفس المواصفات ، يعطون أنها تسبب الكثير من الحوادث ،
حين أنه حتى من وجهة نظر تجارية بحتة ، يصعب تصور أن يتصرف
المنتجون على هذا النحو ، فضلا عن أنه ، من غير المقبول حقيقة ، أن
يكون المنتج مسئولاً بالنسبة للبعض ، وغير مسئول بالنسبة للبعض
الأخر ، عن أضرار الفرض غيرها أنها وقعت من نفس النوع من
المنتجات التى قام بصناعتها ، وأن يكون المضرور الأول ، تعس الحظ ،
ضحية تجارب هذا المنتج .

(٤٦) راجع ، مع ذلك ، في هذا المعنى :

OVERSTAKE, p. 523 No. 92.

حيث يرى ، مثلا ، فيما يسببه أحد المنتجات من حساسية لأحد
الأشخاص ، حالة قوة القاهرة يمكن أن تعفى المنتج من المسؤولية ، مادام
هذا الشخص لم يكن قد تعرض من قبل لمثل هذه الظاهرة ، ولم تكن هذه
الأخيرة قد ظهرت على غيره من الأشخاص الذين استعملوا نفس هذا النوع
من المنتجات .

(٤٧) صحيح أننا قد سبق أن أبدينا تشككا في امكان الرجوع على
المنتج ، طبقا للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية ، لتعويض الضرر الناجم
عن حادث يقع لأول مرة من أحد المنتجات الجديدة التى ابتكرها ولم يطرحها
للتسويق الا بعد اخضاعها للعديد من التجارب التى أكدت له وقتها صلاحيتها
للاستعمال ، وذلك لصعوبة استخلاص خطأ في جانبه ، في مثل هذا الفرض ،
(راجع ، سابقا بند - ٥٦) . لكن هذا التقييم كان من منظور القواعد العامة
في المسؤولية . أما وقد خلصنا الى وجوب معالجة تشريعية خاصة بمسؤولية
المنتجين ، تجعل حماية المضرورين هي الهدف الأساسى : معالجة تفترض
الخطأ في جانب هؤلاء المنتجين ولا تعفيهم من المسؤولية الا بإثبات السبب
الأجنبى ، فلا يسوغ بعد ذلك التوسع في مفهوم القوة القاهرة بالشكل الذى
يؤدى اليه مثل هذا الاستخلاص . الأمر الذى يضعف مما نشده من حماية
للمضرورين .

رابعاً : تحمل المنتج مسؤولية الاضرار غير معروفة السبب وعلى وجه التحديد :

١٠٢ - ويبنى أنه ، في الحالات التي يظل سبب الحادث فيها غير معروف على وجه التحديد (٤٨) ، لأنه يتكرر بين عدة احتمالات - كلها جائزة - كانهجار احدى العبوات بما يأتى عليها كلها وما تحتويه - بحيث يصعب تحديد ما اذا كان سبب هذا الحادث هو عيب في المحتويات نفسها ، أو عيب في العبوة ، أو خطأ من المضرور نفسه ، يجب أن يتحمل المنتج تعويضه ، طالما أن خطاه كان أحد الأسباب المحتملة لهذا الحادث . فتلك هى التكملة المنطقية (٤٩) لمسئوليته المفترضة ، التي لا يستطيع أن يتحمل منها الا باثبات السبب الأجنبى . والفرض هنا أنه يعجز عن اثبات هذا السبب .

١٠٣ - فى ضوء هذه الحدود مجتمعة ، نعتقد أنه سيكون بالامكان اقامة قدر من التوازن العادل بين مصلحة المنتجين ومصلحة المستهلكين .

واذا بدا أن فى هذا التصور المقترح للمسئولية الخاصة بالمنتجين شئ من التشدد مع هؤلاء الأخيرين ، فإن فى نظام التأمين من المسئولية ما يمكن ، كما أسلفنا ، أن يقدم الحماية الكافية لهم فى هذا الشأن .

هذا الى أنه ، اذا كان من السائع أن يسأل الشخص عما يحدثه أحد الأشياء الخطرة من ضرر للغير ، لمجرد كونه حارسا لهذا الشئء مسئولية لا يعفيه منها الا اثبات السبب الأجنبى الذى لا يد له فيه ، فأولى بهذه المسئولية من أنتج هذا الشئء نفسه وقدمه للمستهلك ، فزاد بيده من فرص المخاطر التي يمكن أن تحدث فى الحياة الاجتماعية .

(٤٨) ويختلف هذا الفرض عن الحالة التي يكون مرجع الحادث فيها الى أمر محدد هو وجود عيب فى السلعة غير الخطرة بطبيعتها . حين يتحمل المنتج مسئولية هذا الحادث ، دون حاجة الى ثبوت خطأ فى جانبه . وان بقى على المضرور أن يقيم الدليل على وجود هذا العيب الذى يدعى أن الضرر يرجع اليه . انظر سابقا بند - ٩٠

(٤٩) راجع عكس ذلك ، وأن هذا الحل بالرغم من عدالته يصعب تبريره قانونا :

قائمة المراجع

أولا : بالعربية

أحمد حشمت أبو ستيت :

نظرية الالتزام في القانون المدني الجديد (كتاب/ ١) ، مصادر الالتزام ، ط ٢ ، ١٩٥٤

أحمد شوقي عبد الرحمن :

مسئولية المتبوع باعتباره خارسا ، ١٩٧٦

أنور سلطان :

- العقود المسماة (شرح البيع والمقايضة) ط ٢ ، ١٩٥٢
- النظرية العامة للالتزام ، ج ١ (مصادر الالتزام) ١٩٦٢

بدر جاسم محمد العقوب :

المسئولية عن استعمال الأشياء الخطرة في القانون الكويتي ، رسالة- القاهرة ، ١٩٧٧

جميل الشرقاوي :

- شرح العقود المدنية (البيع والمقايضة) ١٩٧٥
- دروس النظرية العامة للالتزام (الكتاب/ ١) مصادر الالتزام ، (المصادر غير الارادية) ١٩٧٤

خميس خضر :

العقود المدنية الكبيرة (البيع والتأمين) ١٩٧٩

سليمان مرقس :

العقود المسماة (المجلد الأول ، عقد البيع) ط ٤ ، ١٩٨٠

سمير عبد السيد نتاغو :

عقد البيع ، ١٩٧٣

عبد الحى حجازي :

- موجز النظرية العامة للالتزام ، ج ١ (مصادر الالتزام) ١٩٥٥
- النظرية العامة للالتزام (المصادر غير الارادية) ١٩٥٨

عبد أرسول عبد الرضا محمد :

الالتزام بضمان العيوب الخفية في القانونين المصري والكويتي ، رسالة
القاهرة ١٩٧٤

عبد المنعم البدرأوى :

الوجيز في عقد البيع ١٩٧٠

عبد المنعم فرج الصدة :

— مصادر الالتزام ، ١٩٥٨

— المصادر غير الارادية للالتزام ، ١٩٦٠

عبد ألودود يحيى :

الوجز في النظرية العامة للالتزامات ، ط ١٩٨٠.

محمد كاهل مرسى :

شرح القانون المدني الجديد (العقود المسماة) ج ٦ ، ١٩٥٣

محمد لبيب شنب :

— المسؤولية عن الأشياء ، ط ١٩٥٧

— موجز في مصادر الالتزام ، المصادر غير الارادية (الأعمال غير

المباحة ، الكسب غير المشروع) ، ط بيروت ، ١٩٦٩

— دروس في نظرية الالتزام (مصادر الالتزام) ١٩٧٦ - ١٩٧٧

محمد لبيب شنب ، ومجدي صبحي خليل :

شرح أحكام عقد البيع (بدون تاريخ) .

محمود جمال الدين زكي :

الوجيز في النظرية العامة للالتزامات ، ١٩٧٨

محمود سمير الشرقاوى :

الوجيز في العقود التجارية والافلاس ، ط ١ ، ١٩٧٤

منصور مصطفى منصور :

مذكرات في القانون المدني ، العقود المسماة (البيع والمقايضة
والإيجار) ٥٦ - ١٩٥٧

ثانيا بالفرنسية :

1 — Thèses et ouvrages généraux

AUBRY et RAU ,par ESMEIN) :

— Droit civil, T. 5, 6 éd 1952.

CARBONNIER (jean) :

— Droit civil, T. 4, 1969.

GOLDMAN :

— De la Détermination du gardien responsable du fait des choses inanimées., Thèse Lyon, 1946.

MARTY et RAYNAUD :

— Droit civil, T. 2 (1-er v) "les obligations", 1962.

MAZEAUD (H,L) et TUNC :

— Traité théorique et pratique de la responsabilité civile délictuelle et contractuelle.
T. 1., 6éd. 1965.

MAZEAUD (H,L, et J), (par CHABAS) :

— Lecons de droit civil, T. 2, 6éd. 1978.

PLANIOI et RIPERT, (par HAMEL) :

— Traité pratique de droit civil français T. 10, 1956.

STARK :

— Droit civil, (obligations), 1972.

2 — Articles et notes de jurisprudence.

JB - HÉNO :

note sous :

— C.v, 22,11,1975. G. p71976-1-174.

— Rennes 25,6,1975 G.P 1976-1-804.

BOURGEAIS (Nguyen Tranh) et REVEL :

- La responsabilité du fabricant en cas de violation de l'obligation de renseigner le consommateur sur les dangers de la chose vendue. j.c.p. 1975 - 1 - 2679.

CARBONNIER (j) :

- Etude de la réparation à laquelle le vendeur de bonne foi peut être obligé, vertu de la garantie de vices cachés. Rev. trim, 1959 p. 338. 340 No. 3.

CH-BLAEVOET :

- Le cas fortuit et le vice caché en jurisprudence. G.P. 1966 - 1 - doct - 135.

CI-GIVERDON :

obs. sous

- Paris 20, 10, 1978 D. 1979 - information rapide - 124.

CORNU (Gérard) :

- Quelles indemnités l'acheteur peut-il obtenir du vendeur de bonne foi, au titre de la garantie des vices cachés ? Rev. trim. 1963 p. 564 - 566 No 1.
- Des cas où le vendeur est tenu, au titre de la garantie, des dommages résultant d'un vice caché de la chose vendue. Rev. trim, 1965 p. 665 - 669 No 1.

- De l'assimilation du vendeur professionnel au vendeur de mauvaise foi pour la garantie des vices cachés. Rev. trim. 1967 p. 406 - 408 No 2.

DE JUGLART (Michel) :

- L'obligation de renseignements dans les contrats. Rev. trim. 1945 p. 1 à 22.

De PUYBUSQUE (Nayral) :

note sous :

- Poitiers 23,12,1969, G. p. 1970 - p. 13-18.

DURRY (Georges) :

- Qui est gardien d'une bouteille remplie de liquide gazéifié et qui explose ? Rev. trim. 1976 p. 787 - 788 No 8.
- La force majeure exonératoire pour le gardien : Droit positif et perspectives d'avenir, Rev. trim. 1957 p. 717 - 719 No 8.
- Une extension nouvelle du défaut d'extériorité de la force majeure, interdisant au gardien de s'en prévaloir. Rev. trim. 1974 p. 422 - 423 No 11.
- Le lien entre la garde d'un récipient et le contrôle de son état. Rev. trim. 1974 p. 816 - 817 No 7.
- Qui est gardien d'une ampoule de médicament défectueuse qui a explosé : le médecin qui l'a fait remettre à un client ou le fabricant ? Rev. trim. 1973 p. 135 - 137 No 6.
- La nature de la responsabilité du médecin envers les héritiers d'un patient, en cas de réaction imprévisible à l'injection d'un produit ordinairement inoffensif. Rev. trim. 1972 p. 133 - 135 No 1.
- La réaffirmation par la deuxième chambre civile de la distinction entre garde de structure et garde du comportement. Rev. trim. 1972 p. 139 - 140 No 5.

- Garde de structure et garde du comportement : à propos de l'explosion d'une bouteille de limonade. Rev. trim, 1917 p. 151 - 153 No 13.
- La place de la responsabilité délictuelle dans les rapports entre contractants : à propos de la responsabilité de l'expéditeur de marchandises envers le transporteur. Rev. trim. 1917 p. 635 - 637 No 1.
- La responsabilité d'un syndicat à l'égard des tiers victimes de l'utilisation du label syndical. Rev. trim. 1971 p. 640 - 642 No 7.
- Garde de structure et garde du comportement. Rev. trim. 1970 p. 316 - 363 No 9.

ESMEIN :

- La faute de la victime exclut - elle la présomption de responsabilité. R.G.A.T. 1934 p. 985 - 1004.
- Notes. S.J.C.P. 1960 - 2 - 11824, J.C.P. 1959 - 2 - 11063.

FUBINI(R) :

- La nature juridique de la responsabilité du vendeur pour les vices cachés. Rev. trim. 1903 p. 279 - 333.

H. B :

Note sous :

- Civ. 24,11,1954 j.c.p. 1955 - 2 - 8565.

JESTAZ :

Note sous :

- Civ. 27,3,1969 D. 1969 - 633.

JOSSERAND :

Note sous :

- Req. 21,10,1926 D. 1927 - 1 - 9.

KAHN (ph) :

- La convention de la Haye du 1er juillet 1964 portant loi uniforme sur la vente internationale des objets mobiliers corporels. Rev. trim. dr. comm. 1964 p. 711.

LARROUMET (CH) :

obs. sous :

- Rouen 14,2,1979 D. 1979 - Information rapide-p. 350.
- Civ. 22,11,1978 D. 1979 - i.r- 350.
- Civ. 21,11,1978 D. 1979 - i. r - 343.
- Civ. 11,10,1978 D. 1979 - i. - r 63.
- Civ. 6,7,1978 D. 1979 - i. r - 64.
- Civ. 27,6,1978 D. 1978 - i. r - 409.
- Civ. 24,5,1978 D. 1978 - i. r - 405.
- Civ. 20,3,1978 D. 1978 - i. r - 405.
- Aix - En province 25,5,1977 (procès 1); Bordeaux 5,1,1978 (procès 2). D. 1979 - i. r - 61.
- Civ. 7,12,1977 D. 1978 - i. r - 202 et 203.
- Tr. gr. inst de Melun 61,11,1977 D. 1978 - i. r - 321. (procès 1).
- Civ. 29,6,1977 D. 1978 - i. r - 30 et 31.
- Civ. 15,6,1977 D. 1977 - i. r - 438.
- Civ. 9,6,1977 D. 1978 - i. r - 29.
- Aix - En province 24,4,1977 D. 1978 - i. r - 404.

- Civ. 20,12,1976 D. 1977 - i. r - 249.
- Lyon 29,9,1976 D. 1977 - i. r - 439.

LEVY (G rald) :

- Recherches sur quelques aspects de la garantie des vices cach s dans la vente des v hicules neufs et d'occasion. Rev. trim. 1970 p. 1   63.

MAGNIN (Paul) :

- La responsabilit  des accidents caus s par les ascenseurs et l'article 1384 du code civil, Rev. trim, 1930 p. 1   51.

MALINVAUD (Philippe) :

- La responsabilit  civile du vendeur   raison des vices de la chose. J.c.p. 1968 - 1 doct - No 2153.

MAZEAUD (H) :

- La responsabilit  civile du vendeur - fabricant. Rev. trim. 1955 p. 611 - 621.

MAZEAUD (H et L) :

- Responsabilit  contractuelle du vendeur du fait de la chose vendue : vice cach  ignor  du vendeur. Rev. trim. 1959 p. 451 - 542 No 21.
- Responsabilit  du vendeur du fait de la chose vendue : absence d'instructions donn es   l'acheteur, Rev. trim. 1955 p. 110 No 26.
- Responsabilit  du fabricant : teinture capillaire, Rev. trim. 1955 p. 305 No 10.

OVERSTAKE (Jean - Francis) :

- La responsabilit  du fabricant de produits dangereux. Rev. trim. 1972 p. 485   531.

PENNEAU :

Note sous :

- Civ. 25,5,1971 D. 1972 - 534.

RADOUANT (I) :

Note sous :

- Civ. 9,11,1955 D. 1956 - 320 et 321.

RENARD (Claude) :

- Contrat d'entreprise; Vices cachés; impossibilité pour le propriétaire, responsable du fait de la chose, d'exercer un recours en garantie contre l'entrepreneur. (Cass 6 oct. 1961). Rev. trim. 1963 p. 202 - 203 No 14.

RIPERT (G) :

Note sous :

- Cass. ch. reu. 13,2,1930 D. 1930 - 1 - 57 - civ. 21,2,1927 D. 1927 - 97 à 99.

RODIÈRE (R==) :

- Les accidents d'ascenseurs. D. 1956 - chro - p. 13 à 16.

Note sous :

- Civ. 10,6,1960 D. 1960 - 609 à 610.
- Civ. 5,1,1956 D. 1957 - 261 à 264.

ROLAND (H) :

- observations sur la vente des véhicules d'occasion. D. 1959 - chro - 161 à 172.

SAVATIER (René) :

- Les contrats de conseil professionnel en droit privé. D. 1972 - chro - p. 137 à 152.
- Les accidents de bicyclette et l'art 1384 c. civ. D. H 1929 - chro - 65 à 68.

NOTE SOUS

- Civ. 9,12,1975 D. 1978 - j 205 et 206.
- Civ. 4,2,1963 j. c. p. 1963 - 2 j No 13159.
- Paris 14,12,1961 j. c. p. 1962 - 2 - 12547.
- Nîmes 25,4,1960 D. 1960 - 725.
- Civ. 5,1,1956 j. c. p. 1956 - 2 - j - No 9095.
- Tr. civ. de la drome 3,5,1927 et chambéry 20,6,1927 D. 1927 - 169 à 172.

TUNC (André) :

- Les paradoxes du régime actuel de la responsabilité de plein droit (ou : Derrière l'écran des mots). D. 1976 - chro - 13 à 16.
- Les causes d'exonération de la responsabilité de plein droit de l'article 1384, alinéa 1er, du code civil D. 1975 - chro - 83 à 90.
- Cumul de la responsabilité du fait des choses et la responsabilité de droit commun. Rev. trim. 1964 p. 555 à 556 No 17.
- Détermination du gardien. Garde de la structure et garde du comportement. Rev. trim. 1964 p. 558 à 561 No 19.
- Nature délictuelle de l'action intentée contre le fabricant par un sous - acquéreur. Rev. trim. 1962 p. 314 - 315 No 14.
- Responsabilité professionnelle et garantie des vices. Rev. trim. 1961 p. 116 - 118 No 20.
Encore les explosions de bouteilles de gaz comprimé Rev. trim. 1961 p. 125 - 127 No 32.
- La détermination du gardien des la responsabilité du fait des choses inanimées. j. c. p. 1960 - 1 1592.
- Garde du comportement et garde de la structure dans la responsabilité du fait des choses inanimées. j.c.p. 1957 - 1 - 1384.

VINEY :

Note sous :

— Civ. 12,11,1975 et

Paris 5,12,1975 j.c.p. 1976-2-18479.

VOIRIN (Pierre) :

— La notion de chose dangereuse. D. H. 1929-chr- 1à 4.

(ABREVIATIONS)

D.	: Recueil Dalloz.
D-H	: Dalloz Hebdomadaire
G.P.	: La Gazette du palais
J.C.P.	: Juris-classeur périodique.
R.G.A.T.	: Révue generale des assur-ances terrestres.
Rev. Trim.	: Révue trimestrielle de droit civil.
Rev. trim. dr. comm	: Révue trimestrielle de droit commercial.

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
تمهيد	٧
٧ - مفهوم خطورة المنتجات في خصوص مسئولية المنتج الصناعي	٧
١٠ - المقصود بالأضرار التي تدخل في إطار هذه الدراسة	١٠
١١ - منتج السلعة ، وصانع الأجزاء أو العناصر (المنتجات المركبة)	١١
١٢ - خطة البحث :	١٢
١٣ - الباب الأول : مسئولية المنتج ، في ضوء القواعد العامة	١٣
١٣ - تقسيم	١٣
الفصل الأول : مسئولية المنتج عن الأضرار الناشئة عن	
١٤ - منتجات خطرة بطبيعتها	١٤
١٤ - تقسيم	١٤
البحث الأول : طبيعة مسئولية المنتج في هذا الفرض	
١٤ - ضرورة اثبات الخطأ	١٤
١٤ - أولا : طبيعة مسئولية المنتج	١٤
١٥ - ثانيا : ضرورة اثبات خطأ المنتج	١٥
٢١ - البحث الثاني : مظاهر خطأ المنتج	٢١

تقسيم ... ٢١

المطلب الأول : مسؤولية المنتج بسبب الإخلال بواجب الإخبار

٢٢ ... أو الإعلام

٢٢ ... - حدود الالتزام بالإخبار وطبيعته

٢٥ ... - أوصاف التحذير الذى يخلى مسؤولية المنتج

المطلب الثانى : مسؤولية المنتج بسبب عدم كفاية

٣٢ ... الاحتياطات المادية

تقسيم ... ٣٢

أولا : فى مرحلة تجهيز المنتجات للتسويق (التعبئة

٣٢ ... والتغليف)

٣٦ ... ثانيا : فى مرحلة تسليم المنتجات

الفصل الثانى : مسؤولية المنتج عن الأضرار الناشئة من

٤١ ... منتجات خطرة بسبب عيب فيها

تمهيد ... ٤١

تحديد المنتجات التى تدخل فى هذا الفرض والأضرار التى يسأل

٤١ ... عنها المنتج

٤٢ ... المظاهر الأساسية لخطأ المنتج وحدود مسؤوليته ، تقسيم

المبحث الأول : مسؤولية المنتج الذى لم تخضع منتجاته

٤٣ ... لرقابة هيئة خارجية

الموضوع	الصفحة
تقسيم	٤٣
المطلب الأول : المسؤولية العقدية للمنتج :	٤٣
أولا : في فرض العيب الظاهر	٤٣
ثانيا : في فرض العيب الخفي	٤٥
المفهوم الخاص لبعض شروط العيب الموجب للضمان في خصوص مسؤولية المنتج	٤٥
حدود ما تكفله دعوى الضمان من حقوق للمستهلك أو المستعمل	٤٧
(أ) في القانون المصري	٤٧
(ب) في القانون الفرنسي	٤٨
خاتمة المطلب : (التسويق غير المباشر)	٥٣
المطلب الثاني : المسؤولية التقصيرية للمنتج	٥٦
ضرورة اثبات خطأ المنتج ، الخطأ العادي ، والخطأ الفني	٥٦
(أ) الخطأ العادي	٥٦
(ب) الخطأ الفني	٥٧
المبحث الثاني : مسؤولية المنتج الذي خضعت منتجاته	
لرقابة هيئة خارجية	٦١
أولا : دور هيئات الرقابة	٦١
- الرقابة الاجبارية والرقابة الاختيارية	٦١
- دور هيئات الرقابة	٦٢
ثانيا : أثر قرار هيئة الرقابة على مسؤولية المنتج	٦٣
الباب الثاني : التفاصيل النظرية لمسؤولية خاصة بالمنتج الصناعي	٦٥

٦٥	تقسيم
	الفصل الأول : نظرة نقدية لمسئولية المنتج وفقا للقواعد
٦٦	العامية
	- الحرص على حماية المضررين وما يشوب الحلول
٦٦	القضائية من تكلف ، احالة
	- الاختلاف غير الجبر في معاملة المضررين « تبعا
٦٧	لاختلاف الظروف التي يقع فيها الضرر
٦٩	- ضرورة المعالجة الخاصة لمسئولية المنتج
	الفصل الثاني : المعطيات التي تبرر مسؤولية خاصة بالمنتج
٧١	الصناعي
٧١	أولا : الدور المؤثر الذي تلعبه الدعاية للمنتجات
	ثانيا : امكان لجوء المنتج الى نظام التأمين لتغطية
٧٢	مسئوليته
٧٣	ثالثا : مخاطر الانتاج ، وفكرة الغرم بالغرم
٧٥	الفصل الثالث : النظام القانوني للمسئولية الخاصة بالمنتج
٧٥	تقسيم
٧٦	البحث الأول
٧٦	- الطبيعة القانونية لمسئولية المنتج
٧٦	- التصور العقدي لمسئولية المنتج ، عرض وتحليل
٧٦	(أ) من منظور عملي
٧٧	(ب) من منظور قانوني
٧٨	- ضرورة القول بالمسئولية التقصيرية للمنتج
٨١	البحث الثاني : حدود المسؤولية الخاصة بالمنتج
٨١	- ضوابط هذه المسؤولية ، تعداد :
	أولا : وجوب التطبيق الموحد لهذه المسؤولية بصرف
	النظر عن محل الضرر ودون تفرقة بين كبار
٨١	وصغار المنتجين

ثانيا : افتراض خطأ المنتج ٨٢

ثالثا : وجوب لثبات السبب الأجنبي لامكان تحليل

المنتج من المسؤولية ٨٥

(أ) خطأ المضرور ٨٥

- الاستعمال الخاطئ ٨٥

- عدم التحقق من صلاحية المنتجات للاستعمال ٨٦

(ب) خطأ الغير ٨٨

(ج) القوة القاهرة ٩٠

رابعا : تحمل المنتج مسؤولية الاضرار غير معروفة

السبب على وجه التحديد ٩٢

قائمة المراجع ٩٣

فهرس المحتويات ١٠٥

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

٨٢/٤٤٨٨

الترقيم الدولي ٤ - ٠٠٢٨ - ١٠ - ٩٧٧

شركة دار الصفا للطباعة
١٤ شارع عبد الحميد - جنيّة قاميشن
المنجدة زينب - القاهرة
